إعادة نظر

قراءة في تجربة يوليو ١٩٥٢م

مغاوري همام مرسي

إعـــادة نظـــر

قراءة فى تجربة يوليو ١٩٥٢

مغـاورى همـام مرسـى

رقم الإيداع: ١٠٤٢٢ / ٢٠١٢

الترقيم الدولي: 2 - 812 - 716 - 977 - 978

مطبعة دار الأمل - بنهـــا



المؤلف فى سطور

• مغاورى همــام مرسى

- ولد فى ١٧ / ١١ / ١٩٣٥ ـ إسطنهـا / منوفيـة
- حصل على ليسانس الآداب ـ قسم الإجتماع ـ عام ١٩٦٠
- مدير عام بالمعاش ـ و من أعماله السابقة فى الحكومة:

  رئيس قرية / سكرتير عام مدينة / القيام بعمل رئيس مدينة
- عضو المؤتمر العام للحكم المحلى (عام ١٩٧٧)
- حائز على جائزة جمعية العقاد الأدبية (عام ١٩٧٧)
- شارك فى عدة ندوات و مؤتمرات أدبية و فكرية منها:

  ندوة ناجى / نادى القصة / صالون العقاد

  / مؤتمر أدباء الأقاليم / مؤتمر أعلام دمياط
- له عدة مقالات و دراسات تم نشرها بالجرائد و المجلات المصرية و العربية
- كتب للمؤلف
  - رؤية نقدية فى الواقع المصرى
  - حـديث الزمـان و المكـان
  - إعادة نظر / قراءة فى تجربة يوليو ١٩٥٢

الفهرس

الفصل الثالث :من أقوال أصحاب الرأى فى تجربة يوليو ١٩٥٢:

مقدمـــة

تعد فكرة إعادة النظر من الوسائل والآليات الفعالة ذات الأهمية فى مجال البحث الموصول عن الحقيقة والصواب .... خاصة فى الأمور التى هى بطبيعتها قابلة لمزيد من التفسير والتأويل وإجتهاد الرأى والتى لاتزال بعض جوانبها وحيثياتها لم تحسم بعد بما يوفر قدراً ملائماً من القناعة واليقين .... وتظل مثل هذه الأمور موضوعاً أو ملفاً مفتوحاً للبحث وإبداء الرأى من جانب أى من الباحثين والمفكرين دون أن يقوم ما يمنع أو يصادر هذا الحق فى إعادة النظر مجدداً ...... ذلك الذى هو بمثابة مراجعة نقدية تساعد على مواكبة ما ينشأ من مستجدات خاصة بالنسبة للموضوعات المرتبطة بمقدرات الشعوب ومصائر الأوطان والأجيال.

فإذا ما طبقنا ذلك الذى أوضحناه آنفاً من طرح على ما يتصل بتجربة يوليو ١٩٥٢م وما نجم عنها وترتب عليها فى الحياة المصرية ...... تلك الحقبة التى أمتد وتواصل فيها الحكم الإستثنائى الشمولى السلطوى طويلاً على خلاف ما أعلنه ووعد به رجال ثورة يوليو فى أول عهدها من إلتزام بمهلة أقصاها ثلاث سنوات لإجتياز مرحلة إنتقالية يعود بعدها الحكم إلى الحياة السياسية الطبيعية ديموقراطياً ليبرالياً مدنياً يتيح تداول السلطة حسب مقتضيات الدولة الحديثة.... ولما لم تعد البلاد إلى الحكم الديموقراطى الصحيح بشروطه وآلياته المعروفة وبقيت مصر ترزح تحت حكم إستثنائى

يتسم بالطابع الشمولى فى قبضة رئاسة متعاقبة من العسكر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وقد حدث ما حدث للمصريين فى ظل الحكم السلطوى غير المدنى.... ووقع على أرض مصر ما وقع من أحداث وتحولات جذرية مدوية.... تراوحت بين الإيجابى والسلبى.... أُعتبر بعضها من الإنجازات النافعة.... وبعضها دمغت بأنها من الكوارث والنكبات.... تلك التى أفضت إلى خيبة أمل فادحة .... وإلى إنكسارات موجعة .... كانت فى كثير منها عثرات وإخفاقات عبثية غير مسئولة وليست مبررة ولا تسيغها تلك الذرائع الواهية العرجاء غير الصحيحة فى ضوء التمحيص الذى أوضحه الكثير من الخبراء والباحثين المتخصصين.

نعود إلى قول إنه عندما ننظر فى تطبيق ما سبق بيانه من طرح فى السطور السابقة نجد أنه لازال يغلب لدى البعض الإلتصاق بضلالات وأوهام هى بمثابة أهواء نزعات إنحيازية متهافتة تجافى حكمة التدبر الموضوعى رغم إنكشاف كثير من الحقائق التى صارت تباعاً جلية دامغة.

وكان من بين الأسباب الجوهرية وراء قيامى بكتابة هذه الدراسة التى أقدم فصولها بين يدى القارئ .... إننى قصدت التأكيد على أهمية أن نوطن أنفسنا على إحترام قيمة كيف نفكربطريقة موضوعية متجردة وكيف نستخدم عقولنا على نحو دقيق منضبط ونحن ننشد محبة الحق والحقيقة .... تقديراً سامياً لقيمة الحكمة والظفر بالصواب .... ففى ذلك تشريف لعقولنا وتزكية لضمائرنا

وتنزيهاً لأرواحنا وضمائرنا من سخائم الضلال ومن السقوط فى مهاوى الكذب والبهتان ... ويتصل بكل هذا أن يستقر فى وعينا وإدراكنا أن مصر التى هى وطننا جميعاً ليست ملكاً لأحداً كائناً من كان .... وليس لأحد أن يزعم لنفسه أو لغيره أية وصاية يدعى بها الإنفراد بتقرير ما يلزم وما لا يلزم للوطن والمواطنين .... كما يجدر أن يرسخ فى أذهاننا أنه لا يصح أبداً أن نوقع لأحد على بياض بما يجعله يستغل ذلك فى أن يصنع بالبلاد ما يشاء .... إننا نحن المواطنين أصحاب الحق الطبيعى فى أن نمارس مشاركة جماعية أصيلة حرة ونزيهة فى تقرير ما يلزمنا ويصلح احوالنا.... فلسنا بحال من الأحوال رعايا نساق إلى حيث وكيف يريد أى من الحاكمين.... هذا وأود التنويه بأن تأصيل إتجاة الحرص على الفهم الصحيح للأمور والأشياء بغية إدراك الحقائق والوقوف على الصواب.... مع توفر القدرة الفاعلة ذات الإستعداد المتجدد لتصحيح المفاهيم والأطروحات المغلوطة .... كل ذلك من الشروط الواجبة لأداء أرشد وأنجح يساعد على جودة الحياة وتيسير سبل نهضة المجتمعات والإرتقاء بالشعوب....

وأختتم هذه المقدمة بالإشارة إلى إنه قد يثور فى ذهن البعض تساؤل من قبيل .... ماجدوى أن تظل هناك كتابات تواصل من جديد تناول أمور حدث بشأنها ماحدث وإنتهى الأمر على نحو لا ينفع ولا يفيد معه إمكان تغيير ما حدث وبما لا طائل من وراء تكرار اجترار ما يتصل بذلك .... لكننا نرى أن مثل ذلك القول يعد طرحاً غير صحيح حيث يظل هناك جديد يمكن أن يقال ويقدم فى بعض الأحوال

حسب طبيعة الموضوع (مثل هذا الذى هو موضوع تلك الدراسة التى بين يدى هذا الكتاب الذى نقدمه للقارئ) وذلك نظراً لما يتاح (من خلال أى تناول جديد مختلف للموضوع) من رؤى مستحدثة غير مسبوقة بسبب تنوع زاوية النظر وإختلاف منهجية التناول سواء من ناحية تقديم معلومات جديدة بشأن بعض النقاط التى لم يسبق للقارئ (أو بعض القراء على الأقل) الإحاطة بها فضلاً عن إمكان الدفع بتأويل أو تفسير وفهم لما يتصل بجوانب لم يسبق الوعى بها والوقوف عليها بما يتيح للقارئ تحصيل نكهة خاصة وأبعاد مغايرة مختلفة حول جوانب أو سياقات بعينها وبما قد ييسر إجابات وقناعات شافية أو حتى مقبولة نسبياً بشأن تساؤلات مثل: - لماذا وكيف وإلى أين .... إلخ - فيما له إرتباط ببعض الوقائع أو الشخصيات الفاعلة للأحداث....

ويدخل فى هذا السياق الإشارة إلى ما نراه من قناعة بأنه ليس فى كل الأحوال بالنسبة للبحث وإلتماس الحقائق فى المجال التاريخى أو السياسى الإعتماد المطلق والنهائى على الوثائق .... تلك التى نرى أنها رغم أهمية دورها لا يمكن أن تقول كل شئ خاصة فيما يتعلق بفحوى المواقف والأحداث من ناحية أسبابها ودوافعها وما يمكن أن يترتب عليها من آثار ونتائج .... لأن الحقائق الكلية فى هذا المضمار تفوق فى مصداقيتها ما يمكن الخروج به من أية وثائق ... مما يجدر معه أن تكون هناك طرائق وأدوات منهجية بحثية أخرى إضافة إلى ما قد يتوفر لدى الباحث من وثائق.

وفى نهاية مقدمة هذا الكتاب ....أود الإشارة إلى أنه يطيب لى أن أقدم للقارئ الكريم هذه الدراسة التى أنشد بتقديمها أن أشارك كل صاحب قلم مخلص أمين فى طرح ما ينبغى قوله وتجدر الإحاطة به.

والله ولـــى التوفيـق

مغاورى همام مرسـى
إسطنــها ـ منــوفيــة
مارس ٢٠١٢م

الفصل الأول

حركة يوليو ١٩٥٢م

بين الضرورة إلى التغيير ... وتقمص الفعل الثورى



بعد إنقضاء ما يناهز الستين عاماً على ما وقع يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وبعد الذى نجم عنه وترتب عليه بالنسبة للمجتمع المصرى أساساً وما صاحب ذلك من أصداء وآثار فى المجالين الدولى والإقليمى .... فإنه تأسيساً على إعتبارات الواقع الفعلى المتحقق ... يمكن إعتبار ذلك الحدث أكبر وأهم ما وقع على أرض مصر فى تاريخها الحديث والمعاصر ... ولعله من الملائم فى هذا السياق ونحن نتعرض فى هذه الدراسة لتقديم بعض من الرؤى حول جوانب تتصل بتلك التجربة التى ملأت الدنيا وشغلت الناس ولاتزال ... أن نلقى شيئاً من الضوء بشأن، ما نراه من عوامل شكلت ديناميكية وقوع ذلك الحدث الكبير .... مع محاولة نجتهد من خلالها ضبط مسميات إرتبطت بتعريف إنجاز بذلك الحجم التاريخى .... فمن المعلوم حسب ملابسات وحقائق الواقع التى كانت قائمة متفاعلة فى المجتمع المصرى إبان السنوات القليلة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢م خاصة ما كان من تسارع واحتدام أوضاع وأحداث بذاتها قبيل ذلك التاريخ إعتباراً من يناير ١٩٥٢م ... كان ذلك بمثابة مخاض يمور وينذر بوقوع حدث هائل جسيم .... وذلك ما طالع الناس بالفعل بإنفجار تلك اللحظة التاريخية التى جاءت على موعد مع القدر فجر ذلك اليوم المشهود فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م .... وهكذا خرج إلى الوجود ما كان مرتقباً أن يجيئ كمحصلة لمقدمات تنامت وتشابكت ثم إحتدمت حلقاتها بما إستوجب حتمية تغيير دفعت به وألحت عليه شروط الضرورة التى كانت قائمة متفاعلة .... حدث جليل أعد له ونفذه تنظيم للضباط الأحرار بالجيش المصرى ... دخلت به البلاد عصراً جديداً فى الحياة المصرية .... ففى صباح ذلك اليوم طلع

النهار وأشرقت الدنيا على إنبلاج ذلك العهد الجديد الآتى من رحم الغيب .... فما أن سمع الناس من الإذاعة بيان الحركة المباركة التى قام بها الضباط الأحرار حتى سرى بين الناس فرح عظيم وعمت البلاد حالة عارمة من إشتعال النفوس ببهجة غامرة وسرور وافر كبير .... تنفس غالب الناس الصعداء وأستبشروا بخير عميم .... هكذا كانت الحالة العامة التى شملت البلاد فى كل أنحاء القطر المصرى.... وإن سعدت فصائل وجماعات الشعب كل منها بطريقتها الخاصة فى كيفية وعمق التعبير عن ذلك الفرح وتلك البهجة .... كل عبر عن ذلك حسب شريحته وطبقتة الإجتماعية وتبعاً لمستواه المعرفى ودرجة وعيه السياسى .... وقد كنت وأندادى أبناء جيلى شباباً فى مقتبل العمر .... طلاباً بالتعليم الثانوى ... كنا - بطبيعة الحال – ممن عاشوا نشوة وبهجة تلك اللحظة المفعمة بالفرحة الغامرة ....

وفى الشهور التى أعقبت يوليو ١٩٥٢م ظل الناس يطلقون على ذلك الذى حدث فى مصر تسمية (الحركة المباركة) ...... إلى أن تم بعد عام تقريباً إطلاق تسمية (ثورة) على تلك الحركة الميمونة المباركة .... وذلك إستناداً إلى التنظير القائل بأن الثورة هى التغيير الجذرى فى المجتع ... وطالما أن ما حدث بالفعل عقب ٢٣ يوليو من إجراءات وتوجهات جذرية مثل صدور وتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى الذى تغير معه هيكل تركيبة الملكية الزراعية .... هذا مع إلغاء الألقاب .... كذلك ما تضمنته بنود المبادئ الستة التى تم إعلانها مع بيان قيادة الضباط الأحرار صباح ٢٣ يوليو تلك المبادئ التى إشتملت على توجهات ذات مدلول جوهرى يتصل بكيفية الأداء

العام للسلطة .... ومن بين عناصره العمل على تذويب الفوارق بين الطبقات .... فقد كان كل ذلك حرياً وجديراً بأن يشفع لإطلاق تسمية (ثورة) على ذلك الإنقلاب الذى أيده الشعب .... وأعتقد أنه لا يجدى فى قليل أو كثير أن نقف طويلاً فى محاولة تحديد المسمى الأكثر ملاءمة (إنقلاب أو ثورة) حيث لا يهم فى هذا السياق الإنشغال ببحث مدى الشروط الإصطلاحية لتسويغ هذا المسمى أو ذاك .... المهم أنه قد وقع على أرض مصر. ذلك الحدث الكبير وتبعه تشكّل أوضاع وأحوال جديدة ذات أهمية وفاعلية فى الحياة المصرية إيجابية كانت أو سلبية .... وبكيفية على وجه من الصواب أو الخطأ ......

هذا وقد حدث إبان الفترة الأولى بعد يوليو ١٩٥٢م أن طرح البعض إجتهاداً مؤداه أن الذى كان سائداً فى المجتمع المصرى من تدافع وإحتدام الأحداث قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ... وعلى وجه التحديد إبان السنوات القليلة فى أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات من دلائل شاخصة تتصل بفساد وتدهور أحوال القصر الملكى على المستوى الشخصى والرسمى مع ما صاحب ذلك من أحداث وأحوال مدوية مثل أزمة أو فضيحة الأسلحة الفاسدة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨م والإضرابات والمظاهرات الكبرى المتتابعة من قبل الطلاب والعمال .... ثم ما كان من حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢م وما أعقبه وترتب عليه من إقالة وزارة الوفد حزب الأغلبية الشعبية.... وتوالى تشكيل وإقالة العديد من الوزارات التى كان آخرها وزارة نجيب الهلالى تلك التى لم يكن قد إنقضى على تشكيلها يوم وبعض يوم حتى كان ما كان فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.... نقول إن البعض أبدى إجتهاداً (والحال كان هكذا يمور

بعوامل متلاطمة من الفوران والتأزم) وكان فحوى ذلك الإجتهاد.... انه طالما أن البلاد كانت تعانى مخاضاً ينذر بميلاد جديد .... فحال البلاد كان يمثل وضعاً شبيهاً بثمرة تتدلى فى شجرة .... وأن تلك الثمرة صارت فى تمام نضجها وأصبحت على وشك السقوط أو تنتظر ليأتى من يقطفها .... وفى ذلك الظرف التاريخى والسياق المجتمعى المحتوم جاء تنظيم الضباط الأحرار وعجل بإقتطاف تلك الثمرة التى كانت مهيأة تماماً لمن يسبق إليها فيقطفها .... وعند أصحاب ذلك الإجتهاد أنه لولا أن تنظيم الضباط الأحرار قد سبق وعجل بما قام به يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م من إنقلاب تسنده القوة العسكرية لقامت فى مصر ثورة شعبية فى كل أنحاء القطر المصرى تقودها وتوجهها نخبة من عناصر وطنية ومدنية .... وهكذا - حسب رؤية هؤلاء المجتهدين - فقد حال ذلك الإنقلاب العسكرى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م دون قيام ثورة شعبية كانت وشيكة الحدوث .... بمعنى أن البلاد كانت حُبلى بعوامل متفاعلة بداخلها تنتظر ميلاداً قريباً يجيئ على أيدى جماهير عموم أبناء الوطن أولئك المصريين الذين لهم تجارب سابقة فى ذلك الشأن كان آخرها ما حدث فى مارس عام ١٩١٩م تلك الثورة الشعبية التى لم يكن عهدها ببعيد والتى تؤكد أن أمر الثورة الشعبية ليس بغريب أو عجيب بالنسبة للمصريين وعند ذلك (لو كان قد وقعت ثورة شعبية بديلة عما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م) كانت مصر قد تولى أمرها وساس شئون قيادتها نخبة من أفراد حكم مدنى ديموقراطى ليبرالى ممن لديهم خبرة ودراية بشئون الحكم وإدارة المجتمع .... إلا إنه كان ما كان من حكم عسكرى بوليسى فى طابعه العام مع ما إقترن به من

مغامرات وإخفاقات إفتقرت إلى حنكة الخبرة بشئون الحكم السديد .... وكان من الممكن لو سارت الأمور إلى غير ما آنتهت إليه مما حدث بالفعل .... أن يتولى مسئولية الحكم فى البلاد صفوة من الحكماء الوطنيين فى السياسة والإقتصاد والإدارة العامة يأتى بهم الشعب ويغيرهم بآخرين فى تداول صحيح للسلطة من خلال إقتراع عام نزيه .... وكل ذلك وغيره من شروط ومقومات الدولة الحديثة بما يحقق للمجتمع حضوراً فاعلاً لمناخ صحى حضارى وليس ذلك من قبيل الأحلام أو (اليوتوبيا) الخيالية الإفتراضية .... أو مجرد تشوق رومانسى (لمدينة فاضلة) بل هو ما يدخل فى حيز الإمكان المتاح القابل للتحقيق فى دنيا الناس وعالم البشر .... وهناك بالفعل وعلى أرض الواقع العديد من الدول النامية والناهضة المتقدمة على السواء قد طبقت وعاشت ما قد سبقت الإشارة إليه بما يثبت معادلاً متحققاً فى ذلك السياق .... وهناك من بين تلك الدول أمم كانت تعيش فى ظروف وإمكانات طبيعية وبيئية وفى أحوال وسياقات سياسية وتاريخية وعرة وشاقة وأكثر صعوبة وتعقيداً من الحال فى مصر إلا أن تلك الدول حققت النهوض والرقى والتقدم ولم يتذرع أحد هناك بأى ظروف خاصة تعوق صناعة التنمية والتقدم أو تتخذ ذريعة للفشل وخيبة الأمل .... فالعبرة بمدى توفر سياسة جادة لديها ولاء حقيقى لخدمة الصالح العام وخير الوطن .... يصاحب ذلك رؤية إستراتيجية واعية تحسن وتجيد إدارة وتفعيل كافة الإمكانيات المتاحة مع حشد وتعبئة مختلف طاقات العمل والإبداع القائمة بما يحقق خير الوطن والمواطنين ......

وعَوْدٌ على بدء نقول إن ما حدث يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م يعد فى حد ذاته عملاً تاريخياً كبيراً وإبداعاً بشرياً هائلاً .... أحدث تحولات جذرية فى هيكل وخريطة الوضع السياسى والإجتماعى فى مصر.... وكان له أثره وصداه فى المحيط الإقليمى والدولى .... غير أنه من جراء ما انتهجه وقام به حكام مصر ومعاونوهم إبان سنوات العهد الثورى وما أعتور كثير من جوانب أدائهم .... نتج عنه ما جعل المسيرة الثورية تضل الطريق الصحيح وتجنح إلى عثرات وإخفاقات على نحو لم يبق معه الفعل الثورى النبيل المجيد عملاً عظيماً وإنجازاً باهراً .... الأمر الذى تسبب به هؤلاء فى أن تكون سلبيات الثورة وآثارها الضارة أكبر من إيجابياتها وآثارها النافعة التى كان متاحاً أن يتم تعظيمها داخلياً لما فيه صالح المجتمع المصرى .... وخارجياً على نحو يتيح لمصر أن تكون لاعباً فاعلاً على الساحة الدولية ومشاركاً أصيلاً فى صناعة التقدم العالمى والحضارة الإنسانية ......

وهكذا .... كان ذلك الذى أشرنا إليه آنفاً بمثابة صورة موجزة عن طبيعة السمت العام لتحولات الزمن الثورى فى مصر إبان تلك الحقبة التى امتد نهجها الإستثنائى وطابعها العسكرى الشمولى منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وحتى إندثار حقبة العهد اليوليوى بقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

الفصل الثانى

البحث فى أصل الأشياء دون خلط للأمور

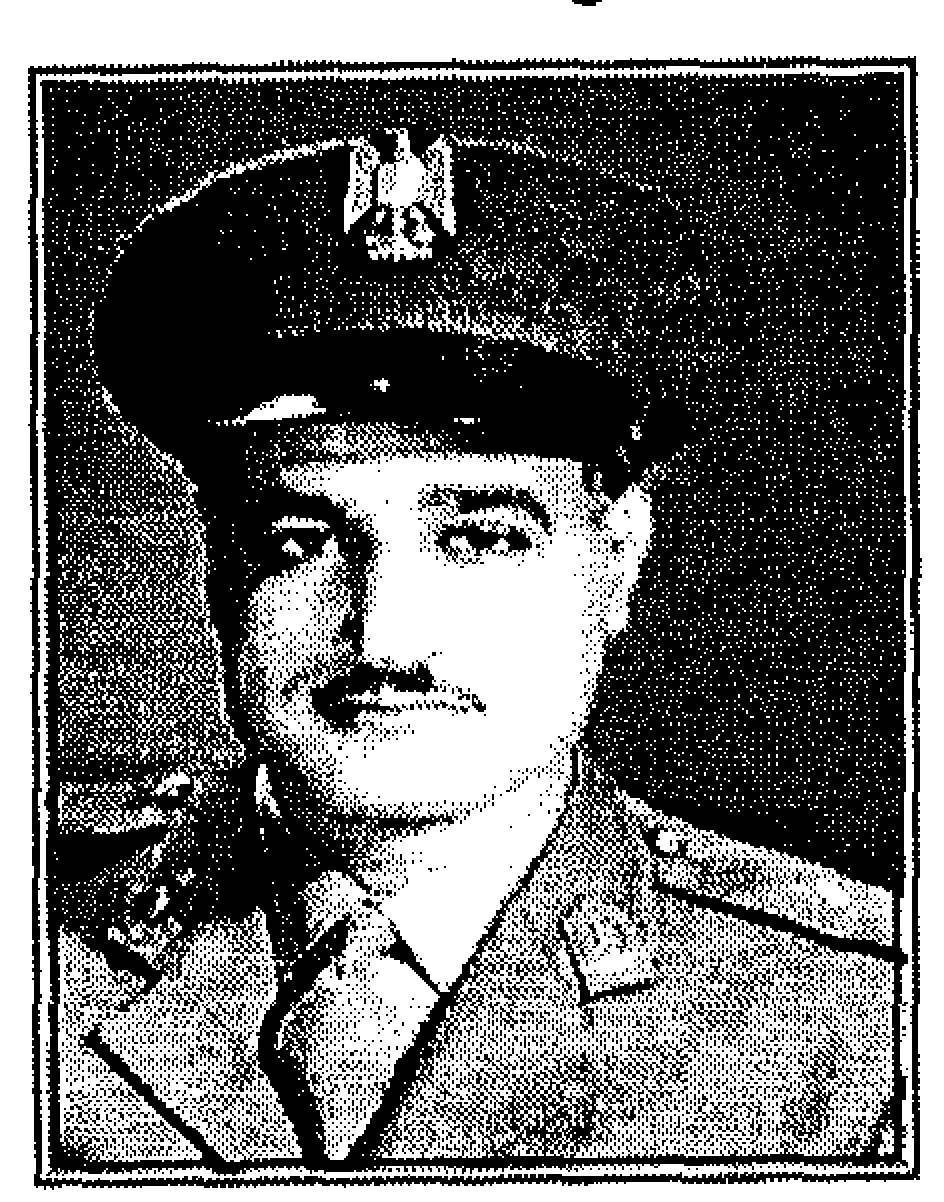
(١) ثورة يوليو وعبد الناصر:



من الثابت والمعلوم لدى الكافة أن جمال عبد الناصر هو صاحب الدور المحورى .... الأكبر أهمية بالنسبة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.... سواء ما كان بشأن الإعداد للثورة .... ثم ما ترتب عليها وجاء نتيجةً لهـــا (إيجابياً أو سلبياً) خاصة بعد أن صار عبد الناصر على رأس الدولة القابض على صولجان سلطة الحكم عقب أزمة الصراع على السلطة عام ١٩٥٤م وما نجم عن ذلك من إقصاء محمد نجيب عن الحكم (دون محاكمة ذات حيثيات للإدانة أو للبراءة) ثم ما كان من تحديد إقامته فى محبسه الإنفرادى الذى كان بمثابة إعتقال على نحو مهين غير كريم .... وقد تم عزله عن مجريات الحياة من حوله داخل مبنى قديم مهجور بضاحية المرج شمال شرق القاهرة بما عرضه لحياة

موحشة قاسية وفى ظروف تعيسة غير آدمية على إمتداد سنوات طويلة إتصلت إلى ما بعد وفاة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠م....





وقد كان ذلك مآل الرجل الذى إستجاب فى شجاعة وطنية ونبل عظيم لطلب تنظيم الضباط الأحرار لتحمل المسئولية الأولى بأن يكون على رأس التنظيم الذى قام بالإنقلاب الذى سمى ثورة بعد ذلك .... ذلك الحدث الهائل فى فجر اليوم المشهود صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢م .... ثم ما صارت إليه الأمور بتولى محمد نجيب منصب أول رئيس لجمهورية مصر العربية وما أستتبع ذلك من إعتلائه - بحكم رئاسة الدولة - موقع القائد الأعلى للقوات المسلحة....

نعود إلى قول إنه بعد أن استتب الأمر لعبد الناصر .... واضطلع بذروة سلطة الحكم منفرداً إعتباراً من نوفمبر ١٩٥٤م إلى أن كان رحيله بعد ستة عشر عاماً فقد مثلت تلك الحقبة من الزمن فى تاريخ مصر إحتدام المد الثورى بما حفل به وإشتمل عليه من تدافع الوقائع والأحداث على نحو دراماتيكى صاخب مدوى وبما صاحب ذلك ونجم عنه من تقلبات وتحولات تغيرت معها أحوال شتى فى بنية المجتمع المصرى وفى مفردات الحياة اليومية والعامة للناس......

لكل ذلك فقد إقترن اسم ثورة يوليو فى مصر باسم جمال عبد الناصر وكأنهما وجهان لعملة واحدة وصار ذلك يمثل حضوراً راسخاً لدى الوعى الجمعى عند غالب الجماهير فى مصر وعند المتابعين للتجربة المصرية على أرض الكنانة إبان تلك الحقبة من الزمن الثورى .... وكان طبيعياً أن يحمل عبد الناصر عى كتفيه ما حفلت به تلك السنوات من إنجازات وإخفاقات .... ومن نكبات وإنكسارات تلك التى كان أكبرها وأفدحها هزيمة عام ١٩٦٧م الكارثة القومية النكراء التى كشفت على نحو فاجع سوءات نظام الحكم ومدى تآكله من الداخل ....

وكان منطقياً (وفقاً لحكمة التاريخ) أن يتحقق عملياً ذلك الإرتباط العضوى الذى يكاد يصل إلى الحتمية بين المقدمات وما يسفر عنها ويترتب عليها من نتائج تلك التى هى - فى مثل هذا السياق - بمثابة الحصاد المر لحكم فردى تسلطى إستبدادى بما يبلور المآل المحتوم جراء إغتصاب سلطة الحكم وإحتكارها لسنوات طوال خارج مقومات الشرعية الصحيحة .... الأمر الذى أفضى إلى مغامرات غير مسئولة بمقدرات الشعب بما يشكل خطراً داهماً على المصالح العليا للوطن وما يصاحب ذلك من إهدار عبثى للفرص التاريخية المتاحة لبناء أسس حياة نهضة لمستقبل الأجيال فى المجتمع ....

ومثل هذه النتائج والآثار الوبيلة لا يبررها ولا يشفع لإقترافها أى إفتراض لحسن النية ونبالة روح الوطنية لدى الحاكم الفرد.... كما لا يغنى فى هذا السياق إدعاء البعض (بغير سند حقيقى) وجود تفويض من الشعب للحاكم الذى ترى فيه الجماهير (حسب إعتقاد

هؤلاء) أنه مخلصها الملهم صاحب الكاريزما الفذة ...... ذلك التفويض الذى رأوا إنه يجيز للحاكم أن يصنع ما يراه محققا لصالح البلاد والعباد .... وأن يكون ذلك التفويض المتخيل مفتوحاً مطلقاً ليس لفترة إستثنائية محددة (حسب ما تقتضية الضرورة) ولا مانع لدى هؤلاء أن يستمر ويتواصل ذلك الأمر سنوات طويلة (حتى لو بلغ ستة عشر عاماً كما هو الشأن بالنسبة للحقبة الناصرية) يتم خلالها تعطيل إرادة الشعب بما يحول بينه وبين المشاركة فى صنع القرار السياسى على نحو حقيقى جاد وذلك بإفتعال آليات سياسية شكلية مثل التنظيم السياسى الأوحد ذى الصيغة والمنحى الشمولى السلطوى التحكمى صاحب النهج الفاشى وكما هو الحال أيضاً فى مختلف عمليات الإقتراع العام (إستفتاء أو إنتخاب) الذى تصل فيه نسبة الموافقة الصورية المزيفة إلى ٩٩,٩٩٩٪ بما كان يمثل تندراً مريراً بين الجماهير حين أطلقوا على تلك النتائج الهزلية المصطنعة الخمس تسعات.

إن مثل تلك الممارسات فى الأداء السياسى وفى أساليب إدارة الشأن العام لأى مجتمع عصرى هى أمر مفارق تماماً لأى من أشكال الإلتزام بأصول الحكم السديد، وذلك على نحو فج غير مبال لإرادة المواطنين وحقهم الطبيعى فى مشاركة جادة صحيحة فى شئون السياسة والحكم ...... ونخلص من وراء ذلك إلى إنه لا معنى ولا قيمة فى تاريخ الشعوب لأى أداء أو إنجاز ينهض به الحاكم مهما كانت أهمية ذلك الإنجاز طالما كان يصاحب ذلك الداء سلب وتعطيل لحرية وإرادة الشعب الذى ينتزع من الحاكم حقه فى إختيار ومحاسبة حاكمه بل حقه أيضاً فى عزله وإختيار غيره

كلما إقتضى الأمر ذلك...... فهذا هو أساس وجوهر المشروعية فى تولى مسئولية الحكم فضلاً عن وجوب توفر مقومات أساسية لدى الذى يتم إختياره لتولى مسئولية سلطة الحكم مثل إمتلاك دراية بشئون السياسة والحكم مع كونه صاحب رؤية إستراتيجية قادر على إنفاذها وتطبيقها بحنكة وسداد ...

وهكذا .... فإنه بغير مراعاة وتوافر وتحقق ما تقدم مما تلتزم به الشعوب والدول الناهضة وفقاً لما صار مقرراً فى نسق العرف الدولى لإدارة الدولة العصرية الحديثة .... فإن الحاكم الذى يسقط من حسابه مراعاة ما تمت الإشارة إليه سواء عن تفريط أو جهالة أو إحتيال ومراوغة .... فإنه يمارس فى شئون الحكم أداء عشوائياً إرتجالياً عابثاً لا يقدر معه جسامة وجلال حمل مسئولية حاضر ومستقبل الوطن والمواطنين وذلك هو المحك الصادق الأمين لروح الوطنية الحقة الصحيحة.

(٢) دور الفرد (البطل) فى صناعة التاريخ.

يوجد لدى المفكرين السياسيين والمنظرين الأكاديميين من خبراء الإجتماع السياسى إتجاهان بشأن هذا السياق .... حيث يرى فريق أن دور الفرد (البطل) أساسى وجوهرى فى صناعة أحداث التاريخ (إيجاباً أو سلباً) وكان من أبرز المعالجات التى إنتصرت لهذا الإتجاة ما جاء فى كتاب (الأبطال) للمفكر الإنجليزى (توماس كارليل) – وفى مقابل ذلك الإتجاه هناك من يؤكد على غلبة دور الجماعة أو المجتمع فى تحديد مجرى وطبيعة أحداث التاريخ ....

ولا يزيد دور الفرد أو البطل على مجرد أداة للإفصاح عما تريده الجماعة وتتغياه.... وأعتقد من جانبى أن دور الفرد (البطل) أو الجماعة أو ما يمكن أن تتشكل به صيغة ثالثه تجمع فى آن التأثير المتكامل المتمازج بين الدورين .... أعتقد أن هناك عديداً من الأنساق التى تتشكل معها وداخلها ملامح وهوية أى من التصنيفات الثلاث المشار إليها وذلك حسب الملابسات والظروف المتصلة بنوعية السياقات المصاحبة لأى من تلك التجارب ......

فإذا ما طبقنا ما سبق على التجربة الناصرية فى مصر (بصرف النظر عن مسمى التصنيف الذى يغلب على طابع تلك التجربة وفقاً للتقسيمات المشار إليها آنفا) فإن الذى أرى أهمية إبرازه فى هذا الشأن .... هو إلقاء الضوء على الخصائص والسمات العامة التى كانت حاكمة فى توجهات وإختيارات صاحب التجربة تلك التى كان لها دور كبير فى مجرى الأحداث والوقائع وما نجم عن ذلك وترتب عليه فى حياة الوطن والمواطنين .... فإن الثابت الذى تؤكده النتائج العملية لمنهجية أسلوب ممارسة عملية القيادة والحكم إنه كان يغلب على أسلوب الرئيس عبد الناصر نزعة الفردية (وما يتصل بها ويستتبعها من مسميات كالديكتاتورية أو الشمولية أو السلطوية) مع غلبة وتحكم هاجس السلطة التى يخبو فى حضورها الوعى بفداحة المسئولية عن المخاطر الكارثية فى حق وفى مصير الوطن والمواطنين نتيجة المقامرة بمقدرات المجتمع حالة التشبث برؤية فردية ذاتية وما يقترن بها ويصاحبها من مصادرة وتعطيل البديل المقابل الذى يكون خلاصة رؤية جماعية تقوم على المشاركة والمشورة من أصحاب الإختصاص حسب ما يحدده

دستور للبلاد يتعين العمل بمقتضاه .... هكذا فإنه فى ظل غلبة مثل هذا التوجه الفردى الذى يفصح عن أن صاحبه (يظن أنه فى مهمة قدرية ويؤمن بأنه يعرف الخير والحق للبلاد والعباد أكثر من الآخرين) وهذا التوصيف الأخير - فيما جاء بين القوسين - هو فحوى ما ورد على لسان اللورد ديفيد أوين فى حديث له عن كل من زعيمين من الساسة الغربيين .... ذلك مما يمكن إطلاقه على كل صاحب نزعة فردية ذاتية ومن بينها ما نحن بصدده فى حديثنا هذا ...... ونردف القول فى سياق ما تقدم فنشير إلى أن ذلك التوجه الفردى فى الحكم يفصح كذلك عن أن صاحبه قد جعل من نفسه إختزالاً لكل الإرادات فى مجتمعه على نحو دفع به إلى أن يمنح نفسه الوصاية الكاملة على كافة مقدرات أفراد ومؤسسات المجتمع .... كما يؤكد ذلك التوجه الفردى السلطوى إفتراضية جائرة فحواها أن البلاد قد خلت من النابهين المخلصين لمصالح الوطن .... إنطلاقاً من التوحد مع الذات بما يفضى إلى الإعتقاد بأنه الأوحد الجدير بحمل بُصْلة توجه سفينة الوطن الذى يخشى عليه من مشاركة أية فصائل من ساسة أو مفكرين ومناضلين من أبناء الوطن .... ومن دلائل هذا الفهم أو الإفتراض التبريرى المسكون بسوء الظن الذى يخفى وراءه بواعث ودوافع للإستئثار بالسلطة المطلقة وإحتكارها دون سند من مشروعية حقيقية أنه عقب ٢٣ يوليو ١٩٥٢م قد تم فى أوائل ١٩٥٣م حل جميع الأحزاب وإلغاء الدستور .... وكان من شواهد تكريس سوء الظن أيضاً الإيعاز فى الخطاب السياسى الموجه للجماهير بانعدام مصداقية وإخلاص مختلف الحركات الوطنية السابقة على يوليو ١٩٥٢م والدفع بأن

كل الكوادر والقوى الوطنية صاحبة النضال الطويل من أجل التحرر والإستقلال ومن أجل مواجهة أسباب الظلم والفساد .... الدفع بأن هؤلاء ليسوا إلا شراذم من الإنتهازيين المفرطين فى مصالح البلاد .... وأن رجال (العهد البائد) هؤلاء لا يعرف الواحد منهم عزة أو كرامة للوطن .... حتى أن عبد الناصر فى خطابه الجماهيرى بميدان المنشية بالإسكندرية عام ١٩٥٤م قال فى صوت إنفعالى مدوى (...... لقد زرعت فيكم العزة والكرامة) مما كان ذلك القول مثاراً للتندر والإستنكار من جانب نفر من أصحاب القامات العالية فى الفكر والنضال الوطنى من أجل الحرية والإستقلال إبان عقود سابقة على حركة يوليو ١٩٥٢م.

ومن الدلائل العملية الدامغة على ما جاء بالفقرة السابقة .... قيام عبدالناصر بالتخلص تباعاً من رفاقه فى النضال والكفاح .... سواء من أعضاء مجلس قيادة الثورة أو من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ...... هذا وقد سجل بعض هؤلاء الرفاق فى مذكراتهم ويومياتهم وفى أحاديث لأجهزة الإعلام ما يفصح ويؤكد على ثبوت فعل الممارسات الفردية الديكتاتورية التحكمية فى تصريف الكثير من شئون الحكم خاصة ذات الآثار المصيرية بالغة الخطر فى حياة الوطن والمواطنين وذلك من جانب عبدالناصر وما إرتبط بهذا النهج السلطوى الأوتوقراطى وترتب عليه من أخطاء فادحة إستحالت ألى خطايا تاريخية .... وقد كانت نكبة ١٩٦٧م نموذجها الصارخ المدوى .... تلك الكارثة التى أحدثت (و لازالت تحدث) آثاراً ذات بأس شديد فى مقدرات وأحوال الوطن فى مصر والمنطقة العربية على السواء ......

ولم يكن هؤلاء من رفقاء مسيرة النضال الثورى هم وحدهم الذين قد كشفوا جوانب من مثالب ذلك النهج الناصرى الذى أدخل البلاد فى تلك الأوضاع والأحوال من التخبط والإرتجال وعدم الرشد فى إدارة مرافق الحياة بالمجتمع وجلب الكثير من أسباب المعاناة والإرتباك لإفتقاد إقامة بنية سياسية رشيدة توفر ديموقراطية حقيقية تسمح بتداول سلمى للسلطة ...... نعود للقول إن هناك آخرين غير رجال الثورة أنفسهم قد أدانوا فى تجرد جوانب دامغة من سلبيات نهج التجربة الناصرية .... هؤلاء الآخرون هم نفر من أبناء هذا الوطن مخلصون شرفاء من المفكرين والكتاب والخبراء وأساتذة الجامعات...... أولئك الذين ليست لهم من قريب أو بعيد أية أهواء أو مصالح ذاتية تجعل أياً منهم يهاجم أو ينتقد بغير حق ودون دليل .... ولا يصدر فيما يقوله عن أحقاد شخصية أو لتصفية حسابات قبلية، بل ويظل ما يطرحه هؤلاء أداءاً شريفاً لقول كلمة حق من أجل الصواب ولدحض أكاذيب مضللة تستهدف تزييف وعى الناس بغير حق .... بل ويبتغى ذلك الأداء النبيل إنصاف الحقيقة من أجل شرف الوطن وكرامة المواطنين .... حيث يجب أن يظل كل من الحق ونشدان الحقيقة أعز وأغلى من أى مقام كائناً من كان .... هنا أو هناك فى أى زمان وأى مكان .... وذلك من منطلق فضيلة تلك الأريحية الناجزة التى يجدر معها أن لا يكون أحد فوق الحساب أو النقد أو المراجعة ...... وليس هذا مجرد تصور خيالى مثالى لحلم طوباوى بل إنه قد حدث ويحدث بالفعل لدى أكثر من دولة أن تمت مساءلة رئيس الدولة أو المسئول الأول بها حتى وهو فى سدة الحكم وعلى رأس السلطة العليا فى البلاد ...... ومن أمثلة

ذلك فى الزمن الأخير ما حدث بالنسبة لمساءلة كل من الرئيسين الأمريكيين الأسبقين: ريتشارد نكسون وبيل كلينتون ...... ولم يحدث ذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بل حدث مثيل له فى دول أخرى.... بعضها فى المنطقة التى نعيش فيها .... و بعضها الآخر فى دول العالم النامية مما يسمى بدول العالم الثالث مثلنا ...... ومن العجيب والغريب .... أنك تجد بيننا من المصريين نفراً ممن لايزالون يدمنون المغالطة والمكابرة فى مواجهة الحقائق الجلية الدامغة بالنسبة لبعض حكامنا السابقين حيث تجد هؤلاء يصرون فى عناد كسيح لا يستند إلى دعائم حقيقية .... يصرون على أن يظلوا سادريين فى تغييب وعيهم عن الحقائق الساطعة.... يستمرئون الإلتصاق بدفاعات وتبريرات كالحة متهافتة للتشبث بضلالات وترهات يخدعون بها أنفسهم .... إن هؤلاء وغيرهم من أمثالهم يشكلون أحد أسباب تخلفنا وتراجعنا بما يحبط أية جهود تؤدى بنا إلى أن ننعتق من هذا الطوق الذى يعوق تدافعنا نحو الأفضل صوب ما هو أسمى وأرقى.

(٣) شعب يبحث عن بطل.

من الأمور الأقرب إلى التوقع المتصل بطبيعة الأشياء ومنطق الحوادث أنه يغلب على أفراد أى شعب من الشعوب ممن طال عهدهم بمعاناة أحوال الإستبداد والقهر (خاصة إذا كان ذلك بسبب إحتلال أجنبى) يغلب لدى هؤلاء النزوع أو التطلع إلى رجل يخلصهم من ذلك العناء والهوان .... يحلمون ببطل يعمل على أن يرد إليهم

حقوقهم المسلوبة فى الحرية والكرامة .... كما يسعى إلى تحقيق



حلمهم فى إقامة العدل وإنصاف المطحونين والضعفاء ...... ولهذا فإنهم يتنفسون الصعداء كلما لاح لهم فى الأفق وبزغ بينهم ذلك المخلص الذى يشرع فى محاولة أو حتى ينجح بالفعل فى كسر ذلك الطوق الذى يرسخون داخله وفى فتح باب الحرية والعزة والكرامة ...... مثل ذلك الشخص يجدون فيه - بطبيعة الحال - تجسيداً لأمانيهم ولأشواقهم فى تحقيق عزتهم وآدميتهم شخص كهذا يحظى لدى أبناء وطنه بهالة كبرى من الإعجاب الشديد والحب الجارف والتقدير العميق ......

وفى تاريخ مصر الحديث هناك أكثر من نموذج واقعى يبلور تحقق ذلك الأمر الذى نشير إليه .... وذلك كالذى تمثل فى أحمد عرابى .... وسعد زغلول .... ومحمد نجيب .... وجمال عبدالناصر. فبالنسبة للتجربة العرابية .... كان تجسد تلك الظاهرة موقوتا .... حيث قام ذلك الأمر لبرهة عارضة خاطفة .... أما عن سعد زغلول ومحمد نجيب فقد أمتدت تجربة كل منهما بعض الشئ ولفترة أطول نسبياً.... تجربة عرابى فى حياة الشعب المصرى جاءت كأنها الشهاب الخاطف الذى لم يلبث أن لاح مضيئاً فى أفق الليل الداهم حتى تلاشى على التو وإندثر .... أما سعد زغلول الذى أنبثقت تجربته من رحم ثورة ١٩١٩م فقد صار عند المصريين (أو عند سوادهم الأعظم على الأقل) بطلاً ملحمياً أسطورياً غير مسبوق فى مصر نتيجة عملية تفاعل طبيعى هائل بين ظرف قدرى لسياقات وتطورات أحداث سياسية تاريخية محلية ودولية وبين سمات وإستعدادات فطرية لدى ذلك الزعيم الشعبى الكبير .... الأمر الذى تمخض عن ذلك المد الثورى الكاسح أن تم وضع دستور ١٩٢٣م وجاء سعد زغلول علم ١٩٢٤م نتيجة فوز ساحق فى إنتخابات نيابية .... جاء أول رئيس مصرى لحكومة البلاد فى العصر الحديث .... وهكذا وجدت جماهير السواد الأعظم من أبناء شعب مصر .... وجدت فى سعد زغلول زعيمها الأكبر الذى حمل لواء النضال الوطنى ......

وفى يوليو ١٩٥٢م جاء اللواء محمد نجيب على رأس حركة الضباط الأحرار قائداً عاماً للقوات المسلحة.... ثم رئيساً للوزاراء.... وفى يونية ١٩٥٣م أصبح أول رئيس جمهورية فى مصر .... وكان

الرجل متمتعاً بقبول شعبى جارف نظراً للدور التاريخى الذى نهض به فى تحمل المسئولية الأولى فى هذا التحول الجذرى الكبير فى نظام الحكم وفى توجه مسيرة البلاد فضلاً عن تمتعه شخصياً بشمائل وخصال محببة لدى الشعب المصرى كالسماحة والبشاشة والطيبة.... ثم كان ما كان من عزل محمد نجيب وتحديد إقامته فى وضع مزرى مهين كان معلوماً للجميع على إمتداد ستة عشر عاماً .... وذلك عقب أزمة ١٩٥٤م التى أنتهت بإنفراد عبد الناصر بالسلطة حتى وفاته عام ١٩٧٠م.

هذا .... وقد أقترنت سنوات حكم عبدالناصر بظروف وسياقات سياسية وتاريخية (داخلياً وإقليمياً ودولياً) على نحو دراماتيكى محتدم بصراعات ومواجهات كبرى تخللتها حروب وإنخراط فى تجمعات وتنظيمات دوليه فى مواجهة أحلاف وتكتلات وتوازنات للقوى .... وكان من أبرز الأحداث والأزمات إبان تلك الفترة (سنوات الحقبة الناصرية) توقيع إتفاقية الجلاء مع بريطانيا عام ١٩٥٤م – العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م – الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ وقوع إنفصال الوحدة عام ١٩٦١م – صدور قرارات التأميم والتمصير الكبرى للعديد من مؤسسات ووحدات الإنتاج والخدمات والشركات والبنوك ودور النشر والصحافة وما إرتبط بذلك من ظهور القطاع العام الحكومى بمجالاته المختلفة والتحول إلى التوجه الإشتراكى و الأخذ بأسلوب التخطيط المركزى – هزيمة يونيو ١٩٦٧م .... مع تخلل تلك الأحداث فى الخمسينيات بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م وما أعقب ذلك ببناء السد العالى – قرارات فرض الحراسات والمصادرات – التوسع المفرط فى

عمليات الإعتقال المتواصل المتجدد للبطش والتنكيل فى مناهضة وقمع أصحاب المعارضة والرأى الآخر وما أرتبط بذلك من أهوال صنوف التعذيب البشعة فى المعتقلات والسجون وما إقترن بذلك أيضاً مما هو معروف عن مذبحة أساتذة الجامعة عام ١٩٥٤م ومذبحة القضاة فى منتصف الستينيات بإقصاء وتشريد كثير من أفراد تلك الفئات الذين يمثلون صفوة الرأى من أجل المشاركة فى ترشيد توجهات الأداء العام كما إستهدف الإقصاء أيضاً العديد من أصحاب الرأى من كبار الصحفيين والكتاب وذلك بإلحاق أى من أولئك أو هؤلاء بأعمال خارج نطاق عملهم المهنى مالم يكن أى منهم قد تم إعتقاله .... .ويأتى فى سياق ذلك ما لحق بالبلاد على يد جهاز المخابرات العامة من ترويع وخوف وإفتقاد الشعور بالأمان خاصة لإختلاط أسباب عمليات الإعتقال أو فرض الحراسات والمصادرات.... إختلاط ذلك بالوشايات والمكائد والتلفيقات للإنتقام الشخصى وتصفية الحسابات جراء أمور لا علاقة لها بأمن البلاد أو مصالح الوطن .... .وقد ثبت مما جاء بتقارير منظمات حقوق الإنسان وفى بعض الأحكام القضائية ما يفيد وقوع التجاوزات المنكرة الشائنة التى روعت كثيراً من المواطنين على إمتداد أكثر من عشر سنوات (١٩٥٦م – ١٩٦٧م) مما جعل البعض يطلق على تلك الأحوال المفزعة وعلى العربدة غير المسئولة وغير الآدمية...... دولة المخابرات – التى حولت البلاد على إمتداد ربوع الوطن إلى سجن كبير......

وهكذا فإننا – كما فى السطور السابقة – وقد إستعرضنا جوانب من التجربة الناصرية بتحولاتها وأحداثها المدوية المتلاحقة

الصاخبة التى أحتشدت بكل تلك الخصائص و الأحوال ذات الطابع الدراماتيكى.... فإنه إذا ما تحدثنا عن إرتباط ما سردناه آنفاً فى علاقته بأطروحة (شعب يبحث عن بطل) .... نجد - فيما أعتقد من وجهة نظرى - أن التأييد الجارف و التعاطف الحميم مع أداء عبدالناصر بل مع شخصه كإنسان وكمسئول نهض بأدوار كان لها أثرها البالغ فى حياة الوطن والمواطنين ...... ذلك التأييد الذى كان ولايزال عند الكثيرين .... وإن تقلص أخيراً بعض الشئ لدى البعض من الذين قاموا بعملية (إعادة نظر Reconsideration) فى كثير مما كان .... نظراً لما تبين لهم وتكشف أمامهم من حقائق لم يكونوا قد علموا بها أو بسبب مراجعة ذاتية مع أنفسهم فى تمحيص ما كان وإخضاعه لموازين منطق عقلانى موضوعى متجرد وفى ضوء رؤى مستحدثة ذات مفاهيم ومعايير أكثر دقة ورشداً فى تقييم الأحداث والوقائع ......

نعود فنقول إن ذلك التأييد والتعاطف ليس فقط من جانب جمهرة عامة من الناس بل كذلك من جانب بعض أفراد النخبة من صفوة المثقفين وأصحاب مهن رفيعة الشأن ...... وإن كان ذلك لا يعنى بالضرورة أن يكون الصواب أو يكون الحق دائماً فيما تراه الأكثرية.... فكما يقال .... يظل الخطأ خطأً ولو رددته الملايين .... ولنا فى هذا السياق أن نتدبر الآية القرآنية الكريمة:

« إستخف قومه فأطاعوه» صدق الله العظيم

كذلك ما جاء فى مسرحية (مصرع كليوبترا) التى نظمها أحمد شوقى:

إسْمع الشعب ذيونُ	كيف يوحون إليه
ملأ الجو هتافا	بحياتىْ قاتليْه
أثر البهتان فيه	وإنطلى الزور عليه
ياله من ببغاء	عقله فى أذنيْه

ونعتقد أن تلك الظاهرة التى نحن بصدد الحديث عنها فيما يتعلق بفكرة البحث عن بطل لدى جماعة من الناس .... تلك التى يتجسد من خلالها عملية إسقاط (Projection) لما تضطرب به عقولهم على نحو يجعلها متحققة فى شخص من يكون هو المعادل الواقعى بواسطة ميكانيزم سيكولوجى إستهوائى ..... كما ترجع تلك الظاهرة (فى بعض الأسس والبواعث التى تشكلها بالكيفية التى تجيئ عليها) إلى أسباب معلومة يعيها صاحبها أوتكون غامضة لا شعورية لا يتبينها الفرد تصوغ فى النهاية (بفعل ميكانزمات أو آليات وحيل سيكلوجية مركبة) ذلك النمط أو النسق من الإتجاهات التى تشد صاحبها (فى حماس جارف مشبع بحالة من الشعور بالإرتياح والرضا Satisfaction) إلى التوحد والمشايعة لموقف أو لفكرة أو لشخص من الأشخاص .... حيث يصادف ذلك هوى داخلياً أو نزعة تبحث عن إشباع يتم به تحققها ...... إن مثل ذلك الميل الجارف يسبب فى طريقه إلى التحقق (ولو بطريقة لا شعورية) إخماد تيقظ الوعى الناقد لدى الفرد فضلاً عما يدعم تلك العملية من حيل للتبريير (Justification) لتسويغ ما لا يساغ .... وتلك إحدى سلبيات أو مثالب أى من النزعات الأيديولوجية التى تقع تحت سطوة المنحى التحكمى الذى يلح على أن يكون سائداً مهيمناً (Dominant) ومن خصائص تلك الحالة من التزمت والجمود الفكرى (Dogma) أن تجد الواحد من هؤلاء عندما يتعرض لموقف حوارى فى نقاش

مع الغير فإنه يصاب بحالة من الهياج والتأزم الداخلى .... وربما يصل معه الأمر إلى التورط فى إنفعال حاد وشجار كلما تعرض لما يمس قناعته تلك فيفزع عند إستشعاره تهديدها.

إن مثل تلك (التولة) وذلك الوله المتمثل فى الإعجاب الشديد المختلط بالإنجذاب الجارف لتبجيل يكاد يكون تقديساً لأحد الأشخاص ذوى الحيثية .... كأن يكون زعيماً سياسياً مثل مصطفى كامل أو سعد زغلول أو جمال عبد الناصر – أو بطلاً شعبياً كما فى بعض الملاحم التراثية مثل الذى تجسد فى شخصية (أبو زيد الهلالى أو سيف بن ذى يزن أو الزير سالم – عبد الله النديم – أدهم الشرقاوى) – أو أى من هؤلاء الذين يمثلون لدى جمهرة الناس سلسلة ذهبية من أصحاب الكاريزما الشعبية الجارفة ...... على شاكلة ما كان متمثلاً إلى عهد قريب فى شخصية (شجيع السينما) وفتوة الحارة .... إن مثل ذلك الإنجذاب المغناطيسى السحرى الغامض لدى البعض صوب قطب يمثل مركز إهتمام جارف .... هذا الأمر يشبع ويلبى حاجة نفسية داخلية عند هؤلاء بإعتباره نوعاً من التحقق الإفتراضى البديل ...... إن مثل تلك الحالات التى تجسد ظاهرة تذكرك بما يقال عن الدراويش المجاذيب الممسوسين المستغرقين بالإنجذاب نحو القطب .... كما تفعل ذرات رضيت طوعاً بالبقاء الأثير المحبب إليها فى حالة من الدوران داخل مدارها حول المركز ...... نمط سلوكى يصعب معه على الواحد ممن يغلب عليهم ذلك النزوع وتلك السمات الشخصية أن يتصور لنفسه وجوداً ذاتياً مستقلاً خارج نطاق تلك الدائرة بما يجعل منهم مجرد أتباع ومحاسيب هذا أو ذاك من الأقطاب ذوى الحيثية .... مع مراعاة أن ما نشير إليه من إستقلالية ذاتية لا

يعنى إنفصالاً أو إنسلاخاً عن أى تواصل إجتماعى مع الآخرين.... حيث أنه من الطبيعى ومن المتاح أن يقوم تفاعل إيجابى من خلال تواصل أفقى يثرى الذات المستقلة غير المنخرطة فى علاقة تواصل رأسى بين كيانات إعتمادية تابعة منجذبة شطر قطب الدائرة الذى يمثل المركز وتبقى تلك الحالة التى نتحدث عنها ظاهرة مزمنة متوطنة على نحو أكثر بروزاً وإستفحالاً لدى الكثيرين من العرب عموماً ومن المصريين تحديداً ...... أقوام مغرمون بصناعة البطل الجماهيرى ...... بصرف النظر عن توفر أسباب ومقومات حقيقية لإستحقاق تلك البطولات المتوهمة فى كثير من الأحيان وذلك نهج يفصح عن وجود بقايا من سمات وخصائص من أساليب السلوك الإجتماعى السلبى الخام المفعم بشوائبه التى لم يلحقها ما يصقلها من أساليب متطورة حسب ما أنجزته المجتمعات الحديثة التى أخذت بأسباب الإرتقاء والتقدم.

ونختتم هذه الفقرة من الدراسة بقول إنه بعد وفاة جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م وعندما جاءت فرصة للإفاقة وإلتقاط الأنفاس من ذلك الركض اللاهث لجموع الجماهير من أبناء الشعب.... وأفاق الناس بما جعلهم يثوبون من تلك (التولة) وذلك الإنبهار أو الذهول الذى تلبس بكثير منهم على إمتداد سنوات خلت...... فقد حدث لدى البعض نوع من (إعادة النظر) فيما حدث وفيما جرى .... وقد تبلور ذلك فيما تم الإفصاح عنه من خلال ما طرح من آراء ورؤى كانت باكورتها ما أصدره الأديب الكبير توفيق الحكيم فى كتابه (عودة الوعى) ثم ما ورد فيما كتبه المؤرخ الكبير الدكتور حسين مؤنس فى سلسلة مقالاتة الممتدة طويلاً بمجلة

أكتوبر التى كانت تصدرها دار المعارف – القاهرة .... كذلك ما كتبه الروائى الكبير نجيب محفوظ من آراء مباشرة بالجرائد والمجلات ومن تصريحات له بالإذاعة والتليفزيون .... فضلاً عما عبر عنه بشأن ذلك السياق من خلال بعض إبداعاته القصصية والروائية التى تم تحويل بعض منها إلى أعمال سينيمائية أو دراما تليفزيونية.... من أمثلة ذلك (الكرنك – ثرثرة فوق النيل – ميرامار) .... وفى هذا السياق أيضاً نجد ما كتبه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوى بإستفاضة ضمن كتابه عن سيرته الذاتيه .... هذا فضلاً عما جاء بالعديد من الكتب والمقالات والدراسات التى سطرها كثير من الكتاب والمفكرين ومن المحللين والخبراء السياسيين والأكاديميين حيث ألقى كل منهم الضوء الكاشف على جوانب من التجربة الناصرية بما أوضح وأبان أبعاداً وزوايا تمثل ما يمكن تسميته بالوجه الآخر غير المعلوم .... فأماط ذلك التناول اللثام عن حقائق جديدة ساعدت على إعادة تقييم وأعادة فهم الأمور على غير ما علمه الناس عنها سلفاً ...... ومثل هذا الإنفتاح الفكرى القائم على معالجات رصينة جادة من خلال كتاب وباحثين وخبراء لكل منهم وزنه و مصداقيته هو مؤشر إيجابى يشيع مناخاً صحياً على طريق ثقافة جديدة من إتساع الأفق والتسامح العقلى بما يعمل على إنحسار وتراجع التزمت الفكرى والتحيز الأيديولوجى الذى يكرس له سدنة ودراويش التشبث بتابوهات يسجنون فيها أنفسهم بما يبعدهم عن روح العصر وعن الإستنارة والوعى الرشيد الذى لا يغفل الحكمة القائلة بأن الحق لا يعرف بالرجال وإنما يعرف الرجال بالحق.

(٤) هوامش حول المتن وتنويعات على النص الأصلى:

فى هذه الفقرة من الدراسة نطرح عدداً من الخواطر والتأملات التى لها إتصال بموضوع الدراسة التى نتناول فيها بعض جوانب التجربة الناصرية:

(أ) حول مبدأ التناول:

التجربة الناصرية (وأى تجربة من مثيلاتها .... تلك التى لها ذلك المدى من الأتساع والعمق من حيث الإمتداد الزمنى ووفرة وجسامة الأحداث والآثار المترتبة على مقدرات ومسيرة شعب بأكمله وعلى مستقبل أجيال لاحقة) تستحق تلك التجربة بل تستوجب أن تظل مجالاً أو أفقاً للتناول وإعادة النظر فيما حدث وفيما جرى إبانها وفيما ترتب عليها .... دون أن تكون هناك فى سبيل تحقق ذلك سدود أو قيود تحول دون قيام مثل ذلك التناول مجدداً .... فذلك أمر حيوى ولازم له جوانب عديدة من الجدوى ومن إستخلاص إيجابيات من حضور الوعى بمشروعية ووجوبية تحققه.... ويا حبذا لو قام مثل ذلك التوجه بالتزام منهجية جادة وواعية دون أهواء أو تحيزات مسبقة لتغليب أيدولوجيات بعينها بل تجرد وإلتزام بقدر الإمكان البشرى فى تحرى جوانب من الحق والصواب ولتأصيل مصداقية موضوعية فى منهجية التناول .... الأمر الذى يواكبه يقظة ناجزة فى الوعى والضمير تنأى عن أى ميل يصرف

عن قول كلمة الحق.... فيما يصب فى مصلحة الوطن والمواطنين دون إلتواء أو مواربة تصرف عن الإلتزام بذاك من غير تخاذل أو تنا ول يغلب أهواء التحيز بالإنتصار ألى جانب أى مسئول كائناً من كان على حساب المصالح العليا للوطن أو على حساب آدمية وحرية وكرامة المواطن تلك التى يجب أن تظل ذات الإعتبار الأول دون أن يمسها أو يدوسها ويتغافلها صاحب أى توجه ينحاز ويمارس لعبة التبرير لأفعال أى مسئول بغير الحق والصواب.

(ب) محاولة لتصحيح مفاهيم مغلوطة:

يحدث أن تشيع بين عموم الناس أقوال تحمل طابعاً تعميمياً جامداً (verbal stereotype) ونظراً لكثرة تداول وإستخدام تلك المفاهيم (التى غالباً ما يشوبها عدم الدقة وإفتقاد المصداقية) فإنه يترسخ فى وعى الكثيرين وفى خلدهم ما يجعلهم يتوهمون أن تلك المقولات هى من قبيل الثوابت الطبيعية أو المسلمات البديهية فى حين أنه ينكشف تهافتها عند مراجعتها وتمحيصها للوقوف على مصداقيتها بالتناول العقلانى المجرد المنعتق من نزعات الأهواء الذاتية ومن تلك الميول التى تركن إلى التوافق التلقائى مع أمور تمت صياغتها على نحو إستهوائى تميل إليه النفوس التى تؤثر الاستسهال الذى يريحها وتضيق بتحمل مشقة تحصيل المعرفة ولو أننا طبقنا ما سبقت الإشارة إليه على أمور لها إتصال بسياق ما نحن بصدده لألفينا ما يلى:

* مقولة المستبد العادل:

إن فكرة ما يمكن أعتباره نظرية المستبد العادل أكذوبة سياسية أثبت الواقع بطلانها وفسادها وإنعدام تحققها على نحو فعلى له صفة الثبات والإضطراد لأنها فى التحليل النهائى (إذا لاح لها حضور عارض مخادع) يسقط عنها قناعها الزائف بإصطناع صفة العدل كذريعة منتحلة لتبرير وتسويغ قبولها .... فالأصل فى فلسفة الحكم وفى قيام مشروعيته فى إطار مفهوم العقد الإجتماعى .... أن الجماعة البشرية أو الشعب هو صاحب السلطة العليا فى تصريف شئون المجتمع وهو الذى يفوض من ينوب عنه فى تولى هذه المهمة من خلال إختياره لهيئة تنهض بواجبات هذا الأمر (ممثلة فى رئيس الدولة وبرلمان وحكومة) ويظل للشعب دائماً بإعتباره صاحب الولاية الكبرى الحق فى فى محاسبة وعزل من فوضهم للقيام بما كلفهم به – وهذا النسق المشار إليه هو نفسه ما نجده مطبقاً عملياً فى إدارة وتصرف شئون أى شركة مساهمة أو أية مؤسسة (عامة أو أهلية) حيث تجد أن الجمعية العمومية هى صاحبة السلطة العليا .... تفوض أو تختار مجلس إدارة يتولى وضع السياسة العامة والتخطيط والمتابعة .... ثم جهاز تنفيذى يتولى ما يتطلبه العمل اليومى .... كل ذلك داخل إطار ولاية الجمعية العمومية التى يرجع إليها ما يكون محققاً لسلامة الأداء العام ومنجزاً للأهداف المرجوة....

فإذا ما جاء أحد – كما فى التجربة الناصرية - وإنتهج أسلوباً فردياً أحادياً ذا صبغة سلطوية إستبدادية فى حكم دولة أو

إدارة مجتمع (على إمتداد ستة عشر عاماً) وفقاً لمثل ذلك الأسلوب الأوتوقراطى المركزى التحكمى الذى لا ينفى عنه سلطويته الصارمة النافذة إصطناع بعض الهياكل والإجراءات الصورية الشكلية التى هى مجرد ديكور للإيعاز بإتباع نهج مؤسسى فيه محاكاة لحكم يرتكز على دعائم شعبية جماهيرية (كما هو بالنسبة لما كان يسمى بالإتحاد القومى ثم الإتحاد الإشتراكى) مع وضع دستور مبتسر يكرس لحكم شمولى فضلاً عن عدم الإلتزام الجاد بروح مواده التى تتضمن نصوصاً بعضها عناصر إيجابية تضاهى جوانب من منهجية وطرائق نظم الحكم فى الدولة العصرية الحديثة .... غير أن الممارسة السياسية الفعلية على أرض الواقع تؤكد محورية شخص رئيس الجمهورية الذى يتحكم فى كافة مجريات الأمور بمعاونة حفنة من أفراد يثق فى ولائهم وطاعتهم يشكلون فى بلاط الحاكم إنكشارية أو لجاركية(Oligarchic).

نعود فنقول إنه لو جاء أحد وأغتصب السلطة .... ثم تابع إحتكارها لسنوات متصلة عديدة (دون إختيار حقيقى صحيح له من الشعب من خلال عملية انتخاب حر نزيه) فذلك يجسد حالة من أنعدام المشروعية ذات الدعائم والمقومات الطبيعية طبقاً لمفهوم الدولة الحديثة .... ومن ثم وحسب سياق هذا الطرح .... فلا معنى للإدعاء بقيام كيان سياسى صحيح يكون مؤسساً على ما يسمى بنظرية ـ المستبد العادل .... ذلك المفهوم الهلامى المتهافت الذى يحتكم إليه البعض فى تسويغ وتبرير النهج الناصرى .... تحت دعوى أنه يكفى بالنسبة لشخص الحاكم ـ فى نظر هؤلاء ـ أن يكون متحلياً بما يستشعرونه لديه من شمائل وسمات ذاتية ....

كأن يكون وطنياً عادلاً.... صادق النية من أجل خير الوطن والمواطنين .... نصيراً للفقراء والكادحين .... صاحب كاريزما يحوز من خلالها إعجاباً جماهيرياً واسعاً.... إن مثل هذه الخصائص ـ حتى فى حالة توفرها كلها أو بعضها لدى أى من الناس كائنا من كان ـ لا ترتب أية أحقية جادة وصحيحة لقيام نظام حكم بالمفهوم الديموقراطى الحديث.... الأمر الذى يجعل مثل هذا التصور السياسى الإفتراضى مجرد أُكذوبة أو خُرافة تعد من قبيل الكلام الهزلى الساذج .... ويظل ذلك كذلك .... ولا يقلل من إتساق وتماسك هذا الذى نشير إليه أن تكون هناك بعض الإنجازات الإيجابية التى يمكن لها أن تكون قد تحققت فى سياق التجربة الناصرية أو غيرها من التجارب الأخرى التى سلكت نهجاً مشابهاً لها مرتكزة على أحادية السلطة الفردية الأوتوقراطية .... هذا بصرف النظر عن مدى القيمة الحقيقية لأى من تلك الإنجازات حالة إخضاعها لمقاييس ومعايير التقييم الدقيقة الصحيحة التى تستلزم الأخذ فى عين الإعتبار أنه لم تصاحب تلك الإنجازات مضاعفات سلبية ترتبت على تنفيذها بالكيفية التى تمت بها ولم تكن هناك بدائل أفضل منها كانت متاحة ممكنة فى حينها..... وهذه ضوابط من غير المتصور مراعاتها وتداول الرأى والمشورة الفنية والتخصصية بشأنها مشفوع ذلك بإعتمادها برلمانياً بالنسبة للمشروعات والإنجازات القومية الكبرى..... نقول من غير المتصور مراعاة ذلك فى ظل نظم الحكم الشمولى الفردى كالنظام الناصرى الأوتوقراطى الإستبدادى الذى إستمرأه الحاكم وتشبث به سنوات طوال تجاوزت كثيراً مدة الثلاث سنوات الإستثنائية عقب قيام الثورة .... تلك المدة التى قد وعد

الشعب بالرجوع بعدها لأساليب الحكم الديموقراطى.
ونختتم هذه الفقرة برأى كاتب سياسى حول مصطلح (المستبد العادل) - وقد ورد ذلك بمجلة العربى الكويتية بعددها ٦٣٥ فى أكتوبر ٢٠١١م حيث جاء فى هذا الصدد ما يلى:
«مصطلح المستبد العادل تلفيق بين مفهومين متناقضين لا يجتمعان أبداً ولا يرتفعان، أى إما مستبد وإما عادل، مادامت الحرية من دون عدالة ليست حرية، بل فوضى حاضنة لتوائم أو ضرائر من الإستبدادات المدمرة، فإن الديموقراطية ... هى التى تجمع الحرية إلى العدالة فى بنية مدنية كمفهومين متشاطرين تعريفاً وتحقيقاً إلى حد دخول كل منهما فى تعريف الآخر».

* لا صوت يعلو على صوت المعركة:

كرامة أبناء الوطن يجب أن تظل دائماً فوق كل إعتبار .... .ومثل هذا المعنى يواكب ما جاء فى مقولة للزعيم سعد زغلول (الحق فوق القوة.... والأمة فوق الحكومة) وفى ذلك تأكيد لمبدأ أن الشعب والأمة مصدر كل السلطات .... كل ذلك يتماشى مع فحوى نظرية العقد الإجتماعى التى سبق توضيح مدلولها .... لذلك فإن أى إخلال أو تجاوز لا يراعى الإلتزام بهذه القيمة الكبرى يعد إنتكاسة وخيمة العواقب ومدخلاً لشرور وبيلة تفضى إلى إستباحة إهدار الحقوق الطبيعية للناس....

ولو أننا طبقنا هذا الذى نشير إليه فى السطور الموضحة آنفاً على شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركه) ذلك الذى كان

مطروحاً فى السنوات الأخيرة من الحقبة الناصرية .... وتحديداً بعد نكسة ١٩٦٧م نجد أن ذلك القول يبدو للوهلة الأولى أنه أمر طبيعى وواجب .... وأن المعركة التى يلزم الإعداد لها لإزالة ما ترتب على عدوان ١٩٦٧م يجب أن تأتى أهميتها مقدمة على غيرها من الأمور .... ولكن صياغة ذلك الشعار بالكيفية التى جاء عليها يكشف عن نوعية وطبيعة النظرة الفوقية الآمرة فى الخطاب السياسى من الحاكم إلى المحكومين (الشعب أو المواطنين أبناء الأمة) الذين (من المفترض طبقاً للمفهوم الديموقراطى الصحيح) يأتون بالحاكم ويجلسونه على كرسى الحكم ليتولى بتفويض منهم تصريف شؤن مجتمعهم وأنهم يكلفونه لينهض بمسئولية الحكم تحت نظرهم ورقابتهم .... ويتأسس على ذلك أن تكون هناك بدائل عديدة سديدة يلزم أن يراعيها الحاكم الرشيد فى مخاطبة أبناء وطنه حين تقوم حاجة للتاكيد على أمر من الأمور .... وليس - بطبيعة الحال – أن يكون بين تلك البدائل ما وردت به صيغة الشعار السابق الإشارة إليه ...... هذا فضلاً عن أنه لم تكن هناك من الأساس ضرورة لتوجيه مثل ذلك التنبيه الذى جسده الشعار المذكور .... فلم يكن هناك بالفعل أحد قال بعدم أهمية أولوية معركة تحرير ما تم إحتلاله من أرض الوطن فى يونية ١٩٦٧م ...... هذا فضلاً عن إنه وحسب ما كان سائداً من سطوة الحكم الإستبدادى .... لم يكن أحد يستطيع أن يجاهر أو يهمس بأمر على خلاف ما يأمر به الحاكم....

فالذكاء السياسى الذى فيه شئ من إحترام إرادة وحيثية المواطنين كان يقتضى عدم اللجوء إلى مثل ذلك الفرمان الذى لا لزوم له ولا حاجة إليه .... بل كان من باب المواءمة أو اللياقة

السياسية. إذا كان ولابد من توجيه أمر للشعب ـ أن يكون على نحو لا يحمل تلك اللهجة الآمرة بشأن معركة مطلوب إنجازها لتصحيح ومعالجة ما نشأ عن خطأ فادح وعن تفريط جسيم إرتكبه النظام الحاكم وترتب عليه تلك الجريمة الكارثية فى يونية ١٩٦٧م وهو ما كان جلياً للجميع واعترف بالمسئولية عنه رأس النظام على الملأ فى خطاب محاولة التنحى عن الحكم عشية الهزيمة النكراء......

* الثورة نصيرة العمال والفلاحين:

هذا أحد الشعارات التي دأب نظام الحكم الثوري في مصر على استمرار طرحها وترديدها والإلحاح على القول في مختلف المناسبات بجعلها منهاجاً وأسلوباً في توجهات السلطة الحاكمة منذ ١٩٥٢م وحتى قيام ثورة يناير ٢٠١١م - غير أن ذلك التوجه لم يجد طريقه إلى التحقق الصحيح وبالدرجة الكافية على نحو ينشأ عنه نقلة نوعية إيجابية مطردة ترتكز على معطيات تمثل إنجازات ذات دلالة فاعلة على أرض الواقع في هذا السبيل .... الأمر الذي جعل ما تحقق بالفعل في هذا السياق قد ظل محدوداً هزيلاً معرضاً للتآكل.... إلا أن نظام الحكم قد حرص تباعاً في خطابه السياسي على رفع ذلك الشعار زاعماً أن ذلك الخيار من أولويات سياساته والتزاماته.... وإن ظل جوهر تلك اللعبة السياسية لا ينتج في محصلته النهائية الواقعية غير تلك الآثار المبتسرة المتهافتة .... ولا يبرر هذا العوار والعجز عن تحقق عملي يترجم مضموناً صحيحاً فاعلاً لذلك الشعار أن يكون هناك فرضية حسن النية وسلامة القصد من جانب النظام الحاكم دون توفر آلية مواصلة المراجعة والتقييم لمدى تحقق آثار

نوعية ذات دلالة ومردود حقيقي في هذا الشأن ......

ولو أننا استعرضنا بعضاً من الأساليب التي تم انتهاجها فيما يتصل بهذا الأمر للنظر في مدى جدواها ومدى ثقلها النوعي في ميزان المزايا الحقيقية الناجزة ... فإننا نجد - على سبيل المثال - ما يلي:

● من أهم وأبرز ما تم القيام به كمنهجية وكسياسة لدعم أحوال الفلاحين وإنصافهم والارتقاء بهم ... تمكين الفلاحين المعدمين من أن يصبحوا ملاكاً لمساحات من الأراضي الزراعية ... وقد حدث بالفعل أن صارت أعداد منهم كذلك بأن أصبح الواحد من هؤلاء حائزاً لبضعة أفدنة من الأراضي الزراعية التي تم أخذها من كبار الملاك عن طريق قانون الإصلاح الزراعي - الصادر في مرحلته الأولى - في سبتمبر ١٩٥٢م ... كما صاحب ذلك التمليك للمعدمين أو أعقبه إنشاء جمعيات زراعية وبنك للإئتمان والتنمية الزراعية.... ولكن ماذا حدث بعد ذلك .... فالجميع يعلم مقدار ما عاناه ويعانيه الفلاحون بسبب تعنت وسوء معاملة تلك الأجهزة التي أسندت إليها إدارة تلك الخدمات والأنشطة نظراً لما تفشى واستحكم في أدائها من مساوئ البيروقراطية وتعسفها فضلاً عن تجاوزات وإنحرافات الكثيرين الذين استغلوا بالفساد والتسيب مفردات وأحوال العمل بتلك الأجهزة بما انصب بالارتباك والمعاناة فوق رؤوس غالبية أولئك الفلاحين البؤساء ......

أما عن نوعية ومستوى معيشة الحياة اليومية للسواد الأعظم من الفلاحين ساكني القرى والنجوع ومختلف التجمعات السكنية

الريفية فإنها – بالرغم مما توفر لهم من خدمات لم تكن متاحة من قبل كالكهرباء ومياه الشرب النقية وربما الصرف الصحي لدى بعض القرى الكبيرة .... فضلاً عن بعض مظاهر الحياة الحديثة كأجهزة الراديو والتليفزيون وأحياناً التليفون وربما الكمبيوتر وما يلحق به من خدمة (الإنترنت) وما صاحب كل ذلك من توفر وانتشار الكثير من المحلات والحوانيت لتقديم العديد من السلع والخدمات – إلا أن المستوى العام بالريف والقرى لازال متدنياً إلى حد كبير نسبياً قياساً على ما يتم توفيره وتقديمه تباعاً بالمدن والتجمعات الحضرية.... فلازال بالقرى كثير من تعثر وعدم انتظام وقلة كفاءة أجهزة المرافق العامة والخدمات مع استفحال وتردي مستوى النظافة العامة وانعدام التخطيط العمراني وغياب وجود تنظيم هندسي لشوارع ومسالك القرى .... وحتى مع محدودية هذا النصيب غير العادل الذي توفر لهؤلاء الفلاحين من سكان القرى.... فإن البعض يمن به عليهم بقول: كيف كانت أوضاع هؤلاء سكان الريف قبل العهد الثوري الذي – من وجهة نظر أولئك البعض – قد انتشلهم ووفر لهم الكهرباء والمياه النقية والمدارس والوحدات الصحية ومراكز الشباب .... إلى غير ذلك من خدمات غير مسبوقة لم يكونوا يحلمون بها في العهد البائد .... إن أصحاب ذلك القول من المغرضين والجهلاء بحقائق العصر قد تخلف وعيهم بما حدث ويحدث تباعاً من تدافع متواصل للتغيير وتطوير أحوال المجتمعات والأمم .... وأن مناخ التغيير والأخذ بأسباب التحديث والتجدد إلى الأفضل كلها أمور من طبيعة الأمور ومن نواميس الحياة .... حدث ويحدث ذلك في كل أنحاء الدنيا مهما اختلفت أنظمة الحكم

لدى الشعوب بدرجات قد تكون متفاوتة ولكنها في كل الأحوال تقع وتحدث بالفعل ولا يرتهن ذلك بقيام حكم ثوري أو بكون الحكم ملكياً أو جمهورياً .... مع الأخذ في الاعتبار وجوب تذكير هؤلاء الجاهلين أن ذلك الفتات من مظاهر الرفاه الإجتماعي الذي قدمته الدولة (منذ بداية الحقبة الثورية في يوليو ١٩٥٢م وحتى أفول الزمن اليوليوي) لأولئك الريفيين من سكان القرى الغارق معظمهم في كثير من معاناة الحياة المعيشية وشقائها .... نقول إن تلك الخدمات المحدودة نسبياً ليس تفضلاً أغدقه عليهم أي من المسئولين أو الحكام بل إن ذلك ليس إلا بعض نصيبهم من المال العام الذي هو حصيلة موارد الدولة مع نتاج جهد الكادحين من أبناء الوطن .... ثم إن ما يبذل من جهود لتقديم الخدمات هنا أو هناك في كل أنحاء الوطن هو واجب دستوري وأخلاقي يلتزم بأدائه المسئولون والحكام ويتم الإنفاق عليه من المال العام ولا يتفضل به أحد من ثروته أو من ماله الخاص ....

- أما عن العمال في مجال الصناعة ومرافق الخدمات العامة (فليسوا فيما انتهى إليه حالهم على امتداد الحقبة الثورية وحتى نهايتها بسقوط حسني مبارك) ليسوا أفضل حالاً أو أسعد حظاً وأوفر نصيباً مما هو عليه حال رفاقهم من الفلاحين .... فلازال السواد الأعظم من هؤلاء العمال في عامة شئونهم وأحوالهم يعيشون حياة يغشاها كثير من المعاناة والضنك والشقاء: من مستويات مزرية متدنية في تجمعات سكنية شديدة التخلف داخل عشوائيات يسودها التكدس واختناق المسالك والطرقات مع تفشي وجود القمامة والمخلفات العفنة ونقص في توفر أو في مستوى

أداء مرافق الخدمات الأساسية ولازالت دخول غالبية معظم هؤلاء العمال (خاصة لدى هيئات ومرافق العمل بالحكومة والقطاع العام) لازالت دخولهم محدودة متدنية لا تفي أبداً بحال من الأحوال بإمكانية مواجهة نفقات وتكاليف أساسيات والتزامات الحياة المعيشية .... إنها أجور غير مجزية وليست عادلة وهي أقل بكثير من معدل الأجور لدى أي من الدول المتقدمة أو دول العالم الثالث النامية على السواء .... وهو ما تؤكده تقارير المنظمات الدولية في مجالات الاقتصاد والتنمية البشرية تلك التي تقيس معدلات الفقر والحرمان لعدم توفر الحد الأدنى لحياة إنسانية كريمة هذا فضلاً عما يترتب على تدهور وتدني تلك العناصر السابقة من مستوى كالح تعيس في حياة هؤلاء العمال من ناحية الدفع بهم إلى مستوى هابط مزرٍ في درجة وعيهم العام بما يفضي إلى حرمانهم من إمكان المشاركة في مفردات الحياة العصرية الأكثر رقياً وتحضراً .... فمنذ الخمسينيات كان العامل المصري ولايزال غير مهيأ وليس مؤهلاً (فكرياً ووجدانياً فضلاً عن عجزه المادي) أن يستمتع بطيبات الحياة الفنية والثقافية وليس في قدرته أن يحرص على قضاء عطلة نهاية الأسبوع (week end) في نشاط ترفيهي يشبع هواياته المفضلة بما يعود عليه بالاستجمام وبما يضيف جديداً إلى معرفته ووعيه.... وتلك ثقافة لها حضورها في سلوك العامل لدى الدول التي بلغت شأناً ذا بال من التقدم ومن الارتقاء بالمستوى الحضاري لإنسان تلك البلاد على اختلاف فئات وشرائح المواطنين بما فيهم جموع الطبقة العاملة هناك .... ومن أمثلة طرائق تلك الأنشطة: الاستجمام الترفيهي بالذهاب إلى المنتجعات أو الغابات والشواطئ – حضور

حفلات الأوبرا والاستماع إلى الموسيقى - العكوف الدؤوب المحبب على القراءة والاطلاع لتحصيل مزيد متجدد من المعارف العامة أو التخصصية لرفع مستوى الكفاءة المهنية ... أين عمالنا في مصر من إمكان بلوغ ممارسة ذلك المستوى من الأنشطة الحضارية الراقية وكم من السنين عليها أن تنقضي قبل توفر ذلك أو شيء منه....

منذ يوليو ١٩٥٢م وحتى الآن عام (٢٠١٢م) نجد أن الخريطة التي قام ويقوم عليها أو من خلالها تنظيم وتصريف أحوال المجتمع في مصر لا تتيح اللحاق بشيء مما أشرنا إليه في السطور الأخيرة أو بغيره مما يماثله من مستوى رفيع في مجالات أخرى من مجالات الحياة المدنية للمواطنين نظراً للتعثر والتراجع أو تدهور الأحوال بعامة بالنسبة للسواد الأعظم من المواطنين جراء الحصاد المر لأداء عام مثقل بالتسيب والارتباك والفساد وذلك من آثار غياب أن تُساس أمور الدولة وشئون المجتمع من خلال حكم رشيد ...

وبعد أن تحدثنا عن بعض جوانب واقع الحال الفعلي للفلاحين والعمال (على امتداد العهد الثوري في مصر) وهو واقع مفارق في حقيقته - كما أوضحنا - لفحوى ومضمون شعارات تردد طرحها كثيراً من خلال الخطاب السياسي....

● ننتقل بعد ذلك إلى الحديث عن أمر آخر اعتبره أولو الأمر إنصافاً من الدولة لصالح الفلاحين والعمال .... ذلك هو العمل بما تقرر من أن يكون للعمال والفلاحين نسبة ٥٠ ٪ على الأقل من مقاعد المجالس النيابية (الشعب والشورى) والمجالس الشعبية المحلية...

وقد أثبت الواقع الفعلي أن تخصيص تلك النسبة من المقاعد والعمل بها منذ عشرات السنين وحتى الآن .... لم ينفع تطبيق ذلك أياً من العمال أوالفلاحين من ناحية مردودها الحقيقي .... بل ظل الأخذ بهذا الأمر من جانب السلطة الحاكمة مجرد إجراء – لا نظير له في دساتير العالم – لم يخدم من قريب أو بعيد الصالح الفعلي العملي لهذه الشرائح من المجتمع ... هذا فضلاً عن أن الفقه الدستوري الصائب والرشيد ينأى عن تخصيص أي أمر يترتب عليه تمييز فئة أو أخرى من فئات المجتمع على خلاف عموم المواطنين الذين هم – حسب القاعدة الدستورية – متساوون في الحقوق والواجبات العامة....

نعود فنقول إنه فضلاً عن تلك المخالفة الدستورية فقد حدث إساءة استخدام نسبة الـ ٥٠٪ المشار إليها بالتحايل المتمثل في دخول أناس ليسوا عمالاً أوفلاحين ضمن تلك النسبة .... والأهم من ذلك أيضا أن معظم المتعلمين المستنيرين من المثقفين أصحاب الوعي والخبرة الذين يملكون القدرة والكفاءة الحقيقية على تناول ودراسة ما يعرض بتلك المجالس النيابية والمحلية دراسة فنية واعية تفضي إلى قرارات أو توصيات نافعة ذات فاعلية وجدوى لصالح من صدرت لأجلهم (العمال والفلاحين) هؤلاء هم من أبناء العمال والفلاحين أو على الأقل تمتد أصولهم الإجتماعية إلى هؤلاء البسطاء ...

ونفس الأمر يمكن أن يقال بالنسبة لما اعتبرته الثورة لصالح العمال بتحديدها نسبة في عضوية مجالس إدارات شركات القطاع العام للعمال ونخلص في هذا السياق إلى قول إن تلك الأمور الشكلية

هي وغيرها من مثيلاتها تفتقر إلى مردود حقيقي يعود بنفع ذي دلالة نوعية على أي من العمال والفلاحين أو أي من البسطاء المهمشين أو الفقراء عموماً .... لقد كان الأمر يختلف كثيراً بما يوفر ويتيح دعماً حقيقياً لتلك الفئات ويعمل على الارتفاع بالمستوى المعيشي لأي منهم .... كان ذلك من الراجح وربما من المؤكد لو أن عبدالناصر إبان الخمسينيات والستينيات لم يهدر الكثير من إمكانات البلاد وطاقاتها في مغامرات تصدير الثورة خارج حدود مصر وفيما رآه دعماً ومناصرة لحركات التحرر لدى أمم أخرى .... في الوقت الذي كانت مصر بحاجة إلى أن تقف على قدميها لتنهض وتتحسن أحوالها (ويذكر في هذا السياق المثل القائل: اللي يعوزه بيتك يحرم على الجامع) فلم تكن مصر إذن دولة غنية تتمتع بالوفرة أو حتى بالاكتفاء الذاتي في احتياجاتها الأساسية .... الأمر الذي لا ييسر لها القدرة على أن تساهم في دعم ومعاونة الآخرين .... ومن ثم كان مثل ذلك التوجه الذي سلكه عبدالناصر في ذلك الشأن هو أمر مما يدخل في إطار المثالية السياسية التي لا تأخذ في الاعتبار أولويات الواقع المتاح .... وذلك نوع من الفانتازيا السياسية الأقرب إلى الدنكوشوتية التي تحدث عن نهجها سيرفانتس الأسباني في رائعته الروائية العالمية (دون كيشوت) .

* إرفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستبداد.

عندما كنت طالباً بالتعليم الثانوي إبان السنوات الأولى من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م .... أذكر تماماً أني قرأت كثيراً ذلك الشعار

ضمن عدد آخر من شعارات حركة الجيش ... قرأت ذلك مكتوباً داخل لافتات تحملها قوائم بطرقات حديقة المدرسة وجنبات ملاعبها... كان ذلك في حينه أمراً طيباً وجيداً بالنسبة لنا نحن شباب الطلاب حيث كانت مثل هذه الشعارات تترك في نفوسنا شعوراً حماسياً جياشاً بالعزة الوطنية ... ثم هانحن بعد ذلك من تعاقب سنوات لاحقة وما حفلت به من وقائع وجرى بها من أحداث اقترنت بإجراءات وبممارسات قمعية بوليسية من جانب السلطة الحاكمة بما أشاع في المجتمع مناخاً ثقيلاً مفعماً بالخوف والرهبة ... يفتقر إلى الإحساس بالأمان والطمأنينة .... ويكفي في هذا السياق أن نذكر ما لحق بالمجتمع المصري من ترويع وفزع جراء (ما أطلق عليه بعد ذلك) دولة المخابرات وعلى رأسها صلاح نصر وما صاحب ذلك واقترن به من تعذيب وحشي بالعديد من المعتقلات والسجون خاصة ما سمع به الناس عن زبانية عمليات التعذيب الكبرى على أيدي كل من حمزة البسيوني وصفوت الروبي وكلها وقائع نكدة مخزية رهيبة علم بها الكافة مما احتوته التقارير واطلع الناس عليه في الصحف من أهوال .... خاصة إبان ما يزيد على عشر سنوات اعتباراً من عام ١٩٥٦م حتى وقوع نكبة ١٩٦٧م التي انكشف معها الكثير من عورات النظام وسخائمه الشائنة التي كان من بينها (إضافة إلى ما أشرنا إليه في السطور الأخيرة) .... ما حدث من إجراءات وبيلة تتصل بفرض الحراسات وبالمصادرات والتأميمات للكثير من الممتلكات الخاصة ... تلك العمليات التي شاب كثير منها العديد من التجاوزات للانتقام وتصفية الحسابات وما داخل ذلك من مكائد ووشايات....



وكل ذلك – وغيره كثير – كفيل بطبيعة الحال أن يجعلنا نضع في الميزان من جديد شعاراً كالذي جاء في عنوان هذه الفقرة لنستبين مدى مصداقية ذلك الشعار ومدى نصيبه من التماسك قبل أن يستحيل إلى حالة من الذوبان وأن يلحقه الكساح والإندثار ....

وأعتقد أنه من الجدير – في هذا السياق الإشارة إلى أنه إذا كان هناك بالفعل فيما قبل الثورة بعض من أحوال الظلم والفساد .... فإن حقيقة الواقع بالمجتمع المصري لم تكن أبداً – قبل يوليو ١٩٥٢م – ظلاماً دامساً وخواءً لخرابة عطنة تسكنها الهوام والأفاعي كما حاول أن يؤكد ذلك تباعاً وبالحاح الحكام الجدد من العسكر الذين دأبوا على وصم عهد ما قبل الثورة بأنه (العهد البائد) .... كما ارتبط بتلك النزعة لديهم إدانة كل ما قبل يوليو ١٩٥٢م ذلك الذي لم يكن في واقع الأمر يخلو من جوانب إيجابية لأحوال وإنجازات مضيئة

مشرقة في مجال العمل المجتمعي والوطني على السواء .... نعود فنقول إنه قد إرتبط بتلك النزعة العدائية المغالية غير المنصفة تكريس متعمد لطمس وتغييب كل ما كان قبل الثورة فضلاً عن إدانة وتشويه الرموز الوطنية التي حملت على عاتقها أداء إنجازات مشرقة في تاريخ هذا الوطن .... ونجد أنه من بين تلك التوجهات التشنجية التي تفصح عن روح سلبية من المراهقة السياسية الفجة ... تعمد شطب وحذف أو تعديل محرف لبعض أجزاء من كتب المقررات الدراسية في مادة التاريخ بالمدارس والجامعات ليتحقق لهم ما يرضي عندهم تلك النزعة النكدة ... مع أن الأمر الطبيعي الواقعي لا يخرج عن أن العهد الجديد المتمثل في حقبة ما جاء بعد يوليو ١٩٥٢م ليس إلا مجرد حلقة في سلسلة متصلة من الكفاح الوطني الذي قام به أبناء المجتمع المصري ... يؤدي كل منهم دوره حسب مقتضيات وملابسات الظرف التاريخي المرتبط بأي من تلك المراحل المتعاقبة ... فالفهم الصحيح والتقييم الواقعي لدلالة ما حدث يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م أنه في جوهره ثمرة مشاركة ومساهمة أجيال سابقة قد هيأت لميلاد ذلك الحدث الذي هو حلقة في سلسلة الأحداث التاريخية التي تنتقل بها المجتمعات تباعاً إلى آفاق جديدة .

٥ ــ مراجعة نقدية حول معرفة ملتبسة:

(أ) عود على بدء في التجربة الناصرية:

إننا ونحن في سياق أي حديث عن التجربة الناصرية ... نؤكد على أننا نتحدث عن عبد الناصر ليس بشأن شخصه ... وإنما نجتهد الرأي حول ما يتصل به كمسئول ... وباعتباره واحداً من الذين تصدوا لحمل تبعة ومهام شئون الحكم في مصر إبان حقبة تولى فيها قيادة مسئولية العمل العام ... وقد قام الرجل بدوره الذي أداه حسب ما اختار أن يكون عليه ذلك الأداء ... سواء فيما كان قبل ثورة يوليو من حيث التدبير والإعداد وفيما تم بعد قيام الثورة حتى رحيله في سبتمبر ١٩٧٠ ... كان ذلك في إطار سياقات وظروف وملابسات محلية وإقليمية ودولية ذات خصائص وأحوال بعينها ... ومن الطبيعي أن يكون منطلق الحديث عن تلك التجربة الناصرية من خلال منظور أو رؤية تأخذ في الاعتبار أنها تجربة بشرية لها مالها وعليها ما عليها ... تشتمل على إنجازات إيجابية كما أن بها أخطاء وسلبيات تتصل بجوانب من الإفراط والتفريط ... وهذا وذاك من الأمور الواردة المتوقعة بالنسبة لتجربة أداء أي من الحكام ... غير أن محاولة النظر في تقييم مجمل أداء تجربة أي من الحاكمين لا يستقيم منطقها الصحيح من خلال مجرد إقامة ميزان ذي جناحين.... كفة للصواب وأخرى للخطأ أو واحدة للإيجابيات وأخرى للسلبيات... هذه الطريقة الحسابية الكمية التي تأخذ في اعتبارها كثرة العدد في جانب وإنخفاضه في الجانب الآخر أو مساواته لدى الجانبين....

لا تصلح هذه الطريقة وذلك المعيار في كل الأحوال ... حيث أنه في بعض الحالات من تجارب الحكم وشئون السياسة في إدارة أي من الأمم والمجتمعات تكون العبرة بنوعية العنصر السلبي ومدى مستوى خطورته بصرف النظر عن قلة أو ندرة عدد ذلك العنصر السلبي ... الأمر الذي يجعل جانب كفة الإيجابيات مهما كثر عدده وزاد حجمه غير ذي بال ... وتكون القسمة في التحليل النهائي والحال هكذا هي أقرب إلى الخسران منها إلى الفلاح والرجحان ... ومن ثم فذلك مقياس غير عادل وغير صحيح .

إن الرئيس جمال عبد الناصر جزاه الله خيراً وأجزل له هو ورفاقه الضباط الأحرار الثواب العظيم جزاء إخلاصهم وتفانيهم ووطنيتهم الحقة إبان مرحلة التدبير والإعداد لثورة يوليو ... ثم ما كان من انبلاج فجر الفعل الثوري ... وما أعقب ذلك من الفترة الإنتقالية الثلاث سنوات التي ألزم الثوار أنفسهم بها أمام الشعب... تدار فيها البلاد من خلال حكم استثنائي تعود بعده الأمور عقب إنقضاء السنوات الثلاث إلى شرعية دستورية ذات مؤسسات ديموقراطية تمارس بواسطتها إرادة الشعب بمشاركة حقيقية جادة في صنع القرار السياسي وفي تحديد مختلف توجهات العمل العام لما فيه صالح الوطن والمواطنين .... ولما جاء عام ١٩٥٥ موعد إنتهاء فترة الحكم الإستثنائي كان جمال عبد الناصر على رأس السلطة بعد أن تخلص عام ١٩٥٤م من محمد نجيب ومن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين أبعدهم جمال عبد الناصر عن الحكم تباعاً إلا قليلاً منهم عندئذ لم يلتزم عبد الناصر بما كان ينبغي إتباعه من حكم ديموقراطي .... ولم يكن التحول إلى الحكم

الديموقراطي في مصر في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ... لم يكن ذلك توجهاً (طوباوياً) مثالياً أو ترفاً سياسياً أو مجرد موضة بدعية في شئون الحكم ... ولكن كان النهج الديموقراطي إبان مطلع النصف الثاني من القرن العشرين قد صار أمراً مستقراً قائماً لدى العرف الدولي بالنسبة لخصائص الدولة الحديثة ... وكان مطبقاً بالفعل حتى لدى بعض دول ما يسمى بالعالم الثالث مثل دولة الهند ... وقد كانت مصر في ذلك الوقت إبان الخمسينيات تستحق ذلك النهج الديموقراطي ... مصر ذات التاريخ والرصيد الحضاري الطويل ... التي قامت بها أول حكومة قبل الميلاد ... وقامت بها حياة نيابية إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر (تحديداً عام ١٨٦٦) من خلال مجلس شورى النواب ... كما صدر بها عام ١٩٢٣ دستور عصري إستتبعه قيام تعددية حزبية (بصرف النظر عما كان متاحاً لها من مستوى أداء مطلوب) ... غير أن عبد الناصر اختار حتى نهاية حكمه أن يسلك طريقاً للحكم قائماً على نظام غير ديموقراطي يغلب عليه الطابع الفردي السلطوي... يغشاه توجه شمولي ... وقد اكتفى بمجرد تنظيمات شكلية لعمل سياسي مبتسر يفتقر تماماً إلى الأداء الديموقراطي الصحيح ... وذلك على شاكلة: منظمة التحرير – الإتحاد القومي – الإتحاد الإشتراكي ... وقد كان ذلك التنظيم الأوحد (خاصة في الستينيات) قد جاء في بنائه التنظيمي الهرمي وفي كيفية أدائه على غرار ما كان سائداً في بلدان المعسكر الإشتراكي الذي حرص عبد الناصر على إنتحال ومحاكاة أيديولوجيته ذات الصبغة اليسارية .... وقد نزع عبد الناصر إلى توطينه وغرسه في نسيج الدولة المصرية....

ولحق بذلك توجهات ذات شعارات مثل الاشتراكية العربية ... الوحدة
القومي التقدمي الوحدوي .... المناظر لتوجهات حزب البعث في
سوريا والعراق .... وقد تأكد فيما بعد عقب رحيل عبد الناصر أن
مثل تلك التوجهات التي جرت محاولات إدماجها في نسيج المجتمع
المصري .... تأكد وثبت أن ذلك كان جلبا وإستعارة غير موائمة ....
ليست ملائمة لطبيعة مقومات الثقافة المصرية مما ترتب عليه أن
جافته الهوية المصرية ونبذه السواد الأعظم من المصريين الا نفرا
قليلاً منهم هم أصحاب التوجه اليساري الماركسي الذين انكشف
إفلاس اعتناقاتهم الأيديولوجية جراء ما وقع في أوائل التسعينيات
من سقوط مدوي وإنهيار للإتحاد السوفيتي الذي كان [illegible] عبد
المعسكر الاشتراكي اليساري... ومن بين ما تطرح [illegible]
الليبرالي من المصريين لبيان خواء ما [illegible]
المد الاشتراكي في الستينيات كمذهب وعقيدة سياسية [illegible]
وباعتبار الإشتراكية في بعض ما يقال عن فلسفتها وتوجهاتها أنها
تعمل على تحقيق عدالة التوزيع .... فقيل تعقيبا على ذلك الطرح
الإشتراكي أن شعار تلك العدالة في التوزيع لا يزيد عمليا عن أنه
لا يتجاوز مجرد العدالة في توزيع الفقر ... وذلك نظرا لعدم وجود
أية وفرة حقيقية من السلع والخدمات داخل المجتمع المصري ...
وكان أحرى بأولي الأمر أن يعملوا أولا على وضع وتنفيذ سياسات
وبرامج جادة لتنمية ناجزة يترتب عليها زيادة في الإنتاج بدلا من
إهدار وتبديد كثير من إمكانات البلاد في مغامرات سياسية خارج
الوطن فضلاً عن العجز وعدم الدراية والخبرة للإستثمار الصحيح
ذي العائد الوفير لمعطيات وخيرات الوطن ... ولا تقود مثل تلك

التنمية التي يترتب عليها حالة من الوفرة والرفاه الإجتماعي إلا بتوفر إرادة سياسية ذات رؤية إستراتيجية واعية تقود تحولات نوعية كبرى من أجل نهضة و رقى المجتمع .

(ب) حول الجانب السيكولوجي لمعتقدات سياسية:

عندما يكون هناك نظام سياسي أوتوقراطي (فردي) يقوم على الإستبداد والديكتاتورية ... مثل الذي كان سائداً في مصر على إمتداد سنوات العهد اليوليوي الذي مكث قرابة ستين عاماً حتى أسقط في ١١-٢-٢٠١١م والذي كان من خصائصه أنه يسلب الحق الطبيعي للناس في المجتمع من ممارسة إرادتهم السياسية – على نحو جاد صحيح – في إختيار حكامهم ومحاسبتهم لتحقيق شكل ونوعية الحياة التي يريدونها ... وأن مثل ذلك النمط في نظم الحكم قد صار مفارقاً فجاً بالنسبة لما هو ثابت ومعمول به لدى معظم الدول والمجتمعات شرقاً وغرباً على نحو يجعل تلك المفارقة وذلك الإختلاف الشاذ نوعاً منكراً من التخلف المزري ... فضلاً عن أن مثل ذلك الجور السياسي هو في جوهره إنتهاك مهين لكرامة المواطنين نظراً لما ينطوي عليه ذلك من إستغفالهم ومن إستلاب حقهم الطبيعي في حرية الإرادة السياسية ... إلا أنه مع تلك الحقائق الساطعة الجلية فهناك نفر من المواطنين كانوا ولايزال بعضهم يشايعون في تأييد جارف ذلك النهج السياسي وحكامه ورموزه الذين يحظون لديهم بتبجيل يكاد يبلغ حد القداسة ... معتبرين إياهم زعماء تاريخيين أفذاذاً ... ويردفون ذلك بالتباكي على نهجهم وحكمتهم وإلهامهم

السديد الذي يستدعونه في وعيهم وأقوالهم حين يجأرون بالتحسر على سنوات المجد أو السؤدد الذي مضى برحيلهم ... متمنين في أمانيهم الخرقاء لو عاد الزعيم الفلاني لكان قادراً على إصلاح ما فسد بعد عصره الزاهر وحقبته (المجيدة الميمونة) ... هؤلاء النفر الذين يغالطون الحقيقة ويتجاهلون الواقع لا يخجلون من الثرثرة بمثل ذلك الهراء الذي لا يمكن بحال من الأحوال أن يرتفع عن جدارة إلى ما يتوهمون أنه ممارسة حق إبداء رأي وطرح لوجهة نظر لما يعتقدون أنه يقين له مصداقيته التي يؤسسونها على أسبابهم التي يتشبثون بها في رؤوسهم على خلاف الواقع والتاريخ ... وفي مثل ذلك السياق من الرؤية الأيديولوجية وفقاً لذلك الفهم السياسي الذي يتسم بشكل من أشكال التعصب والدجماطيقية (الجمود والتصلب الفكري) .... بوسعنا أن نفسر ونتفهم بعض بواعث ذلك التعصب المقيت وما يرتبط به من مسارات تكونه وتبلور تشكله بالكيفية التي هو عليها في ضوء ما جاء بمقال للكاتب فيصل دراج تحت عنوان (البرتو توسكانو وأسوار العقول المغلقة) والمقال دراسة ضافية متعمقة حول كتاب الفيلسوف البرتو توسكانو (التعصب) وقد رأيت من جانبي إقتباس بعض ما ورد بتلك الدراسة التي نشرها الكاتب بجريدة الحياة اللندنية بتاريخ ٣١-١-٢٠١٢ وذلك كما يلي:

(المتعصب هو الإنسان الذي يحمل فكراً لا تغيير فيه ... مساوياً بين فكره والحقيقة الخيرة الكاملة ، وهو الذي يدور حول موضوع مستقر ... معتبراً أن ما خارجه رذيلة فادحة ... يطمئن المتعصب النموذجي إلى الثبات مقرراً أن التحول مع الأزمنة المتحولة فساد لا شبهة فيه ... وإلى أحادية الموضوع قائلاً بمراتب عارضة وبمرتبة

أولى جوهرية مكتفية بذاتها) - (إن ذات المتعصب تدور حول نفسها ... تدعي العصمة ... لا وجود في الحالتين لمبدأ السبب ... فالاعتراف بالسبب يضع المتعصب خارج فكره وموضوعه وينقله تالياً من ملكوت الأحادية إلى أرض المتعدد ... إنه صاحب فكر أحادي شرير ... وهو المتمسك بموضوع وحيد واجب إتلافه - بالنسبة لما لدى الآخر - .... يسقط المتعصب ذاته على آخر مغاير له ويعطيه ما يشاء من صفات السلب .... يرتاح المتعصب إلى التجريد ... فلا يرى تفاصيل الآخر ولا يميزه من غيره ... ذلك أن الإعتراف بالتميز والخصوصية يمنع الحرب ويربك أبلسة الآخر) - (السياسة تحارب التعنت ... وهي تنقض المجتمعات الأبوية كما تنقض كل هرمية إجتماعية متعصبة) - ونعقب على ما جاء بالفقرة الأخيرة التي فحواها أن السياسة (بمفهومها الصحيح وفي بعض غائية فلسفتها ودورها الجوهري) تنقض المجتمعات الأبوية ... ذلك لكون نسق المجتمعات الأبوية يقوم فيه وضع الحاكم محل الأب أو في نفس مكانته بأسرته أو قبيلته ... وفحوى ذلك الوضع الأبوي أن يسود نمط الخضوع والطاعة المطلقة من جانب أفراد الرعية للحاكم الذي لا يليق ولا يصح في عرفهم مراجعته ... وذلك نسق أو نظام متخلف يمثل طوراً عفى عليه الزمن في علاقة الحاكم بالمحكوم .

وبعد ذكر ما رأينا إقتباسه من مقال الكاتب المشار إليه ننتقل إلى توضيح جانب آخر يتصل بسيكولوجية أصحاب المعتقد السياسي التعصبي ... فنضيف إلى ما تقدم وفي سياق محاولة تفسير دوافع وبواعث الشخص الذي يغلب لديه اعتماد وتبني رؤى وأحكام مفارقة للحقيقة والواقع جراء ما يكون لديه من سطوة وسيطرة

نزعات حوازية يركن لها ويستنيم لسلطانها عليه ... فنشير إلى أنه من بين ما جاء في خبرة التحليل النفسي أن الإعجاب الشديد أو الميل الجارف الصادر عن هوس شخص تجاه شخص آخر يرى فيه تجسيداً لتحقق خصائص وشمائل عليا ذات اعتبار كبير (بصرف النظر عن مدى مصداقية ما يكون من توفر حجية متماسكة ذات قيمة فعلية) فإنه في مثل هذا الأمر يحدث ما يسمى بإمتصاص الأنا (بمعنى حدوث تجريف كامل لأنا – أو ذات – المعجب لتستقر مسارات إشعاعاتها هناك في البؤرة الإفتراضية لدى الشخص موضع الإعجاب) ... ومن ثم وحسب تلك الرؤية التحليلية ... فإنه نظراً لاستلاب وعي ومشاعر الأول فإنه يصير إلى حال يكون قد تعطلت معه (إلى حد كبير) ملكة الحكم الصحيح على الأشياء ... الأمر الذي يترتب عليه عدم الإعتداد بمدى صواب ما يصدر من رأي يتصل بشخص المعجب به ... ونضيف إلى تلك الرؤية التحليلية أنه حتى لو بقى لدى شخص المعجب شيء من القدرة على التمييز الموضوعي المتجرد فقد يعاجله نزوع للمراوغة والقفز فوق ماهو حق وصواب ليتم مسخه وتحريفه من خلال حيلة تبريرية ملفقة لإستبقاء حالة التعصب لديه من خلال ميكانيزم دفاعي يتم بواسطة آليات نفسية داخلية مركبة ... ومن بين ما يرجع إليه ذلك وجود ولع جارف مسيطر للتحقق الذاتي على نحو بديل إفتراضي يوفر مستوى من الإشباع التخيلي كشكل من أحلام اليقظة لإرضاء حاجة نفسية عميقة لاعتبار الذات ولو من خلال تمثل إنجاز عملية التحقق بواسطة الغير أو الآخر الذي يتوفر معه إمكان ميسر للتحقق بما يفوق حالة العجز والإحباط التي يصعب أو يستحيل معها تحقق

بمعرفة الأنا أو الذات ... ومن بين ما يمكن أن يحدث من أداء سيكولوجي تكميلي في مثل هذا السياق ... أن البطل أو الزعيم محل إعجاب صاحب الأنا يضاف إلى سماته وشمائله أو إلى صنيعه وإنجازاته (بواسطة المعجب به المتعصب له) أموراً تخيلية لترميم وجبر فجوات أو ثقوب تتصل بكيان الشخص محل الإعجاب ولتمجيد وإعلاء شأن ذلك الآخر بما يفوق ويتجاوز ما يكون متوفراً أو متاحاً لديه فعلياً وواقعياً ... وذلك سعياً وتطلعاً إلى بلوغ صورة ذهنية تخيلية لنموذج مثالي مبتغي للكمال والتميز ... ونختتم هذه الفقرة بالإشارة إلى أن أياً من الحكام (مهما كان نصيبه من الصواب والخطأ في أداء مسئوليته) هو في كل الأحوال ليس إلا حلقة في سلسلة متصلة متعاقبة على طريق حمل مسئولية الحكم ... وأشخاص الحكام إلى زوال ... والذي له طبيعة البقاء في هذه الحياة الدنيا هو الوطن ... لذلك فإنه من الرشد ومن التناول الصحيح للأمور ... عدم الوقوف (كما يفعل البعض) طويلاً عند حقبة أو مرحلة بعينها أو عند حاكم بذاته في حالة من إدمان الإنبهار المفرط الذي تخالطه ـ غالباً ـ أوهام وضلالات تبتعد عن التقدير الصحيح للأمور والأشياء وكأن الزمن أوالتاريخ لدى هؤلاء قد توقف عند تلك البؤرة دون غيرها... إن شأن هؤلاء (من ذوي الرؤية الأحادية القاصرة) شأن الذي طاب له العكوف أمام مصباح رأى فيه (واهماً) أنه المصدر الوحيد للنور والضياء ... فأغشاه ذلك وأعماه عن رؤية أي حيز آخر خارج إطار الدائرة محل إدمان تعلقه بمصباحه الأثير ... وتلك حالة من حالات القصور في الوعي بحقائق الحياة ... تجعل صاحبها يركن ويستنيم إلى عجز القدرة على مفارقة مجاله السيكولوجي الذاتي الذي يغريه

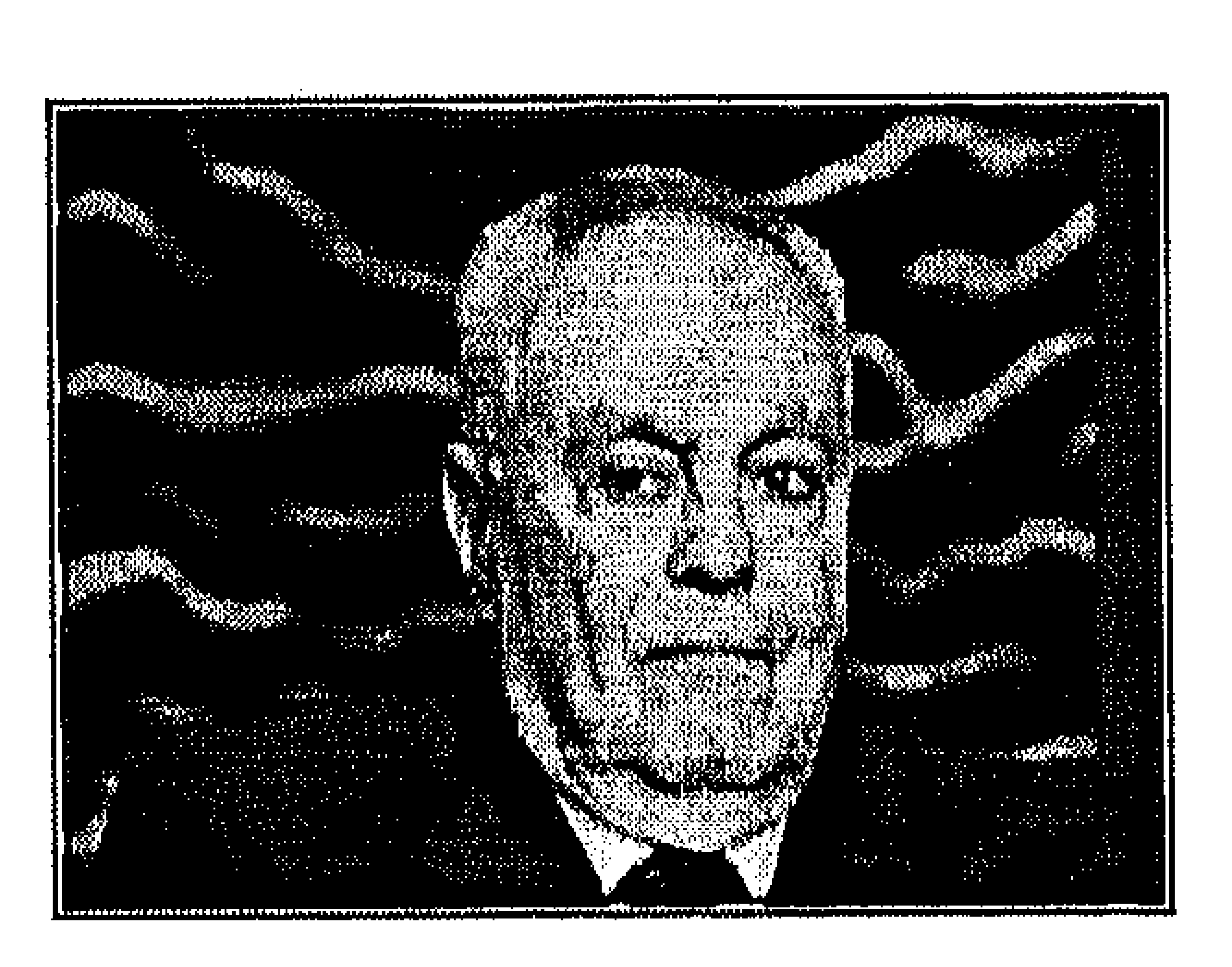
بأن يستكين في تضاعيف هذا الوخم العقلي الحسير ... ذلك أن التقولب داخل إطار من الأطر المحدودة المغلقة تحيزاً لأي نهج أو لأية أيديولوجية بذاتها انبهاراً بصاحب ذلك المنحى أو التوجه السياسي أو الفكري ... إن مثل ذلك الحال هو أقرب ما يكون إلى الشعوذة لدى أتباع ومجاذيب شيخ طريقتهم المثلى (في نظرهم) تلك التي تمثل لديهم أيقونة قناعتهم الدجماطيقية المتخشبة.

الفصل الثالث

من أقوال أصحاب الرأي حول تجربة يوليو ١٩٥٢م

في هذا الفصل من الدراسة نتعرض لرصد وتسجيل آراء نخبة من أهل الرأي يبدون فيها وجهة نظرهم حول جوانب من تجربة يوليو وبعض ما يتصل بها من أحداث وما ترتب عليها من نتائج لازال بعضها ممتداً حتى كتابة هذه السطور ... نقدم آراء هؤلاء على النحو التالي:

(١) الدكتور يحيى الجمل



(أستاذ القانون الدستوري – أحد أقطاب النخبة المصرية المثقفة – كان عضواً في أمانة الشئون العربية التي كانت تضم مستشاري الرئيس جمال عبد الناصر للشئون العربية – كان عضواً في التنظيم الطليعي العربي):

نقتطف مما جاء برأي له بجريدة الوفد بتاريخ ٢٧-٨-٢٠٠٩ كالآتي:

* إستطاع تنظيم الضباط الأحرار أن يسقط الملكية وأن يغير النظام الذي كان قائماً (حيث كان لابد من وجود البديل) والعيب الأساسي أن مجموعة الشبان من الضباط الذين قادوا الثورة بالرغم من وطنيتهم إلا أن ثقافتهم كانت محدودة جداً وخبرتهم السياسية محدودة أيضاً

* ثورة ١٩١٩م هي الثورة الشعبية الوحيدة في تاريخ مصر الحديث وهذه الثورة هي التي أدت إلى دستور ١٩٢٣ وكان دستوراً جيداً وهي التي قادت حركة التغيير في مصر وأنجبت الحركة الفكرية والفلسفية والمسرحية ...

* قضية الديموقراطية وثقافة الديموقراطية لم تكن في ذهن ووجدان الضباط أو حتى تشغل بالهم لأن العسكر صعب عليهم أن يتقبلوا الديموقراطية ولن تجد رجلاً عسكرياً مؤمن بالديموقراطية.... وعبد الناصر لم يؤمن بالتنظيم الشعبي الحقيقي ولكنه يؤمن بالتنظيمات العلوية كالتنظيم الطليعي ومنظمة الشباب ... كانت فكرة الديموقراطية هي الخوف باستمرار من عودة الوفد (حزب الوفد) مرة أخرى للحكم ... وأعتقد أن هذا كان تخوف عبد الناصر ... ولكن مع هذا فبدون ديموقراطية لا تنمية مضمونة ولا استقرار مضمون ولا حرية ولا أي شيء مضمون ...

* عبد الناصر كان يحكم حكماً فردياً بموافقة شعبية وليس بمشاركة شعبية ... عبد الناصر لم يسلك الطريق الديموقراطي ... وهنا قرر نهايته ونهاية نظامه.

* أنا أكره أن نقول (مصر ناصر) أو (مصر السادات) أو (مصر مبارك) لأن هؤلاء كلهم أبناء مصر وعاملون عند مصر ... فلولم يكونوا رؤساء لمصر فماذا سيكونون ؟ ضباط سابقون فكون أي منهم أن يكون مصرياً فهو الذي ينسب إلى مصر وليست مصر التي تنسب إليه .



* أديرت الوحدة (بين مصر وسوريا) بإدارة سيئة .... ويقف خلف هذه الإدارة عبدالحكيم عامر ومكتبه .... وهذه من أخطاء عبد الناصر لأنه ترك عامر .... ولم يتخذ أي قرار تجاهه .... وقد فكر في أن يعزله ولكنه رجع في قراره .... وكان (للأسف الشديد) عبد الناصر ضعيفاً أمامه ... وفي يونية ١٩٦٧ كان فيه بهدلة ومهانة للجيش المصري الذي ظلم وسببها عامر ولكن يتحمل الرئيس عبد الناصر مسئوليتها كاملة لأنه هو الذي أحضره وولاه.

* كان لا يوجد صوت غير صوت الإتحاد الإشتراكي وهذا على فكرة مستمر إلى الآن (٢٠٠٩) إبتداء من هيئة التحرير ثم الإتحاد القومي ثم الإتحاد الإشتراكي ثم حزب مصر ثم الحزب الوطني ... والحزب هنا يختلط بإدارة الدولة ومختلط برئيس الدولة.

* عبد الناصر كان يحارب من ينازعه السلطة ... الثورة أكلت أبناءها إلى حد بعيد ... أعتقد أن محمد نجيب ظلم لأنه كان يمثل روح الشعب المصري ... وكان بالفعل روح الشعب أكثر من غيره

من الضباط ولكنه لم يكن زعيم الثورة ... أتوا به من أجل منصبه (لواء) ومن أجل شعبيته في الجيش ولدى الشعب المصري ... لم يكن صانع الثورة لكنه كان أقربهم للشعب المصري ... وهم لم يتسامحوا مع من يهددهم في سلطتهم.

(٢) الكاتب والإعلامي أحمد المسلماني



(حسب ما ورد في كتابه «خريف الثورة ... صعود وهبوط العالم العربي») – نقتطف بعضاً مما ورد عن تحليل فحوى الكتاب بجريدة الوفد بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٠٩ – قدم للكتاب المفكر /دكتور عبد الوهاب المسيري) جاء ضمن فقرة (الجيش والسياسة):

* الخلط الشائع بين الجيش والسياسة حتى فقدت الهيئات العسكرية احترافها وأدار البلاد عسكريون ضعاف الموهبة ففشلت السياسة وهزمت الجيوش ...

* حينما انتصر الجناح العسكرى الثوري على الجناح الديمقراطي في أزمة مارس ١٩٥٤م ففشلت الثورة والديمقراطية معاً ....

* ثورة ١٩١٩م بقيادة سعد زغلول كانت أكثر رشداً من ثورة ١٩٥٢م التى قادها عبد الناصر .... وأقامت (ثورة ١٩١٩م) مشروعاً إصلاحياً بارعاً دون ان تدفعها ضغوط الحاجة إلى انفلات القدرة ...

الفترة من ٥٢ وحتى ٥٦ شهدت أحداثاً ووقائع كشفت التوجه الحقيقي للثوار من إلغاء للأحزاب ومذبحة أساتذة الجامعات ومواجهة مظاهرات الطلبة بالدبابات وإعدام خميس والبقري لمعاقبة عمال كفر الدوار على مظاهراتهم والاعتداء على السنهوري وقضاة مجلس الدولة ... كلها دلائل واضحة وقاطعة تكشف إلى أين كان الثوار ذاهبين بمصر ... ولايمكن الحديث عن أى توجه ليبرالي في إطار هذه الممارسات ...تحت دعاوى التطهير مارست الأجهزة الأمنية أبشع وسائل القمع والتعذيب ... الاستبداد حوّل المواطن إلى عدو للدولة .

* خطايا الثوار ...تجاوزت أخطاء الاستعمار .... والفساد أكثر وجوداً وأوسع حدوداً في عهد الثوار .

وفي سياق الكتاب أورد المؤلف رأياً للمفكر (ألكسي دي توكنيل): إن الناس لايفسدون بممارستهم السلطة ولاهم ينحطون ويذلون بالتزامهم عادة الطاعة والإذعان ولكنهم يفسدون بممارستهم لسلطة يعلمون أنها غير مشروعة وينحطون ويذلون لانقيادهم لحكم يعتبرونه مغتصباً وظالماً .

(٣) ـ الدكتور جابر عصفور

(الأستاذ الجامعى ـ الكاتب و المفكر ـ الأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للثقافة)

مدخل ومقدمة لهذة الفقرة :

إذا كان المثقف هو ضمير عصره و لسان

حال مجتمعه و مرآة تعكس هموم و آمال و آلام جماعته البشرية التى يعيش بين ظهرانيها...و بالرغم من إنه بطبيعة الحال - قبل و بعد كونه مثقفاً مبدعاً - فهو فرد بشرى إنسانى له رؤياه الخاصة و له إنحيازاته و قناعته الذاتية التى قد تغلب عليها أيديولوجية بعينها و قد يصبغها منظور محدد و فهم خاص للناس و الحياة.... إلا إنه نظراً لكونه عادةً ما يكون خارج إطار الطموحات السياسية الآنية المباشرة....و إنه غالباً ما يكرس النظرة المتجردة المتصلة بما هو مطلق و كلى....فإنه أقرب ما يكون إلى الرؤى الموضوعية التى تنشد الحق و الحقيقة......بعيداً عن المصالح و الأهواء......

و الآن ننتقل إلى أن نعرض بعضاً من رؤى الدكتور جابر عصفور حول جوانب متصلة بتجربة يوليو ١٩٥٢ حسب ما ورد بكتابات له بالمجلات و الجرائد من خلال مقالات تضمنت إشارته لرؤى متصلة بهذا الموضوع......تحدث بها كل من الروائى الأشهر نجيب محفوظ و الشاعر الكبير صلاح عبد الصبور (و ثلاثتهم - جابر و نجيب و صلاح - من رموز النخبة المثقفة المصرية):





(أ) جاء فى مقال للدكتور جابر عصفور بمجلة العربى الكويتية (العدد ٥٧٧ – ديسمبر ٢٠٠٦) تحت عنوان محاكمة الرؤساء.... أشار فيه الكاتب الى بعض ما جاء فى رواية (أمام العرش) لنجيب محفوظ...فأشار الدكتور جابر إلى مسألة التضاد الحدى بين رموز الدولة المدنية (أمثال مصطفى كامل و محمد فريد و سعد زغلول و مصطفى النحاس) و رموز الدولة العسكرية (أمثال عبد الناصر و السادات) و هى – أى الدولة العسكرية – التى إنطوى تكوينها على نوع من الأصولية .... من منظور الدولة التسلطية التي أقامها كل منهما والتي تتفق في كل أحوالها على عدد من المبادئ المكرسة: أولها انطلاق منطوقات المعرفة السياسية والإجتماعية والفكرية من أصل واحد هو الإطار المرجعي الذي يحتكر تفسير المعرفة الكلية وينوب عنها . وثانيها توجه كل هذه المنطوقات في حركة ثابتة ذات اتجاه واحد من الأعلى إلى الأدنى ، مؤكدة طبيعة العلاقة بين أعلى يملك حق إصدار الأمر وأدنى عليه السمع والطاعة وعدم الخروج على كل ماهو مأمور به والإجماع من المتلقين الأدنى قرين الطاعة للواحد الأعلى الذي يقف على رأس الهرم الأصولي ... فعبد الناصر – بالرغم من إنجازاته الكبرى – قد فاق اهتمامه بالوحدة العربية اهتمامه بالوحدة المصرية ... فشطب اسم مصر الخالد بجرة قلم وإضطر العديد من أبناء مصر إلى الهجرة ... وأنه كان من الواجب عليه تجنب الحرب والكف عن إستفزاز الدول الكبرى ... لقد قامت ثورة ١٩٥٢م ... حيث بدأت كانقلاب عسكري ... والشعب باركها ومنحها تأييده ... وهو ما كان يمكن أن ينطلق منه عبد الناصر فيجعل من الشعب قاعدة الثورة ... وأن يقيم حكماً

ديموقراطياً رشيداً ولكن اندفاعه المضلل في الطريق الاستبدادي هو المسئول عن جميع ما حل بنظام حكمه من سلبيات ونكبات ... وتحدي عبد الناصر للقوى العالمية أدى إلى الهزائم المخجلة والخسائر الفادحة ولم يفد في ذلك من الرأي الآخر لأنه لم يؤمن بالديموقراطية ... ولم يتعظ بتجربة محمد علي لأنه ما كان يسمع سوى صوته ... فكانت النتيجة دوياً وجلجلة وأساطير فارغة تقوم على تل من الخرائب ... ويستطرد الدكتور جابر في هذا السياق فيذكر ما جاء من قول برواية نجيب محفوظ المشار إليها على لسان مصطفى النحاس قائلاً لعبد الناصر:

ليتك تواضعت في طموحك وعكفت على إصلاح وطنك وفتح نوافذ التقدم له في شتى مجالات الحضارة ... إن تنمية القرية المصرية أهم من تبني ثورات العالم ... وتشجيع البحث العلمي أهم من حملة اليمن ... ومكافحة الأمية أهم من مكافحة الامبرالية العالمية ... لقد أضعت على الوطن فرصة لم تتح له من قبل ، فلأول مرة يحكم ابن وطني من أبناء البلاد دون مناوئ من ملك أو مستعمر ... ولكنه بدلاً من مداواة ابن لوطنه المريض دفع به إلى مباراة البطولة العالمية وهو ينوء بأمراضه ... فكانت النتيجة أن خسر البطولة وخسر نفسه.

كما يشير الدكتور جابر إلى جزئية أخرى وردت ضمن ما جاء برواية محفوظ الذي جعل إخناتون يتقدم بتحية السادات بوصفه داعية من دعاة السلام وما أكده تحتمس الثالث من أن إنتصارات السادات في أكتوبر يذكره بانتصار رمسيس الثاني الذي تكلل بمعاهدة سلام... ويضيف رمسيس الثاني أن الحاكم مسئول عن



حياة شعبه ... ومن هذا المنطلق يقوم بالحرب أو يجنح إلى السلام ... ويضيف الملك أمنحتب الثاني مشابهة السادات في إيمانه بعقم الاستمرار في الحرب وفي عشق كليهما للأبهة والنعيم والعظمة والقصور ... ثم يأتي تنبيه حور محب للسادات بشأن تهاونه في معاقبة الفساد والمفسدين الذين أوشكوا أن يحيلوا انتصاراته إلى هزائم ... ولا يفوت النحاس مسألة الديموقراطية فيؤكد أن السادات كان يريد حكماً ديموقراطياً يمارس على رأسه سلطاته الديكتاتورية... فكانت النتيجة ديموقراطية قبيلة...

(ب) وفي العدد ٦٢١ من مجلة العربي – أغسطس ٢٠١٠ يشير الدكتور جابر عصفور إلى أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم أو بين المثقف والسلطة ، لم تشغل هموم هذه العلاقة شاعراً مثلما شغلت صلاح عبد الصبور الذي جعلها هاجساً ملحاً في قصائده منذ أزمة مارس السياسية في مصر سنة ١٩٥٤م ... وقد تصاعد هذا الهاجس بعد هزيمة ١٩٦٧ التي أرجعها الشاعر صلاح عبد الصبور إلى غياب الديموقراطية وغلبة الدولة التسلطية التي تحكمها نخبة عسكرية لا تؤمن بالحوار أو حق الاختلاف أو حرية التعبيروالفكر... ثم يشير الدكتور جابر في نفس المقال إلى...

أن أي نظام سياسي يقوم على الحزب الواحد هو نظام استبدادي بالضرورة ... إذ سرعان ما يتقلص الحزب في لجنة مركزية وتتقلص اللجنة المركزية بدورها في شخص الزعيم الأوحد الذي لا يقبل اختلافاً أو خروجاً على ما يراه ... فالمواطنة الحقة (من وجهة نظر مثل هذا الحاكم الفرد) هى الإجماع والتصديق والإذعان لهذا الحاكم الذي يقود أمته إلى الكارثة حتماً ....وقد أنتجت هذه الرؤية قصائد ديوان (تأملات في زمن جريح) (١٩٧٠) التي تبدأ قصائدها بصوت الشاعر الذي صدق سادته العسكر طويلاً .... ولكنهم عندما وقعت الواقعة ،انهزموا وتركوه طعينا غير قادر على الغناء .... و قد ظل هذا الحزن علامة شعر صلاح عبد الصبور حتى آخر دواوينه (الإبحار في الذاكرة) الصادر سنة ١٩٧٩ الذي تحذرنا قصيدته الأولى من الإبحار في الذاكرة التي لايجد فيها الملاح سوى الفواجع والكوارث في وطن أضاعه وأضاع يقينه .... خصوصاً – كما يقول الدكتور جابر – في السبعينيات المتثاقلة التي كانت جحيم صلاح عبد الصبور لا جنته التى استمر يقاوم فيها أظفار الناهشين وكذب المنافقين وكان حزنه العميق المتطاول .... مغلقاً الأبواب أمام أسئلته والدولة الاستبدادية التي تطاولت وتزينت بما لايخفى عورتها .... وكانت الكلمة –دائما –هى سلاح الاحتجاج من شاعر لم يملك سواها ... وسوى إيمانه بأن الكلمة قد تؤدي وجوديا إلى أن تواجه العبث بكل مايمنح الوجود معناه بالفعل الخلاق فيه.... بالحضور الإبداعي الذي يسعى مهما كان الألم إلى العمل على اكتمال الحياة والعودة إلى جوهرها الأنقى.

(ج) وفي مقال للدكتور جابر عصفور تحت عنوان (عقل الطبقة الوسطى) بجريدة الأهرام – بتاريخ ٣\١١\٢٠١١م – جاء من بين ما قاله ما يلي:

إن تسلط الدولة الناصرية واعتمادها على نظام الحزب الواحد ... وتأميمها مصادر الثروة والقوة لصالح النخبة التي تمثلها أورث عقل شرائح الطبقة الوسطى جرثومتي التكاسل في الممارسة السياسية التي لم تعرف التعددية الحزبية وقطعت استمرارها وتطورها ... وإلى جانب السلبية السياسية كانت الاتكالية الإجتماعية.

* إن عقل طليعة الطبقة الوسطى لم يكن ناصرياً في كل الأحوال ... فقد انتبه اليسار – على سبيل المثال – إلى مثالب الحقبة الناصرية وتنبأ مثقفوه بأن الناصرية تسير في طريق مسدود. خصوصاً بعد أن لاحظوا تحلق الانتهازيين حولها وتقدمهم الصفوف.

* وامتدت رؤيةنجيب محفوظ إلى الإرهاص بالخطر في (ثرثرة فوق النيل) – ١٩٦٦ التي كشفت عن سلبية المثقفين الذين تجاهلهم الحكم التسلطي فتجاهلوه بدورهم ... واستبدلوا بالحضور الفاعل في الواقع الغياب عنه ... وكانت هذه الرواية التمهيد الطبيعي لرواية (ميرامار) التي صدرت قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ بأشهر لتؤكد تصدر انتهازي الزمن الناصري للمشهد (سرحان البحيري) فكانوا كالدودة التي أضعفت شجرة النظام الناصري وأدت إلى انهياره المدوي في صباح أسود من أصبحة يونيو ١٩٦٧ حيث استيقظ الجميع على كارثة كبرى لم يتوقعها أحد .... وبعد وفاة عبد الناصر سنة ١٩٧٠ انتهى زمن من أزمنة عقل الطبقة الوسطى ... بدأ بحلم واعد وأماني مفتوحة ... وانتهى بكابوس مخيف وآمال محبطة.

(د) وجاء في مقال للدكتور جابر عصفور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٩م ما يلي:

خطأ عبد الناصر العظيم أنه لم يؤمن بالديموقراطية أو التعددية السياسية قط فتراكمت الأخطاء التي سرعان ما تحولت إلى سمات نموذجية لدولة تسلطية بامتياز. وكانت العلامات: احتكار السلطة والقوة بالهيمنة على المؤسسات السياسية والتنظيمات المدنية ، هيمنة التنظيم السياسي الأوحد ، استناد الشرعية إلى القوة مع وجود انتخابات مزيفة ، هيمنة الصوت الواحد المقترن بالإجماع على رأي أوحد بلا تعددية ، منح سلطات كبيرة لرئيس الجمهورية – وبقدر ما كانت الهزيمة الكارثية لعام ١٩٦٧ هي النتيجة الطبيعية لمبادئ الدولة الاستبدادية الناصرية في زمن التحرر الوطني الصاعد (على المستوى العالمي) لا تزال هذه النتيجة درساً يؤكد أنه مهما كانت عظمة القيادة السياسية ووطنيتها ونزاهتها وعظم أحلامها القومية فلا نجاح لها على أرض الواقع إلا أن تتخلى عن مبادئ الدولة التسلطية وتفارقها إلى الأبد كي تؤسس قواعد دولة مدنية دستورية ديموقراطية حديثة ... وظني أن إنتهاء الكثير من ثورات التحرر الوطني إلى كوارث وطنية على إمتداد قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا الاتينية إنما يرجع إلى إنحراف قادة هذه الثورات عن المبادئ الأولى التي دفعت إلى قيامها وتحول القادة إلى ديكتاتوريين إنتهى بهم سياق الحكم الفعلي إلى دولة تسلطية ... وحالنا في مصر يؤكد ذلك فمن انهيار الناصرية بعد كارثة ٦٧ ومن انقلاب السادات على الناصرية والاتجاه إلى نقيض طريقها مع التظاهر بالديموقراطية والتجمل بأحزاب شكلية ... ما يؤكد تكرار الدرس المأساوي الذي

سرعان ما نسيه مبارك ... إلى أن انفجرت ثورة يناير ٢٠١١م فعدنا إلى نقطة البداية ... وها نحن أمام طرق متعددة.

(هـ) وفي جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٦ – جاء ضمن مقال للدكتور جابر عصفور ما يلي:

عانت مصر – ولا تزال – من تسلطية الدولة القومية التي بدأت بحكم عسكر يوليو ١٩٥٢م ، وسقوط آخر حاكم ينتسب للعسكر في ٢٥ يناير ٢٠١١م ويبدو أن المقدور عليها هو أن تعاني من آثار العسكر الذين أسلموا تسلطية الدولة إلى جماعات الإسلام السياسي بواسطة إنتخابات موجهة لا تمثل تمثيلاً أميناً كل فئات المجتمع وطوائفه رجالاً أو نساء ، فوضعوا مصر كلها أمام احتمالات بالغة الخطورة لا يعلم مداها إلا الله ... وهو وضع يستدعي الأسف على الاحتمالات الإيجابية التي أضاعها النظام الناصري عندما استبدل بالتعددية الحزبية ديكتاتورية الحزب الواحد الذي امتلأ بالإنتهازيين الذين لا ولاء لهم إلا لمصالحهم الخاصة وهي الاحتمالات نفسها التي أضاعها النظام الساداتي الذي أعلن بدء التعددية السياسية



، لكن على مستوى المظهر لا الجوهر في موالاة تحالفه مع جماعات الإسلام السياسي ، وكانت النتيجة استمرار الدولة التسلطية بحاكم ديكتاتور ، حرص حلفاؤه (الذين انقلبوا عليه) على إغتياله وهو في حلته العسكرية. وخلف السادات مبارك العسكري الذي وصلت الدولة التسلطية

في أعوام حكمه الثلاثين إلى درجة من الفساد لا مثيل لها. ولقد آثر عند رحيله أن يترك السلطة بين أيدي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أوصل جماعات الإسلام السياسي إلى السيطرة على مجلسي الشعب والشورى. وها نحن نضرب أخماساً في أسداس ... لا نعرف ما الذي يأتي به الغد ، خصوصاً بعد أن آثر الإخوان والسلفيون في البرلمان والشورى المغالبة لا المشاركة في اختيار اللجنة التأسيسية للدستور التي تؤذن بما نرجو أن يكون خيره أكثر من شره .

(٤) - الكاتب الصحفي لويس جريس:

جاء ما قاله (حول ما نحن بصدده) بجريدة الوفد في ٢٠٠٩/١٢/٣ – وقد قدمت الجريدة لحديثه بأنه أحد أعلام صحافة اليسار في مصر... وأنه كان واحداً من (دراويش) الرئيس عبد الناصر ... وكان رئيساً لتحرير مجلة صباح الخير... وأنه يرى أن ثقافة يوليو السلبية لاتزال مستمرة حتى اليوم – ونذكر مما جاء برأيه ما يلي: لم يكن لدى الثوار فكر أو فلسفة ولكنهم وضعوا ستة مبادئ وقالوا سنطبقها ... وكانت توجد بعض الأوضاع جعلت الشعب المصري يلتف حولها ... وجاء البيان الأول للثوار يعبر بصدق عن آمال وأحلام وطموحات الشعب المصري ولهذا التف الشعب حولها خاصة أنهم

أحسنوا اختيار قائد الثورة (نجيب) عندما ظهر بابتسامته وهيئته فأحس المصريون أنهم وجدوا أباً في اللواء نجيب... توالت الأحداث وأيد الصحفيون (الذين ناصروا الثورة) تطبيق الديموقراطية (وكذلك فعل كثير من فصائل النخبة من المثقفين وأساتذة الجامعة) ولكن الثوار ضاقوا بذلك وبالنقد عموماً مما أفضى إلى عمليات إقصاء وتطهير بكل من الصحافة والجامعة ... وخلال سنتين من قيام الثورة كان عبد الناصر قد تخلص من (محمد نجيب) ومن بعض القيادات التي كانت تعارضه وأحكم قبضته في عام ١٩٥٤م على الحكم ...

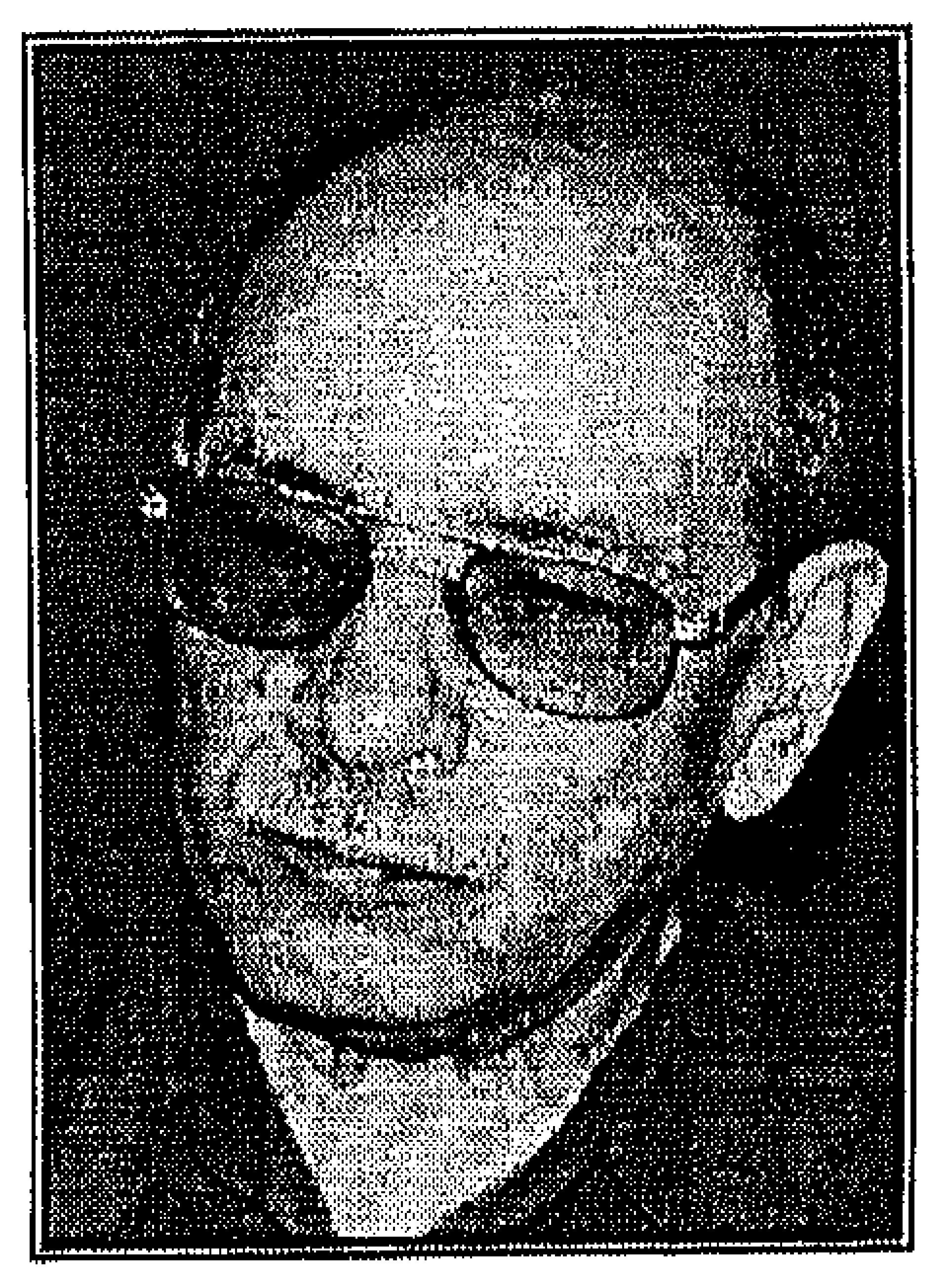
* عبد الناصر أرسل معاونيه إلى البرتغال لدى الديكتاتور البرتغالي الخطير جداً (ساليزار) ونقل معاونو عبد الناصر شكل النظام حتى اسم الإتحاد الإشتراكي جاء من هناك ... وأنشأ النظام الطليعي ... ووضع فيه أفراداً تكتب التقارير في بعضها ... وأنا دخلت التنظيم الطليعي عن طريق أحمد بهاء الدين ... وعملت تحت إشراف محمد فائق وزير الإعلام الأسبق.

* الثورة أنهت مبدأ الوزير السياسي ولم تبذل جهداً في تربيته عندما اختارت أهل الثقة وأهل المحبة والأخوة والأحباب في المناصب بديلاً عن اختيار الشخص المناسب بل لم تجعل المسئول الجيد يستمر ... فالثورة كرست مبدأ أهل الثقة عن أهل الخبرة واستمر هذا المبدأ حتى اليوم .

* أعطيت معلومات خادعة لعبد الناصر كما حدث في يونيو ١٩٦٧ وعلى ضوء هذه المعلومات الخادعة إتخذ القرار الذي أدى إلى النكسة ... ونفس الشيء حدث مع الوحدة مع سوريا وفي حرب اليمن ... وعبد الناصر كان يستمع ويقرأ ولكنه كان لا يطيق من أحد أن يناقشه في قراراته ... الذي سقط في ١٩٦٧ هو نظام عبد الناصر وليس الجيش المصري الذي ظلم ... ولذلك فعبد الناصر يتحمل مسئولية الهزيمة كاملة ... ونظامه سقط بكل سوءاته وخطاياه وجرائمه ولم تسقط مصر ولا جيشها.

* طبيعي أن تنتقص الديكتاتورية من كل الإنجازات ... بل هذه الديكتاتورية عطلت الإنسان المصري وجعلت الصفوة والمفكرين يهربون خارج مصر وخلال الخمسينيات والستينيات قرر المبعوثون البقاء خارج مصر لأن عبد الناصر أحكم قبضته على السلطة ووضع من وضع في السجون والمعتقلات.

* ثورة يوليو لم تنته ولكنها أخذت أشكالاً أخرى كثيرة بأخطائها وغبائها بحذافيره ... ونحن في حاجة إلى ثورة جديدة تطيح بسلبيات ثورة يوليو وتكون بعيدة عن حكم العسكر ... وتكون لديها رؤية مستقبلية لمصر.



(٥) - الأستاذ / عبد الغفار شكر

(حسب ما جاء بجريدة الوفد بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٥) وقد ورد في تقديم الجريدة له أنه أحد رموز حزب التجمع التقدمي – وهو القطب اليساري الكبير

الذي شغل منصب أمين التثقيف السياسي بالإتحاد الإشتراكي (التنظيم السياسي الوحيد في مصر خلال الفترة الناصرية) :

* نظام يوليو ١٩٥٢م هو نظام سلطوي قام على احتكار فئة معينة للسلطة ... الفئة الحاكمة كان يوجد فيها فرد يتمتع بنفوذ قوي هو عبد الناصر ... وهي نقطة ضعف كبيرة جداً ... وكانت السبب بعد ذلك لكل النواقص التي حدثت للمجتمع المصري ... أكبر نقيصة في نظام يوليو هو النظام السياسي الذي ارتبط بنظام حكم لم يسمح بوجود تطور ديموقراطي حقيقي في مصر ... ومهما صنعت سلطة النظام من انجازات فإن ذلك طالما أنه في ظل نظام حكم غير ديموقراطي فكل هذا يتبدد ... وهذا ما حدث في ثورة يوليو.

* هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ ... نتيجة طبيعية لاستبداد عبد الناصر ... وما حدث في يونيو ١٩٦٧ كان نتيجة نظام الحكم الفردي حيث لم تكن هناك مؤسسات تحكم البلد ... بمعنى أنه لم تكن توجد سلطة تشريعية منتخبة تراقب السلطة التنفيذية إذا ما فشلت ... وبالتالي الجيش أصبح مرتعاً للفساد ولا نعرف ماذا كان يدور فيه ... كان هذا هو السبب في تدهور حال الجيش المصري ... وفي النهاية كان السبب هو نظام الحكم ... وعبد الناصر يتحمل نتيجة الهزيمة كما قال.

* في العهد الناصري ... طالما لم تكن توجد ديموقراطية فقد أصبح كل فرد في مكانه من مراكز القوى ... وأزمة مارس ١٩٥٤م كانت صراعاً على السلطة ويوليو لم ترحم خصومها السياسيين ... والإهانة والتعذيب الذي حدث للواء محمد نجيب لا يبرر.

(٦) - الشاعر و الكاتب الأديب/ أحمد عبد المعطي حجازي:



(أ) كتب ضمن مقال له بجريدة الأهرام في ٢٠١١/٢/٢٣م حول ثورة ٢٥ يناير باعتبارها (معجزة بشرية لها أسبابها القريبة والبعيدة.... ولها دوافعها في الواقع... وفي الوعي الذي لابد أن يفرزه هذا الواقع) ... ثم يتابع الكاتب الكبير في مقاله ما يؤكد به سيرورة وتواصل الجوانب السلبية المريرة في تجربة يوليو ١٩٥٢م على إمتداد ستة عقود انتهت بسقوط حكم مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١م – وقد جاء بمقال الأستاذ حجازي ما يلي:

مبارك لم يكن إلا وريثا للسادات ... والسادات لم يكن إلا وريثاً لعبد الناصر... وليس معنى هذا أن العهود الثلاثة كانت صورة واحدة مكررة فالحقيقة أنها تلونت واختلفت ... إن هذه العهود الثلاثة لم تكن في الحقيقة إلا مراحل توالت في ظروف مختلفة لنظام واحد هو النظام الذي صنعه ضباط يوليو ... وبقيت أسسه وأركانه واحدة وإن تغيرت شعاراته.... إنه ديكتاتورية تأسست على انقلاب عسكري لم نخرج منه بعد وإن وضعنا في الخامس والعشرين من يناير أقدامنا على الطريق.... ومن الطبيعي في هذه الديكتاتورية أن يعطل الدستور أو تلفق مواده تلفيقاً بواسطة المحترفين ... وأن يتحول الشعب إلى قطعان مصطفة أمام المخابز ... وأن تعطي كل السلطات لطاغية يتلاعب بالشعارات.... فالإشتراكية في هذا النظام (إبان عهد عبد الناصر) ملكية دولة لا تهدف لتحقيق العدالة أو توزيع الربح

على المنتجين ... وإنما هدفها الفعلي إحكام السيطرة على مقدرات البلاد ووضع الشعب تحت رحمة الحاكم ... إنها إشتراكية النظم الفاشية... ورأينا كيف تحالف ضباط يوليو مع الإخوان المسلمين في بداية انقلابهم ... وفي عهد السادات ـ فإذا كان هذا الحلف قد تصدع فالخلاف لم يكن حول الأساس الذي قام عليه الحكم المطلق ... وإنما كان بين طرفين يريد كل منهما أن يستخدم الآخر في الوصول للسلطة والانفراد بها ... لقد استخدم ضباط الانقلاب الإخوان المسلمين في إلغاء الدستور وحل الأحزاب في الخمسينيات.... واستخدمهم السادات في ضرب خصومه الناصريين واليساريين في السبعينيات ... واستخدم الإخوان المسلمون النظام في عهوده الثلاثة في الترويج لأفكارهم والإعلان عن وجودهم حتى حين كانوا معتقلين ... ثورة الخامس والعشرين من يناير ليست ثورة على شخص فاسد أو أشخاص فاسدين فحسب.... وإنما هي ثورة على النظام الفاسد كله ... نظام جعل السلطة احتكاراً.... وحظر النشاط السياسي واضطهد المخالفين.... والذين يجعلونها ثورة على مبارك وحده يرون أن يبقوا على نظام يوليو المنهار ويحلوا محل الحاكم المستبد.

(ب) وفي مقال آخر بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١١/٣/١٦م كتب الأستاذ /أحمد عبد المعطي حجازي ما يلي:

سقطت البلاد فريسة في أيدي ضباط يوليو الذين قلبوا النظام وانتهكوا الحقوق وحكموا البلاد بأجهزة الأمن .... وأعادوها إلى ما كانت عليه أيام الأتراك والمماليك ... هذا النظام البوليسي الذي

صادر حريات المصريين وبدد ثرواتهم وساقهم من هزيمة إلى أخرى أفقدهم اعتزازهم بكرامتهم الإنسانية ووحدتهم الوطنية وحرم عليهم أن ينخرطوا في أي نشاط مدني أو يعبروا عن معاناتهم بأي صورة من صور التعبير الحر ... خسرنا النظام الديموقراطي الذي يضمن الحرية للجميع فخسر كل منا حريته ... وخسر بالتالي شعوره بأنه فرد في جماعة ومواطن في أمة يعتز بالإنتماء لها ويستمد منها الأمن والقوة والشعور بالكرامة ... وهذا هو الدرس الذي تعلمناه من حكم الطغيان الذي حررتنا منه ثورة الخامس والعشرين من يناير وفتحت أمامنا الطريق إلى الديموقراطية ...

(ج) وقال الأستاذ أحمد عبد المعطي حجازي – أيضاً – ضمن مقال له بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٥ ما يلي:

ديكتاتورية يوليو ١٩٥٢م لم تقمع حرية التفكير وحدها ، بل قمعت كل الحريات ، ودمرت كل ما بناه المصريون قبلها من مؤسسات ثقافية وسياسية ، فلم يبق إلا الجحيم الذي تقلب فيه المثقفون المصريون بين حكومة العسكر من جانب وجماعات الإسلام السياسي من جانب آخر ... لقد تعرض العشرات من أساتذة الجامعة للفصل من عملهم ومنع كبار الصحفيين من الكتابة ، وزج بالمئات من الأدباء والفنانين في المعتقلات ، وصودرت أعمال لنجيب محفوظ وعبد الرحمن الشرقاوي ولويس عوض ، وصودرت معها ألف ليلة وليلة والفتوحات المكية لابن عربي وديوان أبي نواس ... وهذا هو الجنون الذي يستبد بالطغاة فلا يكتفون بمصادرة الحاضر ، وإنما يتجاوزونه إلى الماضي يصادرونه ويدمرونه تدميراً ... وفي

هذا المناخ يتراجع العقل ويصبح العنف حلاً وحيداً لأي خلاف ... خاصة حين يختلط الدين بالسياسة وتتستر السياسة بالدين ، ويزعم كل طرف أنه وحده المالك للحقيقة ، فلا يجد المثقف دوراً يؤديه إلا دور الضحية.

(٧) - الشاعر و الإعلامى/ فاروق شوشة:



نذكر في هذه الفقرة شذرات من مقالات كتبها بجريدة الأهرام الشاعر فاروق شوشة يتحدث فيها عن رؤيته إزاء جوانب من تجربة يوليو ١٩٥٢م ... تلك الرؤية أوردها الأستاذ شوشة من خلال حديثه عن الخبرة الذهنية والروحية التي كابدها إبان عمله بالإعلام ... ذلك الذي إمتد زهاء الأربعين عاماً ... تلك الأعوام التي تم تتويجها في مدتها الأخيرة بتقلده منصب رئيس هيئة الإذاعة المصرية – وعقب إنتهاء عمله بالإعلام تولى رئاسة إتحاد الكتاب لفترة وجيزة وقد وجد أنه لا يروق له البقاء في تقلد ذلك الموقع أما الآن ومنذ سنوات قريبة فإنه عضو بمجمع الخالدين (مجمع اللغة العربية) وأمين عام المجمع .

نعود فنذكر أن الشذرات التي وجدت اقتباسها من كتاباته بالأهرام هي كالآتى:

(أ) من مقال بتاريخ ٢٤ /٢٠١١/٤م قال الأستاذ شوشة: ظل الإعلام المصري إعلاماً شمولياً لنظام حكم شمولي على مدى أكثر من ستين عاماً ، تعاقبت فيها عهود ثلاثة ، وعندما ترددت نغمة (دولة المؤسسات) كان الواقع يكذبها باعتبارها ستاراً ضبابياً يخص تسلط الفرعون وديكتاتورية الحاكم الفرد ، وحين صرح السادات إنه آخر فرعون في مصر ، لم يكن يدري أنه سيجيء من بعده وبسببه فرعون أكثر عتواً وتحكماً وفساداً في الأرض ... ولم يكن الإعلام إلا انعكاساً لهذا كله ومرآه لكل صراعاته ومفاسده ...

(ب) وجاء ضمن مقال له بالأهرام في ٢٠١١/١٢/١٨م ما يلي:
عاشت مصر طوال ٦٠ عاماً من الحكم العسكري دون تعليم حقيقي وكان نظامها التعليمي ينهار سنة بعد سنة ، منحدراً في الدرك الأسفل الذي تخرجت فيه أمثال هذه الأصوات التي تنعق كالبوم ... ولو أن حكامنا من العسكر عنوا واهتموا بإقامة تعليم حقيقي ووعي حقيقي وتنوير حقيقي لما كان بيننا اليوم من يشيع قيم الجاهلية ويدعو إليها جهاراً.

(ج) وفي منولوج شعري يناجي الأستاذ فاروق شوشة ذاته بقصيدة له بعنوان: تنشطرين اثنين منشورة بجريدة الأهرام في ٢٠١٢/٢/١٢ ـ يقول الشاعر في بعض أبيات من قصيدته:
افتح أذنيك وحدق فيما حولك / وانظر في كلمات الوحدة والحرية والقومية / والإنسانية والشخصانية / وتأمل في الإشتراكية / هل

أدركت بأن خديعتنا كانت فيها / في رأسمالية الدولة والقهر المتمثل في الرأي الواحد والتنظيم الواحد والحكم الفرد ودولته البوليسية / املأ عقلك - حتى الحافة - من فيض كلام الساسة والدجالين / وانظر في فلسفة البعث وهرطقة النبهانيين / وشعوذة يسار يعرف كيف مسار اللعبة / يقترب ويبتعد ويراوغ ويناور / ويطلق للأيديولوجيا حلم المستقبل / والمستقبل لن يأتي مقموعاً في الفكر المنغلق/ وفي حسنات يلقيها الحكم / فتاتاً للخدامين / ورشاوى للمأجورين ، وطلاب المنصب والحظوة والجاه.

ها أنت كغيرك/ ترنو بالبصر الشاخص / فترى زلزال النكسة يدنو / والأعلام المرفوعة تهتز وتوشك أن تتساقط / تصرخ بالصوت المخنوق: أفيقوا إن جدار الحاضر يوشك أن ينقض / وأن زماناً يوشك أن يرحل / وفساداً قد عم وطم / وأكاذيب تعشش ملء عقول مغلقة / لا تدرك هول الكارثة المقبلة إلينا ذات صباح / تدفن أمجاد الحاضر في سيناء / أي بلاء حل وأي دمار جل / وأي إناء فاض وكان مليئاً بالبغضاء / لا يصلح قوم وطئتهم أحذية الحكام المنفوخين الكذبة / لا يرضيهم إلا شعب كالأجراء / ليظل الفرعون الطاغية عزيزاً في استعلاء / ويظل الليل طويلاً يعلو في خيلاء / وصدور المقموعين المفروسين دم يجري وبقايا من أشلاء.

(٨) - الدكتورة / سهير اسكندر: (الكاتبة الصحفية صاحبة كتاب: موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية / وموضوع الكتاب هو نفس رسالة الدكتوراه الحائزة عليها)

وقد جاء في مقال لها بجريدة الوفد الصادرة بتاريخ ٢٣ /٢/٢٠١٢ ما يلي:

تأتي أهمية قراءة التاريخ بإمعان من الدروس المستفادة من تجاربه سواء أن كانت عظيمة أو مريرة ... هذا وإلا فإن لم يحسنوا الإفادة من أخطاء الماضي سيكتب عليهم أن يكرروها ربما في ظروف أسوأ ...

ومن المعروف تاريخياً أنه كان للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في استدراج قادة انقلاب يوليو ١٩٥٢م إلى فخ المعونات الأجنبية والاعتماد عليها .... أيضاً نعرف أن الضباط الأحرار الذين تولوا الحكم كان لديهم سعي متلهف على هذه المعونات التي لم تعرفها مصر في الحكم الملكي ... وقد فعل القادة العسكريون الجدد بعد ١٩٥٢م ذلك دون شفافية أو مصارحة للشعب وأصبحت الميزانية المصرية غير مسموح لها بالمناقشة أو الحساب ... وقبل ١٩٥٢م كان من حق مجلس النواب المصري أن يستجوب أكبر قامة في البلاد إذا ما أساء استخدام المال العام ... ذلك كان ما وصلت إليه مصر قبل أن تتعرض بلادنا للحكم العسكري عام ١٩٥٢م وما اتسم به أسلوب الإنفراد بالحكم واعتماد التجربة والخطأ دون محاسبة.

نتيجة هذه السياسة دخلت مصر على يد الضباط الأحرار في لعبة الأمم الكبرى وهي لعبة شديدة الخطر لاسيما على الجانب الأضعف ... كان نتيجة ذلك الافراط في الثقة والتذاكي أن انتهى حكم جمال عبد الناصر بكارثة ١٩٦٧ التي لانزال ندفع أثمانها رغم نصر أكتوبر ١٩٧٣... ولم تكن مصر تعرف قبل يوليو ١٩٥٢م مسألة المعونات الأجنبية ... وكانت مصر تنتج القمح والقطن

وتصدرهما ... فضلاً عن قاعدة صناعية عظيمة أسس لها زعيم التحرر الإقتصادي طلعت حرب باشا ...



ومن أبعد ما يكون عن الدراية السياسية أن انقلاب حكام مصر بعد ثورة ١٩٥٢م - لاسيما جمال عبد الناصر - قد عمل على مناهضة السياسة الأمريكية ووقوفه ضد الأحلاف العسكرية قد أدى ذلك التطرف في الإتجاه المضاد إلى استفزاز الولايات المتحدة ضد مصر وكانت له عواقبه الخطيرة ... وفي البداية - بالنسبة للمعونات الأمريكية لمصر - نجد شحنات من القمح بينما كان لدينا ما يكفي منه ويفيض ... وقد تلى ذلك تجميد المساعدات الإقتصادية لمصر كعقاب على تأميم القناة ... ثم العودة مرة أخرى في سياسة شد وجذب متصلة ... وكان لجوء مصر إلى الإتحاد السوفيتي من أجل التسليح يعد نوعاً من التهديد والاستنفار للولايات المتحدة ... إن استخدام الضغوط على دول كبرى في ظل الإحتياج لمعونتها الإقتصادية أو العسكرية يعد موقفاً متناقضاً ولعبة قد لا تسلم نتائجها دائماً ... وقد كان الأفضل هو أن تظل مصر على موقفها المستقل الحر من البداية وتنأى عن المعونات كبديل عن التنمية الذاتية لا أن تدخل الفخ وتستمر فيه دون حساب ... ولقد مضت سياسة الضباط الأحرار بعد انقلاب يوليو في الاقتراب بشدة من الولايات المتحدة ثم انتهى الأمر بنهاية درامية ... وقد ظلت المساعدات متوقفة مع رفض أمريكا للطلبات المتكررة من عبد الناصر ... بينما ظل هو يتحدث للجماهير

أنه لا أحد يستطيع أن يجعل من المعونات وسيلة للتحكم فينا ... وقد صدق الشعب المصري قائده ... ولكن الكارثة أن الآخرين في أمريكا كانوا يعرفون الحقيقة كاملة ... وقد عبر الدكتور علي الجريتلي الإقتصادي الشهير في كتابه (التاريخ الإقتصادي للثورة ـ ١٩٥٢م / ١٩٦٦) أن حصول مصر على معونات هائلة من الكتلتين الشرقية والغربية كان نتيجته أن القروض جعلت الشعب المصري عاجزاً على تحمل التضحيات اللازمة وأن ثورة يوليو تمثل رأسمالية الدولة ... فثمار عمل الشعب وموارده الطبيعية تصب في خزانة الدولة لتنفقها حسب تقدير الحكام.

وتواصل الدكتورة سهير اسكندر القول في مقالها فتذكر: إن حسني مبارك قد أفرط في التبعية للولايات المتحدة فتدخلت في كل شيء وفقاً لشروطها المجحفة ... ومنذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م من حقنا أن نشعر بأهمية استقلال الموقف ودعم الاعتماد على الذات الوطنية ... وهكذا فالمشكلة تبدو سياسية بامتياز ... وتتمثل في غياب المشاركة الشعبية والشفافية بشأن الموقف الإقتصادي في مصر.

تعقيب:

بعد استعراض ما جاء بهذا الفصل التسجيلي لبعض من آراء ووجهات نظر نفر من الكتاب وأصحاب الاختصاص في المجال الدستوري وفي شئون الحكم والسياسة ... (أكاديميون وخبراء ومحللون بين ليبراليين ويساريين ومفكرين مبدعين ذوي رؤية في قضايا الشأن العام) – فإن تلك الآراء هي مجرد نماذج اقتبستها من بين العديد من الآراء التي أتيح لي الإطلاع عليها في مجال موضوع الدراسة الذي نحن بصدد تناوله ... وقد رأيت أن أختم هذا الفصل من الكتاب ببعض النقاط تعقيباً على فحوى ما ورد بتلك المقتبسات:

(أ) إن أسلوب الانفراد بالحكم على أيدي حكام تجربة يوليو ١٩٥٢م قد فتح لكل من هؤلاء الحكام باباً واسعاً لاعتماد واستخدام نهج المحاولة والخطأ دون محاسبة بما جعل أحوال المجتمع والوطن حقل تجارب مستباح دون اكتراث ودون خشية أو ترقب لأي من أشكال وصنوف المراجعة والمحاسبة ... الأمر الذي تسبب في أن تقع مقدرات البلاد وإمكاناتها المادية والبشرية بل واعتباراتها التاريخية والأدبية نهباً مستباحاً لأية شطحات ولأية مغامرات طائشة تنتهي إلى ما تنتهي إليه دون تحسب لأية نتائج قد تكون فادحة أو لأي مآل ربما يكون خائباً تعيساً.

وهكذا ... فقد كان ما كان مما ضاع من عمر الوطن بإهدار فرص تاريخية كانت تسمح ببناء كيانات ناجزة لدعم ودفع مسيرة الأمة المصرية على طريق تنمية ونهضة مستحقة تخدم الأجيال والمصالح العليا للبلاد فيما لو أنه لم يتعرض المجتمع لعثرات وتخبطات ذلك النهج الذي اقترن بأداء حكم غير رشيد ...

(ب) إحقاقاً للحق وتنحية لأي تأويل فاسد أو مغالطة مكذوبة... نقول إن هناك بين تلك الآراء التي ذكرناها آنفاً حول تجربة يوليو ١٩٥٢م وبين غيرها مما لم نذكره في هذا السياق بعضاً من الآراء ووجهات النظر هي بالفعل على خلاف ما سبق للكاتب أو صاحب الرأي أن أبداه سواء كان ذلك بشأن ما يتصل بتجربة يوليو ككل أو بشأن أي من حكام تلك الحقبة على امتداد سنواتها التي قاربت الستين عاماً ...

ويلاحظ أنه غالباً ما يكون ذلك بناءً على تمحيص وإعادة نظر بما يترتب عليه تبيين دلالات واستنتاجات تختلف عن سابقتها ... أو بناء على معلومات جوهرية جديدة تؤدي إلى إتضاح رؤية مختلفة بشأن ذات الموضوع مما تلزم معه عملية تصحيح تكون طبيعية واجبة ... هنا يحدث أن يبدي صاحب الرأي رؤيته الجديدة حتى يكون أميناً صادقاً مع نفسه ومع الآخرين ... دون أن يكون مضطراً في كل الأحوال أن يكشف أو يوضح للآخرين أسباب تغيير



رؤيته أو موقفه خاصة إذا كان من الذين عرف عنهم استقلال ونزاهة الرأي ...وقد يحدث أن يصرح بما جعله يعدل عن موقفه السابق... وذلك مثل الذي حدث في أوائل السبعينيات بصدور كتاب (عودة الوعي) للأديب والكاتب الكبير توفيق الحكيم.

أذكر ذلك بقصد أن نفند موقف أولئك المتعصبين الذين تسكن عقولهم نزعة انحيازية من التأييد الأعمى ومن المناصرة الهستيرية التشنجية إزاء تجربة أو موقف أو بشأن أحد الحكام ... بما يجعلهم عند مواجهتهم لمثل الذي أشرنا إليه في هذه الفقرة يلجأون في ذلك إلى تأويلات غير صحيحة إما عن تعجل أهوج في الحكم على الأشياء أو يفعلون ذلك عن سوء قصد إنطلاقاً من روح التحيز لحساب الجانب محل إبداء الرأي ... حتى أنهم يرون في موقف هذا الكاتب أو ذاك أنه نوع من النكوص أو الارتداد عن مبدأ ... وقد يصمون ذلك بخراب الذمم وفساد الضمائر في حين أن الأمر في صميمه مجرد مراجعة وليس تراجعاً ... بل إن الأمر في حقيقته

بمثابة واجب تقتضيه شجاعة الرأي وأنه انتصار للحق والحقيقة واتباع شريف للصواب حيثما ثبت وتأكد لصاحب الرأي ... وأن ذلك هو من بين فضائل الأريحية والنبل ... حيث لا غضاضة ولا تثريب على إنسان كانت له قناعة بشأن موقف أو شخص من خلال توفر معلومات بعينها ... ثم اتضح ما يستوجب تغيير الرأي فيما يتصل بذلك الشأن السابق الذي هو بطبيعته ليس أمراً يقينياً مطلقاً وليست له قداسة نهائية تمنع نقضه أو تغييره كلياً أو جزئياً حسب مقتضى الحال.

(ج) وطالما أننا كنا نتحدث في فقرات هذا الفصل من الكتاب عن آراء نفر من أصحاب الرأي حول تجربة يوليو ورموزها من الحكام.... فإنه ما دمنا في محفل قضية ما يطرح من آراء ووجهات نظر تتصل بهذا الأمر ... فقد وجدت أن نحاول فهم وتفسير ظاهرة أو حالة من حالات إبداء الرأي ذات طابع غرائبي على خلاف المنطق الطبيعي للأمور والأشياء ... وهي تلك التي تتعلق بما درج عليه بعض مشاهير المفكرين والأدباء من الذين تعرضوا مراراً للاعتقال والتعذيب إبان مرحلة من مراحل تجربة يوليو ... أولئك الذين كابدوا من فظائع البطش والتنكيل وكسر إرادتهم وامتهان آدميتهم على أيدي زبانية وجلادي حاكم تلك المرحلة ... وقد تحدث هؤلاء بأنفسهم عما عانوه بسبب تلك الأهوال المفزعة مؤكدين أن ذلك قد حدث لهم لمجرد مجاهرتهم بطرح وجهات نظر وجدوا

فيها ماهو أفضل في توجهات مسيرة الحكم بالنسبة لبعض القضايا السياسية والمجتمعية على خلاف ما كان يسلكه الحاكم في معالجة تلك القضايا... وبالرغم من أهوال تلك المحنة الذاتية التي حلت بكل من هؤلاء من تعذيب وسحق لكرامتهم الآدمية ... بل وبالرغم من علمهم ودرايتهم – كبقية جماهير المواطنين – بأحوال الحصاد المر لمسيرة التخبط وما كان من نتائج مغامرات الحكم الفردي الاستبدادي التي أفضت إلى كثير من مظاهر الفشل وإلى احباطات فادحة ... بل إلى نكبات مزرية للوطن والمواطنين ... إلا أن هؤلاء النفر بتجاهلهم وتغافلهم لحقائق الواقع الكالحة التي كان من بينها ما حاق بهؤلاء من أضرار وبيلة ... نقول إنه بالرغم من كل ذلك إلا أنهم دأبوا على ترديد عبارات الإشادة والتمجيد بشأن تلك المرحلة وبطلها الذي أذاقهم سوء العذاب ... وقد يختلط الأمر عند البعض فيرى أن مثل هذا السلوك من جانب هؤلاء المناكيد (الذين وقع عليهم ما وقع) نوع من التسامي ومن التسامح النبيل ... بما يجعلهم على درجة عالية من التجرد والموضوعية وكأنهم قد ارتفعوا فوق آلامهم الذاتية ... وأن الأضرار التي طالتهم شخصياً لم يسمحوا لها أن تصرفهم عن قول ما يعتقدون أنه الحق والصواب ... غير أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لهؤلاء ... نظراً لأن ملابسات هذا السياق وحقائق معطياته تجعلهم بعيدين عن تلك الأريحية (التي قد يفترضها البعض) بل إن حقيقة الأمر تدخل بهم إلى حال آخر

وتوصيف مختلف ... حيث أن أياً من هؤلاء يشكل نمطاً من أنماط الشخصية الملتبسة التي تنطوي على تناقض الوعي و على حالة من حالات الانقسام على الذات ... بما يفصح عن إضطراب في التفكير وتشوش في اتساق الأداء السيكولوجي ونذكر في هذا السياق ما جاء من تعليق على مثل تلك الظاهرة بمقال للدكتور مصطفى عبد الغني في جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٦/٣/٨ حيث قال: (... إننا أمام لون من ألوان القهر فيما يعرف في خبرة التحليل النفسي – بالتوحد مع المعتدي – بقصد الإمعان أكثر في إذلال الذات وتجميل الآخر وتعظيمه ...)

ونردف ما تقدم بذكر ما جاء ضمن مقال الكاتب الأديب محمد المنسي قنديل في جريدة الشروق بتاريخ ٢٠١١/٢/٦م حيث أشار إلى ما يسمى بظاهرة (وقوع الضحية في غرام جلاده) وقد أوضح الكاتب أنه تم اكتشاف هذه الظاهرة عندما تم فحص ضحايا التعذيب في معسكرات النازي في الحرب العالمية الثانية ... وقد وجد الباحثون في استوكهولم أن الكثيرين من هؤلاء الضحايا يتوقون شوقاً للعودة إلى معسكرات التعذيب والعيش تحت هيمنة جلاديهم حيث يشعرون بالأمان والاستقرار ... إنها ظاهرة غريبة تدل على انكسار النفس الإنسانية وعجزها (لدى البعض) عن إيجاد بارقة جديدة من الأمل.... إنها نوع من استعذاب العذاب وإدمان

الألم وكأنه لا توجد لدى الضحايا أية ذاكرة يرتكنون إليها ليستردوا إنسانيتهم المهدرة...

ونضيف إلى ما تقدم ... أن أولئك الذين يستعذبون العذاب يجسدون ما أشار إليه علم النفس بشأن ما يعرف بالمازوخية ... تلك الحالة السيكولوجية التي ورد في تعريفها بموسوعة علم النفس والتحليل النفسي أنها: اشتياق الفرد للذة من قيام الآخرين بتعذيبه وتوجيه العدوان إليه سواء أكان عدواناً مادياً كالضرب والإيذاء البدني أم عدواناً معنوياً كتحقير الفرد وإهانته وجرح كرامته والسخرية منه وإظهار هوان شأنه ودنو منزلته وعدم اعتبار مشاعره وعرقلة مصالحه والوقوف في وجهها.

خلاصة وخاتمة

في نهاية هذه الدراسة ... نخلص إلى بلورة ما يمكن أن نخرج به من فحوى ما تقدم طرحه في الفصول السابق تناولها ... وذلك على النحو التالي:

(١)

من بين الدلالات الجوهرية الأساسية التي يمكن أن نستنبطها من مجمل كيفية أداء سلطة الحكم إبان سنوات تجربة يوليو ١٩٥٢م والتي طالت بما يناهز الستين عاماً (١٩٥٢/٧/٢٣م – ٢٠١١/١/٢٥م) نجد أن التوجه العام الذي كان سائداً وحاكماً في إدارة شئون السياسة والحكم هو النهج الفردي السلطوي الشمولي على امتداد حقبة حكم العسكر ... ذلك الذي لا يغير كثيراً من جوهره

ما تم انتحاله (اعتباراً من منتصف السبعينيات) من أساليب صورية لديموقراطية شكلية تفتقر إلى أساسيات النهج الديموقراطي الصحيح... إن ذلك الداء الوبيل (غياب الحكم الديموقراطي) الذي ترسخ وجوده بما جعله آفة منكرة استوطنت أرض الكنانة طوال تلك السنوات وصارت وبالاً في حياة الوطن والمواطنين ... ذلك يفيد أن الحكم الديموقراطي الصحيح هو المدخل الجاد لحكم رشيد يتيح أسلوب حكم المؤسسات ويحفظ حق المشاركة الجماعية في صنع القرارات المصيرية ويلزم الجميع – حكاماً ومحكومين – بالخضوع لأحكام الدستور والقانون ... كما يوفر مناخاً صحياً لاستقلال أداء سلطات الدولة ... ويهيىء تفعيلاً ناجزاً لدور البرلمان في الرقابة والتشريع بعد مجئ أعضائه من خلال انتخابات عامة نزيهة صحيحة ... وبهذا فإن الالتزام الجاد بالحكم الديموقراطي في إدارة شئون البلاد هو القاطرة التي تمضي بالمجتمع إلى النهضة والبناء وإلى التمكين لمجتمع الوفرة والعدل ... وهكذا فقد حاق بالبلاد والعباد في مصر ما حاق بهم وضاع على الوطن وعلى الأجيال المتعاقبة ما ضاع من فرص تاريخية كانت متاحة مستحقة لتوفير حياة كريمة راضية ... حدث كل ذلك جراء سقوط سلطة الحكم تباعاً منذ يوليو ١٩٥٢م وحتى يناير ٢٠١١م في أيدي حكم العسكر الذي استمرأ اغتصاب واحتكار السلطة على نحو استبدادي فرعوني ... مع ملاحظة أنه كان من أبرز وأهم الغايات والأهداف التي قامت من

أجلها ثورة يوليو (ضمن المبادئ الستة التي تم الإعلان عنها) إقامة حياة ديموقراطية سليمة ... بمعنى العمل على تخليص البلاد من الشوائب والتجاوزات التي كانت تكدر صفو الأداء الليبرالي (الذي كان مطبقاً وفقاً لمقتضى دستور ٢٣ قبل الثورة) كذلك العمل على تخليص البلاد من بقايا تأثير الوجود البريطاني في مصر وما يتضمنه من دلالة استعمارية ... ومن المفارقات التي تؤكد عدم الالتزام بمراعاة أي من الأمرين المشار إليهما ... أن حكام مصر تباعاً طوال العهد الثوري لم يف أي منهم بتحقيق مستوى حقيقي جاد لحكم ديموقراطي سليم ... ذلك الذي تم الوعد بتنفيذ تطبيقه حسب ما جاء بإعلان المبادئ الستة منذ الأيام الأولى لقيام الثورة... ومن ناحية أخرى فإن نهج احتكار السلطة (فضلاً عن اغتصابها دون رضاء واختيار شعبي حر نزيه) مع استمرارية ذلك الاحتكار للسلطة ... فقد جاء ذلك بمثابة استعمار داخلي حسب تفسير وتأويل خبراء السياسة ونظم الحكم ... ومن المقولات المأثورة في الأدبيات السياسية على لسان خبراء السياسة أيضاً ... إن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة ... وكم كان هذا الحال السلبي المزري ينطبق إلى حد كبير على نهج وأسلوب الحكم في مصر على امتداد عقود مراحل حكام العهد الثوري اليوليوي ... حيث اتخذ الفساد أشكالاً متنوعة في العديد من المجالات مما أصاب مسيرة المجتمع بالتعثر والاعتلال على نحو عرض الحياة العامة لكثير من الخلل والارتباك ...

تلك الجوانب من السلبيات والأخطاء الجسيمة التي يغيب عنها التدبر والتجرد من أجل تغليب أولوية ما يلزم صالح الوطن والمواطنين هي مما يشي ويفصح عن أن أصحابها من الحكام الذين طغى على تفكيرهم هاجس السلطة وتوهم امتلاك الرؤية الأصوب والأفضل مما لدى الآخرين من أجل خير البلاد والعباد ... الأمر الذي أفضى إلى أن كلاً منهم قد جعل من نفسه وصياً على الناس أفراد المجتمع.

نخلص – في هذه الفقرة – إلى أن تلك العثرات والنكبات التي أصابت الوطن والمواطنين هي من قبيل الحصاد المر لمعطيات نكدة أفضت إلى ذلك الخسران الكبير ... تلك التي تتجسد من خلالها سنة من سنن الكون التي تبرهن جدلية علاقة الارتباط العضوي والحتمي بين الأسباب والنتائج بمعنى أن ذلك من تجليات مبدأ السببية في فهم وتناول الأمور والأشياء.

(٢)

من الطبيعي والبديهي (بل من الواجب الذي يكون الأمر عبثياً دون تحققه) أن يجد الناس بعض النتائج والآثار الإيجابية التي ترتبت على مجمل تجربة يوليو ١٩٥٢م بالنسبة لجوانب بعينها في الحياة المصرية ... إما بتحسين وتطوير بعض العناصر في حياة الناس والمجتمع ككل على نحو أفضل مما كانت عليه قبل قيام

الثورة.... وإما باستحداث نماذج وأنماط جديدة مما يساعد على الارتقاء نسبياً في مستوى الرفاه الإجتماعي ... مع مراعاة أن نضع تلك النتائج أو الانجازات الإيجابية في إطارها الصحيح دون إفراط أو تفريط في قيمتها داخل نسيج الحياة في مصر من ناحية النوعية والمقدار ... الأمر الذي أرى فيه أن ما تم في ذلك الشأن لا يزيد عن كونه مجرد نصيب محدود مما كان ينبغي أن يصير حسب عوامل التطور الطبيعي الذي يتم داخل أي من المجتمعات جراء تفاعل أسباب ذاتية داخلية مع أخرى تحملها رياح التغيير مما يفد من خارج المجتمع ... مع ملاحظة أن تلك الجوانب الإيجابية واكبها واقترن بها في حياة المجتمع المصري جوانب سلبية تمثلت في حالات من الخلل والتراجع لدى بعض مجالات الحياة بسبب التخبط وعدم الرشد في إدارة بعض مرافق الحياة العامة....

كما أود الإشارة إلى أن أية انجازات إيجابية تمت في فترة تولي أي من حكام مصر إبان العهد الثوري اليوليوي (١٩٥٢م – ٢٠١١م) هي بطبيعة الحال ثمرة جهد عقول وسواعد أبناء الوطن وتم الإنفاق لتحققها من مال الشعب وخير البلاد... ثم إنه من الطبيعي بل من الواجب على أي من هؤلاء الحكام (وقد انعقد لكل منهم لواء الأمر في ظل حكم سلطوي شبه فرعوني بما جعل طوع إرادته كل إمكانات وطاقات البلاد قاطبة) ... أن يصنع شيئاً مما له فائدة في حياة الناس والمجتمع وإلا صار مقصراً ومفرطاً

في واجبات ما عليه... وهكذا فإنه في ضوء ما تقدم... ليس لأي حاكم أو أي من حاشيته ومناصري نهجه وطريقته أن يمن على الشعب بما تم في عهده من أعمال أو خدمات للمجتمع ... وليس له بحال من الأحوال أن يتخذ من ذلك ذريعة أو مبرراً لتسويغ تعطيل أو تغافل الحقوق الطبيعية للمواطنين في المشاركة السياسية وفي صون حريتهم وكرامتهم الوطنية... وعلينا أن نذكر دائماً أن أي انجاز ينسب لحاكم من الحكام (مهما كان قدر وأهمية ذلك الانجاز) لا تبقى له قيمة حقيقية عند الناس إذا كان ذلك مشفوعاً ومقترناً من جانب الحاكم بإهدار وإهانة آدمية وكرامة أي من أبناء المجتمع... هذا فضلاً عن أنه لا يبقى معنى ذو بال أو قيمة ذات اعتبار حقيقي للحديث عن انجاز مهما كان شأنه إذا كان ذلك الحاكم قد مكث سنوات طوالاً في حكم البلاد دون أن تكون قد آلت إليه مسئولية الحكم على نحو من المشروعية الصحيحة من خلال اختيار شعبي حر نزيه ...

(٣)

إن الوطن في صورته المبتغاة المنشودة في الوعي الجمعي لدى أي جماعة بشرية ... يكون بمثابة المساحة التي تتيح توفير العيش الكريم لسكانها ... ومن خصائصها العمل على احتواء أحلام هؤلاء القاطنين عليها ... يحتمون بها في مواجهة تصاريف الليالي والأيام بما يكون فيها من أحوال عاتية ... بمعنى آخر يكون

الوطن (في مفهومه الطبيعي الفطري) ملاذاً لأمن الإنسان وأمانه ومأوى لسكينته وإطمئنانه ... ولكن ذلك الحال الطبيعي الذي ينبغي أن يكون... تبدل نسبياً وأحياناً على نحو مطلق إلى وضع غرائبي مناقض أو مفارق ومختلف عما يجدر أن تكون عليه طبيعة الأشياء... فصار الوطن في مصر إبان غالب سنوات العهد اليوليو ي في كينونته المتحولة التي صار عليها ... كياناً هشا متداعياً منقسما على ذاته تتحكم قلة من أبنائه في مقدراته ومصائره تسلب بقية أبناء الوطن إرادتهم الحرة ... الأمر الذي من بين ما يفضي إليه ذلك أن ترتبك وتعتل طاقاتهم الإبداعية وجهودهم الخلاقة الفاعلة في حركة الحياة من أجل ما يلزمهم في شئون حياتهم ... ونتيجة تداعي الآثار السلبية المترتبة على فعل تلك القلة القائمة على حكم البلاد على نحو سلطوي استبدادي يشيع به الخوف والترقب وتوقع الخطر لدى السواد الأعظم من المواطنين جراء مناخ وأساليب البطش البوليسي ودفع البعض أن يتنصت ويتجسس على البعض الآخر من المواطنين بما فيهم خاصته أو جيرانه أو زملائه في العمل ... ثم يقترن ذلك أو يصاحبه أن سواد المواطنين أو غالبيتهم يحرمون من الحصول على نصيبهم المستحق العادل من ناتج عائد ثروة البلاد إما لتبديد وإهدار الكثير من ثروة البلاد نظراً لغياب الاستخدام الصحيح الأمثل لموارد الوطن أو بسبب ضياع جانب كبير من الدخل القومي نتيجة تخبط وارتباك السياسات الإقتصادية

أو بسبب إهدار أموال طائلة من الخزانة العامة للدولة في مغامرات طائشة خارج حدود الوطن لتصدير الثورة أو اشباع هاجس الزعامة وأوهامها الخرقاء. وكل ذلك لغياب وانعدام المراجعة والمحاسبة بشأن تصرفات الحكام في ظل حكم غير ديموقراطي ... ويكون من جراء مثل ذلك المناخ المجتمعي المأزوم (الذي يجد فيه كثير من الكادحين على أرض الوطن صعوبة ومعاناة من شظف العيش) العجز عن الوفاء بمتطلبات تكاليف حياة آدمية كريمة ... هنا يضطر الملايين من أبناء الوطن التماس أسباب الرزق لدى أمم وبلاد قريبة أو بعيدة سواء في دول النفط بالخليج العربي أو بالشمال الإفريقي أو لدى دول في أوروبا وأمريكا بل وهناك بعيداً جداً في استراليا... وقد بلغ عدد هؤلاء النازحين المصريين في الآونة الأخيرة زهاء العشرة ملايين على اختلاف حرفهم ومهنهم وتخصصاتهم ... وبطبيعة الحال فقد لحق كثير منهم ما لحق من مشكلات ومضاعفات الغربة عن الأهل والوطن ومن تحكم مهين بالنسبة لما يتعرضون له من تعنت ما يسمى بنظام الكفيل لدى بعض الأقطار العربية ... هذا فضلاً عما يضطر إليه كثير من هؤلاء النازحين من قبول القيام بأعمال متدنية لا تتواءم ولا تليق بمؤهلاتهم العلمية أو بخبراتهم في مجالات مهن وحرف لا تتوفر لهم لدى تلك البلاد التي يهاجرون إليها ... ثم كان ما حدث في السنوات الأخيرة من أهوال ومخاطر مغامرات السفر العشوائي بغير القواعد المرعية إلى دول الجنوب

الأوروبي وما نجم عن ذلك من الموت غرقاً أو التعرض للقبض عليهم من جانب السلطات بتلك الدول.

كل هذا وغيره مما تقدم يكشف عن فشل القائمين على الأمر في مصر إبان عقود العهد اليوليوي ... فشلهم في إدارة إقتصاديات الإمكانات والطاقات المتاحة التي تزخر بها البلاد على نحو ناجح سديد بعيداً عن النهب والفساد ... تلك الإمكانات والموارد التي كانت كفيلة - لو تم استخدامها واستثمارها على نحو رشيد – بأن تحقق عوائد هائلة فضلاً عن توظيف جهد هؤلاء الملايين من القوى العاملة المهاجرة أو النازحة الباحثة خارج البلاد عن أسباب للرزق...

نؤكد من جديد على أنه كان بوسع القائمين على أمر البلاد في مصر على امتداد كل تلك السنوات الطوال أن يعملوا على أن ينال الناس خيراً بما لا يضطرهم إلى النزوح والغربة التماساً لأسباب الرزق وما يستتبع ذلك من معاناة ومصاعب لو أن القيادة السياسية بالبلاد قد خلصت توجهاتها وعزمت على أن تمضي إرادتها في أن تعمل على تحقيق حياة كريمة للمواطنين مشفوعة بتوفير قدر لائق من الوفرة والرفاه الإجتماعي لمجرد تكريس الاهتمام الجاد في استخدام وتفعيل الفرص الحقيقية المتاحة من إمكانات البلاد وطاقاتها المتجددة المستدامة التي حباها الله بها من موقع عبقري وسط قارات العالم / ومناخ معتدل ونهر يتدفق بماء عذب من أقصى

جنوب البلاد إلى أقصى شمالها مكوناً على ضفتيه تربة خصبة للزراعة / مع وفرة في السواعد والعقول مصحوبة بتراكم تاريخي في خبرات متنوعة للعمل والإنتاج / رصيد هائل من الآثار التي تمثل مختلف العصور وما يرتبط بذلك من إمكانات واسعة للسياحة مع وجود سواحل بحرية تزيد على ألفين من الكيلومترات وعيون للمياه المعدنية وجبال وصحاري للسفاري ومتاحف آثار حضارات فرعونية ومسيحية وإسلامية / وجود ذلك الشريان المائي العالمي (قناة السويس) / احتواء باطن الأرض في مصر على مخزونات إقتصادية من البترول والغاز الطبيعي ومعادن ذات قيمة إقتصادية فضلاً عما يوجد فوق سطح الأرض من وفرة هائلة للفسفات ومن رمال تصلح خاماتها في كثير من الصناعات لسلع استراتيجية / شبكة للسكة الحديد وأخرى للطرق البرية والنهرية وثالثة للإتصالات التليفونية والبرقية / وفي البنية السياسية والتعليمية الحضارية: مدارس وجامعات ومراكز للبحوث ومعاهد وكليات أزهرية / مكتبات عامة ومعاهد للموسيقى والمسرح ودار للأوبرا ودور للسينما / وفرة من أعلام النخبة الأفذاذ في مختلف المجالات: العقاد – طه حسين – توفيق الحكيم – السنهوري – وحيد رأفت – مهدي علام – لويس عوض – على عبد الواحد وافي – عبد الرحمن بدوي – محمد عوض محمد – سليمان حزين – سهير القلماوي – عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) – لطيفة الزيات – مفيدة عبد الرحمن

- أمينة السعيد - فكري أباظة - مصطفى وعلي أمين - فتحي رضوان - مصطفى مرعي - عبد الوهاب مورو - أنور المفتي - محمد صلاح الدين - محمود فوزي.

وكل هؤلاء هم بعض من كانوا على قيد الحياة عندما قامت ثورة يوليو فضلاً عن وجود آثار ومناقب وتراث من رحلوا من زملاء هؤلاء وأساتذتهم من الرواد في شتى المجالات ... وكل أولئك وهؤلاء من رموز الوعي والتنوير والحداثة كانت مصر عامرة بهم ... يمثلون قوتها الناعمة ووجهها الحضاري الشامخ ... فلم تكن مصر إذا عندما قامت ثورة يوليو أرضاً يباباً (أو مجرد خرباية أو مساحة جرداء) كما زعم البعض ظلماً وجهلاً بحقائق الأمور - ويضاف إلى ما تقدم أنه كان بمصر أيضاً قبل ثورة يوليو: دستور وبرلمان ومجلس للدولة ومحاكم / وديوان للمحاسبات وآخر للموظفين / وبنوك وشركات كبرى للإنتاج والخدمات /ومطارات وموانئ بحرية ونهرية وجمارك ... إلخ بل كان في مصر قبل يوليو ١٩٥٢م ما تم من مزايا مجتمعية من أجل العمل على المساهمة في تخفيف أعباء عن كاهل الوطن والمواطنين .... وقد بدأت بالفعل المراحل الأولى لبعض تلك المزايا قبل يوليو ١٩٥٢م ثم جاءت ثورة يوليو فأتمت وأكملت تلك الإجراءات في مراحلها النهائية .... ومثال ذلك: تطبيق المجانية في مجال التعليم الحكومي: فمن الثابت تاريخيا أن مجانية التعليم الإبتدائي قد تمت على يد حكومة الوفد برئاسة

مصطفى النحاس في أوائل الأربعينيات .... ثم جاء إقرار المجانية بالتعليم الثانوي في أوائل الخمسينيات على يد حكومة الوفد الأخيرة التي كان الدكتور طه حسين يتولى فيها وزارة المعارف .... أما عن إقرار المجانية بالتعليم الجامعي والعالي فقد تم في أوائل الستينيات.... وأما بالنسبة لمعاهدة جلاء الإنجليز عن مصر: فقد تمت المفاوضات وإبرام الإتفاق بشأنها على يد حكومة مصطفى النحاس.... اعتباراً من شروط معاهدة ١٩٣٦ – ولم يكن ما تم بشأن الجلاء عام ١٩٥٤م و عام ١٩٥٦م على يد محمد نجيب وجمال عبد الناصر سوى إتمام إجراءات التنفيذ النهائي لبقية المراحل التي سبق تحديد مواعيدها سلفاً قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وهكذا فإن ما أشرنا إليه بهذه الفقرة من خاتمة الكتاب يفيد في مجمل سطوره أن مصر عندما قامت بها ثورة يوليو ١٩٥٢م كانت بها بنية أساسية لمقومات دولة عصرية حديثة ... وكان على حكام مصر الذين تولوا سلطة البلاد بعد الثورة تباعاً أن يقوم كل منهم في حقبة حكمه بإكمال مسيرة النهضة والبناء من أجل صالح الوطن وخير المواطنين مستفيداً في ذلك من التراكم التكويني في كيان الدولة المصرية ... ذلك الذي أشرنا إلى بعض جوانبه فيما تم إنجازه في هذا الشأن قبل يوليو ١٩٥٢م – غير أن أولئك الحكام قد سارت السبل بكل منهم في شئون حكم البلاد إلى مسارب شتى غلب

عليها ما اختاروه وتمسكوا به من نهج حكم سلطوي استبدادي... فلم يكن لسفينة الوطن والحال هكذا أن تمضي إلى بر الأمان ... وضاعت فرصة مصر (على إمتداد ٦٠ عاماً) في أن يلتزم أولو الأمر بها سبيل الرشاد لانجاز حكم سديد ... وكان ما كان مما شقى به الوطن والمواطنون على أرض الكنانة في بر مصر.

(٤)

إن هذا المأزق التاريخي الذي آلت إليه الأمور في مصر بسبب ما صنعه في حكم البلاد نفر من أبناء الوطن ... هذا الأمر هو من جراء الكيفية الأدائية لإرادات بشرية ولم تكن لأصحاب تلك الارادات أهلية صحيحة وناجزة في حمل مسئولية حكم وطن بحجم ومكانة مصر... بمعنى أنه لم يكن ما حدث لمصر والمصريين (على امتداد العهد اليوليوي) أمراً قدرياً أو غيبياً وليس - كما يزعم بعض المرجفين بغير الحق والصواب – نتيجة ظروف وسياقات مصاعب ومشكلات خاصة ... محلية أو دولية اقترنت بمكائد ومؤامرات من جانب بعض القوى الخارجية التي ترى أنه ليس من مصلحتها أن تنهض مصر وتتقدم ... وقد أكد منطق الأحداث على أرض الواقع أن ذلك الطرح من الأكاذيب والترهات التي هي بمثابة ضلالات دأب على اصطناعها كهان وانكشارية بلاط الحكام ... مجرد ذرائع كسيحة متهافتة لتبرير فشل وخيبة أمل العاجزين المفرطين في النهوض بمسئولية إدارة

دولياً كل حساب ... كما صارت الهند من أكبر وأهم دول العالم في تصنيع وتصدير البرمجيات كإنتاج فائق التميز في مجال تكنولوجيا الحاسبات والمعلومات التي هي من أعلى نوعيات التقنية الحديثة... كما نذكر أيضاً نموذج التجربة اليابانية ... تلك الدولة التي كانت ولازالت تفتقر إلى الخامات والمواد الطبيعية ذات القيمة الإقتصادية... وتقع اليابان هناك بعيداً في أقصى الشمال الشرقي للعالم ... تتكون من عدة جزر متناثرة على جانب من جوانب المحيط الهادي ... على رأس الدولة هناك إمبراطور بالوراثة ... تعرضت لأول قذف تدميري بالقنابل الذرية (في مدينتي ناجازاكي وهيروشيما) بواسطة سلاح الجو الأمريكي في أواخر الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ – إلا أن اليابان مع كل هذا وبفضل إدارة جادة متفانية في الولاء الحقيقي الصادق للوطن وتركيز جهودها في تطوير وتحديث متجدد لخبرات ومهارات الطاقة البشرية في مجالات العمل المختلفة مع اكتساب وادخال أحدث أساليب ونظم التكنولوجيا ... استطاعت اليابان أن تصل إلى ما يسميه العالم (المعجزة اليابانية) حيث بلغت في العقود الأخيرة ما بلغته من مكانة عالمية وصار لها وزنها الدولي المرموق في ميادين شتى.

ونشير – أخيراً – إلى تجربة التنمية المذهلة الكبرى التي تحولت من خلالها ماليزيا (على يد ابنها العظيم محمد مهاتير) من دولة صغيرة فقيرة منهكة عاجزة إلى أحد النمور الإقتصادية

ذائعة الصيت ذات التمكين المادي الآخذ بأسباب الحضارة والمدنية المعاصرة وسط جاراتها الكبرى من دول جنوب شرق آسيا إبان العقود الأخيرة من القرن العشرين .

(٥)

وبعد استعراض ما تقدم من ذكر نماذج ناجحة باهرة في مجال الأداء الوطني المتجرد على طريق بناء حقيقي لمجد ورفعة الأمم... ننتقل إلى قول إن القائمين بالأمر في مصر إبان العهد اليوليوي طالما أنهم تشبثوا فعلياً باغتصاب واحتكار ممارسة سلطة الحكم ... فماذا كان عليهم لو أنهم ساسوا البلاد على نحو جاد ورشيد من أجل الانتقال بالوطن والمواطنين إلى ماهو أفضل وأبقى في مسيرة للنهضة والارتقاء بأحوال البلاد... لو أنهم راعوا ذلك لكان ما كان فى شأن مصر غير الذي آلت إليه الأحوال جراء انهماك الحكام في صراعات على السلطة حيناً وفي إهدار وتبديد طاقة وإمكانات البلاد أحياناً في مغامرات داخلية وخارجية خاسرة خائبة بفعل تشبثات أوهام الزعامة القائمة على فرض الوصاية من الحاكم على مقدرات وأحوال الأمة المصرية بعيداً عن الرجوع الحقيقي والجاد إلى الشعب خاصة في القرارات المصيرية التي تؤثر على مستقبل الأجيال والوطن ... وقد كان من بين نتائج الحصاد المر لذلك النهج غير السديد في حكم البلاد على امتداد العقود الست التي غرب

زمنها وانتهى عهدها بانبلاج ٢٥ يناير ٢٠١١م – كان من نتائج ذلك مايلي من أمور تفصح عما كان من شأن وأحوال تلك الحقبة:

استحكام تفشي الفساد السياسي والمالي والإداري وما يرتبط بذلك من غياب العدالة الإجتماعية وتدهور مستوى الأداء الإقتصادي من عجز كبير بالموازنة العامة للدولة / عجز في الميزان التجاري / انخفاض قيمة العملة المصرية في مواجهة العملات الصعبة الأساسية وما يلحق بذلك من ضعف القوة الشرائية للجنيه المصري / التضخم المتلاحق / التفاوت الجسيم في الدخول / تفشي الواسطة والمحسوبية والرشاوى وغياب الشفافية / الزيادة المتصاعدة تباعاً في أسعار السلع والخدمات الأساسية / الزيادة المطردة في حجم الدين العام – الداخلي والخارجي – وما يلحق به من خدمة الدين في شكل فوائد على نحو يقترب بالبلاد من حافة الإفلاس – تدني مستوى معدل الدخل الفردي / ارتفاع معدلات البطالة والأمية / استحكام أزمة الإسكان والمواصلات / انخفاض وتدني مستوى أداء الخدمات العامة: في التعليم والصحة والمرافق الأساسية مثل مياه الشرب والصرف الصحي.

وفي هذه الفقرة من الكتاب نشير إلى أنه كان أيضاً من بين تجليات الفساد واعوجاج الأحوال في مصر (مما هو حصاد جرائر ومضاعفات النهج غير السديد في إدارة شئون البلاد) ما حدث من تكريس واستمرارية وتغليب ذلك التوجه اللعين (أهل الثقة قبل

أصحاب الخبرة) وهو من الآفات المجتمعية المنكرة المدمرة التي أضرت بمصالح أفراد المجتمع من ذوي الكفاية والاستحقاق الذين جمدت أوضاعهم ليرتفع فوقهم آخرون غيرهم من أهل الثقة غير المتوفر لديهم شروط الاستحقاق نهباً وغصباً على حساب أصحاب الحق الطبيعي الذين يصيرون لا عزاء لهم في إحباط وكمد يصيبهم... ومثل ذلك التوجه أو الأسلوب الهمجي الذي ليس مجرد عبث إداري معيب بل هو كذلك سلوك غير عادل استباحة وتمسكاً بتفعيله والعمل به في نظام الحكم كواحد من آلياته الظالمة التي يتسبب عنها إصابة المجتمع في الصميم ... كان ذلك النهج الضار بمثابة الخيط الجهنمي المزمن الذي امتد طويلاً خلال عقود العهد اليوليوي ... وقد كان ذلك التوجه مع توجهات وأساليب سلبية أخرى مما أفضى إلى تهميش وإفقار شرائح من المواطنين العاملين الكادحين بشرف وطهارة يد في مختلف أجهزة ومرافق الدولة مما لحق بكثير من هؤلاء أن مكثوا سنوات طوال يعانون شظف العيش ... وازداد تباعاً تراكم انسحاقهم وتدني أحوالهم على اختلاف مستوياتهم المهنية الوظيفية وعلى تباين أوضاعهم المعرفية ومرتبة وحيثية كل منهم في البناء الإجتماعي ... الأمر الذي أفضى إلى أن فصيلاً من هؤلاء (الأكثر تدنياً في دخولهم وفي مستواهم التعليمي) صاروا يشكلون أحد روافد ظاهرة العشوائيات التي استفحلت في السنوات الأخيرة بما جعلها تمثل بؤراً شائهة تنذر بكثير من المخاطر فضلاً

الأصلي... وكم عانوا وتعذبوا أولئك الخلصاء الشرفاء في صمت مفجع وصاروا كالقابضين على الجمر إزاء ذلك التردي اللعين الذي شقى به وعيهم الأبي بالغ التيقظ لما يجري حولهم من مهازل وصغائر منكرة مستفزة وقحة بغير حياء ... وقد تسبب ذلك في أن فتك ببعض هؤلاء (حسرة وكمداً) من ثقل الشعور الفادح بغياب العدل والانصاف وبهيمنة الزيف والجور الذي تفشى في أرجاء الوطن وعمت به البلوى ... إلى أن شاء الله تعالى أن يقوم شعب مصر بثورته المجيدة الباسلة في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م – تلك الثورة التي نضرع إلى الله أن يصونها من الزلل وأن يهيئ لها قريباً اكتمال التوجه السديد لتعبر بالوطن والمواطنين إلى بر الأمان إن شاء الله.

تم الكتاب بعون الله وتوفيقه

مغاوري همام مرسي

مارس ٢٠١٢م



دار الأمل للطباعة والترجمة
بنها - قليوبية
٠١٢٢١٩٠٣٣٢٥